جول فؤاد البستاني
رئيس الشعبة الثانية
سابقاً

اقدار وتوقعات

١٩٧٢ - ١٩٧٦

ملاحظة

- انجز تأليف هذا الكتاب في ١٩٧٩/٦/١٥
- أرسل إلى قيادة الجيش في ١٩٧٩/٦/٢١ مع طلب الموافقة على طبعه عملاً بالقانون السابق للجيش الذي يرسم انضباطية ضباط الاحتياط في حقل التعبير العام عن الفكر والرأي ، وبالرغم من المراجعات لم يرد أي رد من القيادة المحترمة
- تحرر هذا المؤلف بعد صدور قانون الجيش الجديد من قيود القانون القديم

وأعطي للطباعة بتاريخ ٥ ايلول ١٩٨٠

الإهداء

إلى المخابر المقاتل الجندي والمدني الذي في قلب المحنة ما تعدّى الأنظمة ولا خرج على الشرعيّة ولا تنكّر لإنسان بل قام بواجبه بشرف وإخلاص مضحّياً حتى الموت في سبيل القِيَم ولبنان .

تمهيـــد

كثرت التساؤلات في الماضي القريب ، عند بدء الشغب الـذي فجّر الحرب اللبنـانية عن سبب سكوت الجيش والشعبـة الثـانية في وجـه الاتهامات الخبيثة التي وجهت خاصة إلى هذا الجهاز على أوجه الصحف من فئات وطغم لا تخفى أغراضها عن المدركين .

وكان أبرز المتسائلين جهارا مجلة الديار في عددها رقم ١٣٣ الصادر في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٧٥ .

لقد نزل هذا العدد إلى السوق وعلى غرفه صورة رئيس الشعبة الثانية في ثياب الميدان أمام خلفية من العناوين المثيرة . . . وكتب محرر الـديار في الصفحة الأولى من المجلة ما يأتي : « لم يكن مفاجـأة لأحـد أن تعلن الأحزاب والقوى اليسارية اتهاماتها على صفحات الصحف للعقيد جول البستاني ، رئيس الشعبة الثانية . . لأن طبيعة الصراع ودرجة التوتر الذي وصله ، كان يجعل من الطبيعي تحريك كل الأدوات وكل الوسائـل . . ولكن المفاجىء فعلاً هو الصمت المتواصـل الـذي واجـه به المسؤ ولون اتهامات الأحزاب . . والكلام هنا موجّه بالدرجة الأولى للـرئيس رشيد كرامي . . .

« والديار » تعبيراً عن التساؤلات الشعبية حول قضية الشبعـة الثـانية

وانسجاماً معها . . . كلفت واحداً من الذي تعتبرهم مؤهلين لمعالجة قضية من هذا النوع . . . وهو . . الضابط السابق شوقي خيرالله » .

وقام الضابط والزميل السابق شوقي خيرالله بكتابة مقال بعنوان :

« ليست قضية ضابط بل جيش ووطن » في الصفحتين الثامنة والتاسعة من العدد وأفرغ في الصفحة الثامنة من المقال ما يعتمل في صدره من ذكريات مريرة من أيام اللواء فؤاد شهاب . ثم طرح في بدء الصفحة التاسعة قضية الشعبة الثانية على القضاء قائلاً : « ومرة أخرى ينتصب القضاء اليوم على أنه وجدان لبنان . لست أقصد دفاعاً عن جول بستاني ولا تأييداً للأحزاب على العمى . . . وباسم قضاء نود لو يفصل بالعدل ، نطالب ألا يبقى الاتهام حبراً على ورق . . . الصامتة الكبرى . . . يجب أن تتكلم » . ويتابع قائلاً : « الشعبة الثانية هي المسؤولة العليا عن الاستخبارات الخارجية لدى عدونا ، مهمة أولى . ومسؤولة عن أمن الجيش مهمة ثانية ، وعن المعنويات والنخوات . . . فقد حق لجميع اللبنانيين أن يتأكدوا من استقامة المؤسسة العسكرية ومن استقامة الشعبة التي تتولى في كل جيش أدقّ المهمات النفسية » .

. . . المدعي العام العسكري قرأ ما اتهم به العقيد جول البستاني وكذلك رئيس مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة التمييزية ، وقائد الجيش وأعوانه قرأوا الاتهام وكذلك وزير الدفاع . فما هو موقفهم ؟ .

وما هو رأي الحكومة السورية التي تعتبر ، وعن حق كامل ، أن أمن لبنان هو أمنها . . . أمّا المقاومة ، بلسان ياسر عرفات ، فقد قالت رأيها علناً وسوف تقوم بما يجسّد تكذيبها لما أذيع .

. . . وأخيراً ما هو رأي العقيد بستاني بالذات ؟

ولم ينه السيد شوقي خيرالله مقاله عند هذا الحد بل تابع معرّفاً عن عمل المخابرات والجو الذي يحيط بها في لبنان وفي غيره من البلدان الكبرى والصغرى وعن الاغراءات التي تتعرض لها وعن الأفخاخ التي تنصب في طريقها وعن استغلال السياسيين لها . وتوسع من طرح قضية الشعبة الثانية والبستاني إلى مسألة مقاضاة النظام برمته : « القضية أبعد من جول بستاني . . وهي شاملة ومتشعبة حتى لتتناول النظام كله وأهل النظام والمؤسسات النابتة على النظام . . . »

إن بعض الردّ على معانات شوقي خيرالله وتساؤلاته يتيّسر في مقدمة الكتاب ومواده وخاتمته ويتيسرّ البعض الآخر على الصفحتين ٦ و٧ في كتابة للسيد نبيل براكس بعنوان : « رئيس الجمهورية يفش خلقه أمام أحد النواب » في العدد نفسه من مجلة الديار . قال براكس في النصف الأخير من العامود الثاني الصفحة ٦ : « . . . وأكثر من ذلك فان الأمور التي تحصل ليعجز أي مسؤول لبناني وغير لبناني عن حلّها ذلك لأن التكاذب يتداخل فيها والحيل السياسية تعشعش في داخلها ولم يعرف ما هو الهدف من ورائها .

« ففي أوائل هذا الأسبوع أصيب أحد السياسيين بذهول لدى إطلاعه على الصحف الصباحية التي كانت عناوينها مركّزة ضد شخصية يكان أن لا يصدق أنها ستصدر عن الأحزاب والأشخاص التي صدرت منها» .

« فهذه الشخصية هي العقيد جول بستاني رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني الذي كانت أطراف عديدة ، من مارونية وإسلامية وفلسطينية وعربية تؤيد مجيئه على رأس قيادة الجيش خلفاً للعماد اسكندر غانم .

« وقال هذا السياسي : « أنا لا أدري ولا أستطيع أن أفهم ماذا يحدث في لبنان . تارة يطالبون بفلان بأنه المنقذ وعندما يأتي يصبح هذا الانسان غير مرغوب فيه أو انه مخرب ويريد تسليم البلاد للمستعمر » . ويقول السياسي أن الرئيس كرامي كان المنقذ قبل تسلمه الحكم وعندما جاء ، قيل أنه طعن الوطنية وخانها . ولدى تهجمه على النظام وأسياد النظام أصبح الانسان الأقوى .

« وتساءل أين نحن اليوم من كل هذه الأمور التي تجري الآن . ولماذا التركيز على الجيش وعلى جول البستاني اليوم ، وهذا الكلام ليس دفاعاً عن هذه المؤسسة أو ذاك الشخص إنما للتنوير والاستيضاح . بل ما هي الأسباب والأهداف انطلاقاً من هذا الافتراض » ؟

« ورداً على هذه الأسئلة يقول أحد كبار المسؤولين وأحد الضباط بأن الأحزاب في لبنان بعدما نجحت في شلّ أعمال قوى الأمن الداخلي في لبنان ونجحت في تحييد الجيش وأبعاد قائد الجيش ، لم يبق أمامها سوى حاجز واحد لتتخطاه ، وهذا الحاجز هو جول البستاني والشعبة الثانية والعمل على إزاحته والمجيء برئيس للشعبة الثانية يكون مسايراً لتمرير ما يريدون .

وقال المسؤول والضابط أن الأحزاب استغلت قصة الباخرة واتهام الجيش لتدخل عبرها إلى التهجم على هذا الحاجز القوي » .

يبقى التساؤل لماذا لم يأت الردّ في حينه على الاتهامات وحملات التجنّي ؟

والجواب هو أن الجيش في كل مرة كانت الصحافة تتعرض له أو لسواه من الجيوش العربية أو لقادته وقادتها ، كان يهيء ردين ، رداً قضائياً

يطلب بموجبه إحالة الصحيفة المرتكبة أمام القضاء المختص ، ورداً إعلامياً يصوّب فيه التعرض ويطلع المواطنين على الحقيقة والواقع .

أمّا لماذا لم تصل جميع طلبات الإحالة أمام القضاء المختص وجميع الردود التصويبية الاعلامية إلى الصحف ، فهذا كان ولم يزل شأن السلطة السياسية أي الوزير لذي عليه أن يقدّر ويقرّر ويتحمّل مسؤولية قراره في الإقدام والاحجام .

مقدّمة

بغبطة واعتزاز قضيت في خدمة الجيش أربعة وثلاثين سنة من عمري .

وفي سنتي الحرب والتمزق واجهت أدق المهمات وأعقَّها ، وتعرّضت لافتراءات بعض الصحف والمجلاّت والمؤلّفات . أمري وأمرها لله الذي أرجوه أن يُنقّي قلبي من الضغائن فأترفّع عن الصغائر وأتابع الخدمة بما تيسّر .

إن القوات المسلّحة هي الضامنة للأمن ولوحدة الوطن . والوحدة أساس الأمن حافظ الحرية والكرامة والسيادة وموفّر الفرص للنمو والازدهار .

ولأجل زيادة قدرة القوات المسلّحة لم يبذل الحكّام منذ بدء الاستقلال سوى جهود مترددة وذلك نزولاً عند إلحاح العسكريين وتحت ضغوط الأزمات .

إن قادة الجيش المتعاقبين سعوا جميعهم منذ الاستقلال لرفع قدرة القوات المسلّحة بما يناسب حاجات الأمن في كل حقبة . لكنهم كانوا يصطدمون بعجز الحكّام عن تخصيص الأرصدة الضخمة لشأن الدفاع

الوطني فيؤجّلوا اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب آملين أن يحلّ الزمن المشاكل المستعصية .

ومما كان يزيد في تمهل الحكام لرفع قدرة الجيش تخوفهم على « الديمقراطية » من سيطرة العسكر وكذلك تخوف الأحزاب والاقطاع بمختلف أشكاله من هذه السيطرة . ورب سائل عما كان موقف اللواء شهاب من هذا الأمر ، والجواب الذي يقارب الحقيقة هو أن الأمير كان متواضع الطموح بدافع من رغبة صادقة لتوفير الأرصدة للقطاعات المثمرة . وأمّا زيادة القدرة العسكرية في عهده فلم تحصل إلاّ بعد الحاح قادة الأسلحة الرئيسة آنذاك على تعزيز قياداتهم مثل العقيد اميل البستاني والعقيد جان نجيم والعقيد فؤاد لحود فسمح لهم بتحقيق بعض الأسلحة والأعتدة من مخلفات الحرب العالمية الثانية .

وأمّا في عهد الرئيس شمعون فقد حصل بمبادرة شخصية على هبات أميركية وتركية من الدبابات والمدفعية والذخائر مكنت من ترجيح كفة الشرعية في شغب سنة ١٩٥٨ .

ولم يعالج الشأن العسكري بعمق وشمول إلاّ في عهد فخامة الرئيس سليمان فرنجية بعد تولّي العماد اسكندر غانم قيادة الجيش . عندئذ تمكّنت القيادة العسكريّة من إقناع السلطات العليا بضرورة بناء جيش قادر على الاضطلاع بمهمّات الدفاع كاملة كما نصّ عليها قانون الجيش .

وأسفر التحرّك السياسي والعسكري عن انعقاد مجلس الدفاع المشترك وإصداره في دورته الثانية المنعقدة في مقرّ جامعة الدول العربيّة في القاهرة يوم ١٩٧٥/٢/٥ قرارات ، أهمّها ما تضمّنه البندُ السادس : « تقدّم الجمهورية اللبنانية دراسة عن خطّة تعزيز الجيش اللبناني للدفاع

ضدّ العدوان الاسرائيلي ، إلى الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية قبل أول ابريل (نيسان) سنة ١٩٧٥ ، لدراستها بواسطة الهيئة الاستشاريّة العسكريّة ثم عرضها على مجلس الدفاع المشترك في دورته القادمة بقصد إقرار الدعم العربي للبنان عن هذه الخطّة » .

وقامت لجنة عسكرية لبنانيّة تنفيذاً لهذا القرار بوضع خطّة في ١٩٧٥/٣/٢١ لتعزيز الجيش . وتمكنت هذه اللجنة من الاسراع في انجاز العمل لأنها اعتمدت فيه على التنظيم العام للجيش المثلث الخيارات التي كانت قيادة الجيش وضعته بموافقة السلطات وناقشته في اجتماعات رسمية على أعلى مستوى .

وفي ١٩٧٥/٣/٢٤ بناء لإشعار من الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربيّة توجّهت بعثة عسكرية لبنانيّة مؤلّفة من العميد الركن كنعان والعقيد الركن البستاني والعقيد الركن جورج ساره والعقيد الركن نبيل قريطم والنقيب لطفي جابر إلى القاهرة حيث شرحت أمام اللجنة العسكريّة الدائمة خطة تعزيز الجيش وناقشتها مع أعضاء اللجنة . فوافقت عليها برئاسة الأمين العسكري المساعد ، رئيس أركان حرب القوات المسلّحة المصريّة ، بعد ما أوصت ببعض التعديلات . ثم وضعت البعثة اللبنانية واللجنة العسكرية الدائمة ، روزنامة التنفيذ ، وطلب من الفريق اللبناني تحديد تكاليف مراحل الخطة مرحلة مرحلة بعد درس الأسعار .

أنجز الجانب اللبناني العمل وأرسل إلى الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية في ١٩٧٥/٤/٢٠ مع كتاب من وزير الدفاع اللبناني طلب فيه من الجامعة العربية عقد مؤتمر لمجلس الدفاع المشترك لدرس الخطة وإقرارها .

وبلغت تكاليف خطة تعزيز الجيش ، بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة ارتفاع الأسعار سبعة آلاف مليون ليرة لبنانية كافية في مهلة ست سنوات لرفع قدرة الجيش إلى أربعين ألف مقاتل . وكان سبق هذا الإنجاز ومهّد له في المحافل العربية ، قدرٌ أمني رفعته الشعبة الثانية في ٥/١٢/١٩٧٤ إلى السلطات العليا ممّا أدّى إلى انعقاد فوري لمجلس الوزراء اللبناني .

وموجز هذا القدر الأمني للشعبة الثانية كان ترجيح نشوب حرب في مهلة قصيرة وفقاً لمؤشّرات سياسيّة وعسكرية تتعلّق بإسرائيل والعرب وخاصّة سوريا ومصر .

وتصوّر القدر الأمني الاعتداء العسكري الاسرائيلي متخذاً شكل مناورة تثبيت للجبهة الجنوبية ولأقسام من الجبهة الشرقية ، بينما ينطلق الاجتياح الاسرائيلي بهجوم سريع على سوريا عبر الأردن أو لبنان .

فاذا ما اخترق الجهد الرئيس للهجوم جنوبي لبنان عبر البقاع للالتفاف على الجبهة السورية من ثغرات دير العشائر أو المصنع أو القاع فسوف تحلّ بلبنان الكوارث التالية :

- يُقضى على معظم الجيش اللبناني وتتعرّض للقصف والتدمير المرافىء والمطارات والقواعد العسكرية والنقاط الحيويّة ونقاط المرور الهامة والسدود والمخيّمات والمواصلات ومنشآت النفط ومستودعات الذخيرة .
- يَحدث نزوح كثيف من مناطق العمليّات وتقع خسائر بشريّة وماديّة جسيمة ويضطرب الأمن .

وفي نهاية هذه الارتقابات أوصى القدر الأمني بإعداد البلاد لهذه

المواجهة في الحقل العسكري والتمويني والصحي والوقائي الخ . . . مسوِّغاً هذا الإعداد ، بالإضافة إلى ضرورة مواجهة الأخطار ، بالالتزام المعنوي الناتج عن تكليف رئيس الجمهورية بالمدافعة عن القضيّة الفلسطينية أمام الأمم المتحدة : « إن لبنان اليوم أصبح معنوياً ودولياً أكثر التزاماً من ذي قبل بالموقف العربي . ومؤتمر الرباط الذي أوكل إلى رئيس الجمهورية أمر الدفاع عن القضيّة الفلسطينيّة أمام الجمعيّة العموميّة للأمم المتحدة أعطى اسرائيل ذريعة أخرى لكي تعتبر لبنان من دول المواجهة . . . »

وبعد أن عرض رئيس الشعبة قدر الشعبة الثانية في مجلس الوزراء أبدى فخامة الرئيس اهتماماً بالغاً ، وأُعطيت التوجيهات للوزراء بأن يضع كل منهم في قطاعه خطة الإعداد ويحققها ، وأن يُطرَح الأمر على مجلس الدفاع . نشط وزير الخارجية ، وعُقد مجلس الدفاع وأخذ بعين الاعتبار الموقف اللبناني السياسي والعسكري وأقرّ مساعدات عينةً ومالية لتعزيز القدرة العسكريّة اللبنانيّة وهي التالية :

قدّمت سورية ٢٠٠ قاذف و٢٤٠٠ صاروخاً وكتيبة مدافع ثقيلة مع أربعة قاطرات وذخائر .

وقدّمت مصر بسخاء !!! ١٢ قاذف مالوتكا وثمانية قواذف ستريلا اعتذرت القيادة عن قبولها

أما الجماهيرية الليبية فأعطت ١٥٠ قاذف مالوتكا و١٠٠ صاروخ ستريلا و٣٠ مدفعاً مضاداً للجويات وأجهزة للسيطرة الرادارية وذخائر .

ووهبت المملكة العربية السعودية خمسة ملايين ليرة استرلينية وألفي قذيفة عيار ١٥٥ مليمتراً و٣٠٠٠ قذيفة عيار ١٠٥ مليمترات وألف

قذيفة عيار ١٢٠ مليمتراً وعشرين ألف قذيفة عيار ٨١ مليمترا وألف قذيفة عيار ٩٠ مليمتراً ومليون خرطوشة عيار ٧,٦٢ .

واقتصر عطاء الجمهورية العراقية ودولتَي الإمارات وقطر على المال ، فقدّمت الأولى ٧٥٠ ألف ليرة استرلينية ، والثانية مليون ونصف المليون من الليرات الاسترلينية ، والثالثة مليونين من الليرات الاسترلينية .

ولم يقف نشاط القيادة عند ما سبق بل أعدّت الشعبة الثانية مشروعاً للأنصار يُساعد قوى الأمن والجيش على ضبط الحدود ويرفع من معنويات السكّان ، ويمكّنهم من صدّ الاعتداءات الخفيفة من أيّة جهة أتت ويُسهم كثيراً في تخفيف البطالة وتنشيط القرى الحدوديّة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً .

وكان المشروع يقضي بانشاء خمسة ألوية للأنصار مجموع عديدها خمسة آلاف نصير .

وما أن أنشأت الشعبة الثانية الكتيبة الأولى من الأنصار من شباب القرى الحدوديّة ما بين العديسة والناقورة ، حتى قاد الفلسطينيّون واليسار اللبناني حملة تشكيك وتجريح واسعة في الصحف الوطنية . . . . ضدّ الأنصار ونقلوا التهديد إلى القرى التي قدّمت متطوّعين من المنصوري وعيترون وقبريخا وبيت ليف وبنت جبيل وزيقين . .

ومن التهديد تحوّلوا إلى الاعتداء ، فاعتدى الفلسطينيون بالضرب وإطلاق النار إرهاباً ، والخطف والسلب والقتل على الأنصار المنفردين ومنازلهم وأهلهم في قرى شيحين وصور والحنيّة وزيقين والمنصوري ويارين وقبريخا وبنت جبيل ودير سريان والناقورة ومركبا وشمع ومارون الراس .

وبينما كان الجيش والحكّام يسعون لزيادة القدرة العسكريّة للمدافعة الفاعلة عن الوطن ومن فيه ، وللمساعدة ما أمكن على وقف أو تأخير الهجوم الإسرائيلي ، كانت جبهة اليسار تسعى لعرقلة تعزيز القوات المسلحة من جيش وأنصار . أمّا الشعبة الثانية فقد انتهجت منذ سنة ١٩٧١ سياسة سليمة واضحة ، واقعيّة ، متوافقة مع سياسة القيادة وتُوجز بالآتي :

*- السعي لتحديث الجيش ورفع قدرته إلى أربعين ألف مقاتل في مهلة خمس إلى سبع سنوات .

*- في فترة إعداد القدرة العسكرية حمل المقاومة الفلسطينية على احترام الاتفاقات ومساعدتها على إنجاح قضيّتها ، وقمع جرائم بعض فئاتها واجتناب المواجهة .

*- مع تقدّم القدرة العسكرية صدّ كل اعتداء وتوفير الوقت اللازم لتحريك المحافل الدولية العربية والعالمية لوقف المعتدي ومعاقبته .

*- التعاون الوثيق المخلص مع الدول العربية وخاصة سورية في حقل الأمن والاستخبار والتدريب ، وتوحيد اللسان العسكري .

إن هذه السياسة المدوّنة في وثائق الشعبة الثانية ما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٦ لم تكن وليدة هذه الحقبة من تاريخ الجيش بل إنها بدأت فعلاً في أوائل عهد الاستقلال بعد النكبة الفلسطينية ، وتجسّدت بأعمال حكومية مختلفة إنسانيّة وسياسيّة وعسكريّة قتاليّة وفكريّة .

أما العمل العسكري القتالي فمن طبيعته الهادرة أن يعلمه الكل ، فلن نعود إلى التذكير به . وأمّا العمل العسكري الفكري فمن طبيعته ألاّ تعرفه إلاّ القِلّة . لذا نُشير إليه .

تجسَّد العمل الفكري للجيش خاصة في مؤلَّفين هامين .

المؤلَّف الأوَّل ظهر سنة ١٩٦٣ بعنوان « التنشئة الوطنيَّة الإنسانيَّة» . وقد نشط لوضعه وحدَّدَ مادَّته بدقة النقيب البستاني رئيس قسم التدريب في الشعبة الثالثة آنذاك، وأسهمت في كتابته هيئة مختلطة من رجال العلم والقلم المدنيين والعسكريين .

وتمثَّل العسكريون بالعقيد جان نخول والرائد ياسين سويد ، وترأس الهيئة العقيد الركن اسكندر غانم نائب رئيس الأركان .

وقد جاء في مقدِّمة الكتاب : « . . . من حقِّ الجندي على الجيش أن يكون حامل رسالة قبل أن يكون نذير حرب . . . . . ولا يتمّ له ذلك ما لم ينشأ تنشئة وطنية انسانيَّة . . . . فيعرف بلاده ويتحسَّس قضاياها والقضايا المتعلِّقة بها . . . »

وقد خُصِّص جزء هام من هذا الكتاب للقضية الفلسطينية . فاشتمل على خمسة وسبعين صفحة عُولجت فيها أخطار العدو الاسرائيلي على البلاد العربية وعلى لبنان من خلال مطامع اسرائيل الجغرافية وتهديدها لمياهه واقتصاده . ثم حدَّد ما يجب أن يكون موقف المواطن اللبناني من القضية الفلسطينية ، فقيل له إن قضية فلسطين هي قضية حريّة وحقّ شعب في تقرير مصيرة ، وإن ما جاء على لسان الصهيونية كذب وادّعاء ، وإن الرأي العام العالمي بدأ يتحوّل لمصلحة العرب ، وإن معركة فلسطين طويلة الأمد ، وأن الصهيونية حركة سياسية تُهدِّدنا في اقتصادنا ووجودنا ، بينما اليهوديَّة دين سماوي نحترمه . وانتهى بالتذكير بما قدَّم لبنان للقضية الفلسطينية .

وما أن نُشر الكتاب حتى أثّر في المجتمع وأصبح خميرة ليقظة وجدانيّة أثمرت فوراً في وزارة التربية الوطنية . فنُدب اليها العميد نخول

وعُيِّن في لجنة تأليف أصدرت كتباً مدرسية تربوية مستوحاة من الكتاب . كما أثمرت لاحقاً في الجيش حيث نشط المقدم ياسين سويد في الشعبة الثانية أولاً ثم في الشعبة الخامسة التي انبثقت عنها بعد تجديد تنظيم الأركان العامة ، لإصدار كتاب مكتمل في آذار ١٩٧٣ بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية سُمّي « بالقضية الفلسطينية والخطر الصهيوني » . فعالجها من خلال خمسماية وثلاثة وثمانين صفحة من القطع الكبير .

وقد جاء فهرس هذا الكتاب مطابقاً لفهرس الجزء المخصَّص للقضية الفلسطينية من كتاب « التنشئة الوطنية الانسانية » السابق ذكره ، وأوضحت المقدمة هدف القيادة من الكتاب ، فقالت : « . . . انطلاقاً من قناعة قيادة الجيش اللبناني بالخطر الصهيوني المحدِق بالعرب عامَّةً وبلبنان خاصَّةً ، رأت من واجبها ، بالإضافة إلى الإعداد العسكري الدائم للمواجهة المصيريَّة مع العدو الصهيوني ، أن تعد الجند فكرياً ونفسياً ومعنوياً ليطلعوا على حقيقة الحركة الصهيونية وأطماعها . . . وعلى الأخطار التي تمثِّلها هي واسرائيل حاضراً ومستقبلاً . . . »

لقد كان عمل الجيش فاعلاً مثمراً في مختلف حقبات التاريخ الوطني منذ الاستقلال حتى اليوم .

وبالرغم من أنه غير مكتمل النجاح إلى حدّ الإخفاق شبه التام أحياناً الناتج عن تفكك مركّبات الأمة فإنه مع هذا بقي العامل الأساس المنقذ للوطن من التدمير الشامل .

إنَّ الصمود اللبناني في الحرب وما بعدها لمدين إلى القوات المسلحة اللبنانية بالرغم من صغر حجمها وممَّا انتابها من تفكّك ، وللزعماء اللبنانيين ذوي الإرادات القوية ، وللشعب الأبيّ . ولولا اجتماع هذه

العناصر في الدفاع عن الوطن لقضت الأحداث الجسيمة التي تفجّرت منذ سنة ١٩٥٨ على الدولة والقيم والكبار وخاصة منهم أولئك الذي يرتاحون إلى الدبلوماسيّة الاتكاليّة الضامنة بزعمهم لأمن البلاد واستقراره وسيادته واستقلاله .

لقد فاتهم أنّ الأمن السياسي لا تؤمّنه الدبلوماسية الاتكاليّة بل الدبلوماسيّة الديناميّة المتحركة بعقل وواقعيّة وجرأة ، والمتجدّدة دائماً لتتمكّن من مواجهة التغيّرات الدولية في التخطيط والعلاقات والمصالح والأهداف .

إن التوازن السياسي حالة مترجرجة تمرّ بمراحل من الاختلال تترابط وتنفصم فيها حلقات ، مما يُوجب الإرتقاب والاستدراك والتصدّي السريع لمواجهة التبدّلات وتثبيت التوازن ، وفضح المناورات الخارجيّة وإضعاف التناقضات الداخليّة وإحباط المؤامرات ، وإفشال الإرباك كي لا تُفجَّر أوضاع ولا يُشلُّ الحكم ولا تُشرع الأبواب أمام التدخّلات الغريبة المريبة الرامية إلى تغيير الأوضاع السياسية والجغرافية .

وإذا ما أرادت الأوطان وأخصُّها الصغيرة حفظ نفسها من الأطماع ، فعليها أن تجسِّد إرادة صمودها في إطار استراتيجي دفاعي يُدعى بالأمن القومي أو الوطني الذي أصبح شاملاً بعد الحرب العالميّة الأولى ، يُوجّه معظم نشاطات الدولة توجيهاً منظماً لأجل تحقيق الطموحات القوميّة وضمان أمنها في السلم والأزمات والحرب . ذلك أنه رغم الارتباط ما بين الاستراتيجيّة والسياسة ، فقد تركّز نشاط رجل الدولة في زمن السلم وفي فترة طويلة من التاريخ على شؤون السياسة العامة التي تنصبّ خاصّة على الأمور الخارجيّة والاقتصاديّة والماليّة ، بينما لا يُعنى بالقوّات المسلّحة إلاّ بمقدار نسبي .

ثم جاءت الحروب الوطنية والثورة الصناعية وغزارة الإنتاج ، فكان من أثرها زيادة ما تخصّصه الأمّة من مقدرتها للمجهود العسكري . وظهرت الجيوش الحاشدة ، وحصل التقدُّم التقني في حقل الأسلحة ، فدفع كل ذلك رجل الدولة إلى التفكير بمسألة « الدفاع » قبل اندلاع النزاع بوقت طويل . إلاّ أنّ التميّز ظل قائماً ما بين السياسة العامّة الموجهة نحو أهداف السلام والاستراتيجية الموجّهة نحو أهداف الحرب والإعداد لها .

وهكذا غدا الدفاع وحاجاته همّاً دائماً لرجل الدولة ، إذ بات أمن الدولة ووجودها معرَّضين للخطر ، فما إذا ثابر رجالها على تأمين حاجات السلم فقطدون أن يُولوا حاجات أمر الدفاع غير اعتبار جزئيّ . فالتفكير سياسياً كان أو استراتيجياً يجب أن يُصبح مركّباً ممّا كان متميّزاً في السابق . وزاد تداخل الاستراتيجية والسياسة على أثر ظهور السلاح الذرّي وانتشار النزاعات الثورية والهدّامة التي قلبت منذ العام ١٩٤٥ المفاهيم التقليدية لقضايا الدفاع . كما ان استمرار الحرب الباردة منذ العام ١٩٤٨ ما بين العالمين الغربي والشيوعي وحّد أكثر فأكثر ما بين حقلَي الاستراتيجية والسياسة .

والدفاع الوطني اتخذ بعد سنة ١٩٤٨ معنى الشمول وهذا ما يجب أن يعتمده قادة البلد بعد أزمتين خطيرتين الأولى سنة ١٩٥٨ مرّت دون أضرار بالغة ، والثانية سنة ١٩٧٥ أتت مدمِّرة وكادت أن تقضي على الوطن . فيُخطّط ، ما دام لم يفت الأوان ، للدفاع القومي الشامل فيُضحّى في سبيله لأجل بقاء الوطن مصون القدرات .

ويتضمن الأمن القومي الدفاع العسكري وهو القطاع الأهم الذي يرتكز على الجيش .

وتحقيق الجيش القادر يتطلب من الدولة والشعب تضحيات كبيرة معنوية ومادية لا تُعوَّض ألاّ ببذل القوات المسلَّحة أرواحها في الدفاع عن الوطن ، وبمشاركة هذه القوات في حقول الإنماء العام وبالفضائل الخلقيَّة والاستعلاء المعنوي التي تُنميها التنشئة العسكرية وحياة الجنديَّة .

وبعد جهود متكرِّرة كما رأينا ، والتي نشطت بين سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٥ ، استطاعت القيادة العسكرية إقناع السلطات العليا بعقيدة الدفاع الوطني ممَّا مكّن من تصديق مشروع زيادة قدرة الجيش ومن إصدار قانون خدمة العلم ومن تعديل قانون الدفاع وتصديقه ولو مشوَّهاً .

ومن الضروري أن يُختبر هذا القانون وأن تُلحظ أخطاؤه بكل تجرّد فيُصحَّح ما نتج عن الريبة والمصالح الخاصة الطائفيَّة والسياسيَّة .

وعندما تبلغ القوات المسلحة قدرتها المطلوبة ويتحقق في سائر القطاعات المعنيَّة شمول الدفاع يسهل توحيد الأهداف القوميَّة ورصّ المداميك اللبنانية في عمل استقرار وبناء .

ولا يغرَّنَّ البعض اختلاف العقائد والأهواء والنزعات وما حلّ في الوطن من خراب فيُظنُّ بأنَّ المصلحة تقضي بالتقسيم . إنما التقسيم ويل يجرّ الوهن والتذيُّل . بل يجدر بالنخبة التأمل بالأحداث وتحليل الأسباب التي فجّرت الاقتتال فترى أنَّ الحرب اللبنانية وذيولها كانت نتيجة لضعف المعرفة ولغياب العقل ولعجز المسؤولين عن تبينّ جسامة الأخطار ، فتهرَّبوا من الاحتياط لها .

والسؤال الذي يُطرح بإلحاح هو لماذا لم تتبينَّ للحكم خطوط التآمر الخارجي ذي المرتكزات الداخلية الذي جعل من لبنان معتركاً عربياً دولياً ؟ . .

أمَّا الجواب على هذا السؤال فمن الأفضل أن يَصيغه ويُعلنه على الرأي العام من اضطّلع بالحكم ، محدِّداً نواحي التقصير والإهمال والمسؤوليَّات وعلى من تترتّب ؟ أعلى مؤسّسات الدولة المتخصِّصة بشؤون الأمن بمعناه الشامل مثل وزارة الخارجية والمغتربين ، ووزارة الداخلية ، ووزارة الدفاع الوطني ؟ أم على الأجهزة التي تعمل لهذه المؤسّسات ؟ وفي هذه الحال ما هي التدابير التي اتُخذت لجعل تلك الأجهزة تقوم بالمهمَّات الموكولة إليها على أفضل وجه ؟

إن وزارة الخارجية والمغتربين تضطلع بنظام العلاقات الخارجية وترعى شؤون المغتربين أو هكذا يفترض . ولها في معظم دول العالم تمثيل يتعامل رسمياً مع السلطات التي ينتدب إليها . ويتّسع المجال لهذه البعثات ، بالإضافة إلى صلاتها الرسميةً التي هي المصدر الأول للاطّلاع والمعرفة ، لإقامة علاقات طيّبة مع سائر البعثات على الصعيدَين الاحتفالي والشخصي تمكّنها من حصد معلومات غزيرة نافعة . ويتسع لها أيضاً استخبار واسع من الاستعلام الحرّ ومن جاليات الاغتراب المنتشرة بكثافة في الاميركيتين وافريقيا والبلاد العربية النفطية وبنسبة أقلّ في أوروبا وآسيا حيث تحتلّ نخبتها المناصب الرفيعة في القطاعين العام والخاص .

ويتوجب على وزارة الخارجية وهي مركز لتوارد التقارير من جميع أنحاء العالم أن تُطلع السلطة باستمرار على مجريات الأمور لتتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم .

فهل قامت وزارة الخارجية بواجبها مستشفَّة النوايا ومستدركة الأحداث ونتائجها المرتقبة ؟ وهل أوصت الحكم على متّسع من الوقت باختيار المواقف الملائمة ؟ وهل يُعزى التقصير إلى السفارات أم الوزارات

أم الحكم ؟ وفي كل من هذه الحالات ماذا كان موقف المجلس النيابي من هذه الأمور ؟

أمّا وزارة الداخلية فهي المسؤولة عن إدارة الحكم الداخلي وعن الأمن الداخلي وعن طلب مؤازرة الجيش لقواتها عند الحاجة ، وعن معظم نواحي الأمن الخارجي من الاستخبار ومكافحة التجسّس والمخرّبين ، إلى ملاحقة المعتدين على أمن الدولة .

ولأجل الاضطلاع بهذه المسؤوليات تشرف وزارة الداخلية على مديريّتين عامّتين هامتين هما المديريّة العامة للأمن العام والمديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي .

إن المديرية العامة للأمن العام التي يرعاها المرسومان الاشتراعيّان رقم ١٣٩ ورقم ٢٨٧٣ وتعديلاتهما هي مكلّفة بجمع المعلومات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وبالقيام بوظيفة الضابطة العدليّة في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي ، وبمراقبة الحدود والأجانب ومنحهم إجازات المرور والهويّات الموقّتة ، وبالمحافظة على رجال الدولة الأجانب في لبنان وإبداء الرأي في منح رخص المحطات اللاسلكيّة ومراقبتها ، وبمراقبة اللاّجئين السياسيين والمشرّدين ، وبمراقبة وضبط المطبوعات والتسجيلات المصوّرة والصوتيّة والبرقيّات وبتطبيق القوانين في شأنها بالتعاون مع الإدارات المختصة وبمكافحة الجاسوسيّة .

فالأمن العام يضطلع إذاً بالاستعلام والمراقبة والمكافحة والضابطة العدليّة لمعظم شؤون الأمن القومي أو الدفاع الوطني .

فهل أدّى الأمن العام واجبه في هذه الحقول وبأي مقدار من النجاح أو الفشل ؟ وما هي أسباب الفشل ؟ وعلى من تقع المسؤولية ؟ أعلى

المدير العام ؟ أم على الوزير ؟ أم على الحكومة ؟ وفي جميع الأحوال ماذا كان موقف المجلس النيابي ؟

وأمّا المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي التي ترعاها المراسيم الاشتراعية رقم ١٣٨ ورقم ١٦٨٤ ورقم ٣٠١٩ . فانها تضطلّع بسمؤوليّات الضابطة العدليّة والضابطة الإدارية وبالمحافظة على الأمن وتوطيده بالقوة إذا اقتضى الأمر . وقد أعطتها المادة ٢٢٢ حق استقصاء المعلومات المتعلّقة بالسلامة العامة وإبلاغها واستثمارها ، ومراقبة الأجانب والأشخاص الذين يكوّنون خطراً على السلامة العامة وعلى أمن الدولة . وأوكلت أيضاً إليها إدارة السجون حيث يتوفّر حصاد غزير من المعلومات الأمنية .

فالمديرية العامّة لقوى الأمن هي مسؤولة إذاً عن الأمن الداخلي كاملاً في مختلف مراحله أي في الاستخبار والتوقّع وتثبيت الأمن حتى بالقوة . فهل قامت قوى الأمن بواجبها في هذه الحقول أم قصرّت وفي أية مجالات ، وما هي أسباب التقصير؟ هل هي المسؤولة أم الوزير؟ أم الحكومة ؟ وفي جميع الحالات ماذا كان موقف المجلس النيابي ؟

تبقى وزارة الدفاع الوطني التي كان يرعاها المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ . وقد نصّت المادة «١» منه على الآتي :

« تكلّف وزارة الدفاع الوطني إعداد وسائل الدفاع المسلّح لحماية أراضي الجمهوري والمحافظة على سلامة الدولة من كل تعدّ داخلي أو خارجي . . .

وتمارس صلاحيّاتها هذه :

١ ـً بتأليف جيش . . . **يتناسب وحاجة الدفاع عن البلاد** .

٢ ـ باتّخاذ التدابير الفعّالة لإعداد مرافق البلاد وتوجيه صناعتها ومنشآتها لحاجة الدفاع .

٣ ـ بتوجيه ثقافة الشبيبة وإعدادها في إطار الخدمة العسكريّة للقيام بدورها العسكري والوطني .

وحَدّدت المادة «١٠» مهمّات قائد الجيش فجعلته يضطلع بالعمليّات الحربيّة وبحفظ الأمن عندما يُوكل إليه فتحقّق له قيادة قوى الأمن الداخلي والأمن العام والاطلاع منهما على جميع المعلومات المتعلّقة بالأمن والجيش .

يتضّح إذاً أنّ المشترع جعل وزارة الدفاع الوزارة الرائدة والموجّهة لمعظم نشاطات الدولة من أجل إقامة نظام دفاعي حديث وحمّلها مسؤوليّة إنشاء الجيش المناسب لحاجات الدفاع العسكري ، أي الجيش القادر بمعنوياته وعديده وتجهيزه وتدريبه على التغلب على العدوّ الداخلي والخارجي الذي يتهدد الوطن .

ولا بدّ من تكرار القول أنّ الجميع يعلم ، الحكّام والزعماء والسياسيون ، مقدار جهود قيادة الجيش لزيادة قدرته وكيف كانت تصطدم دائماً بالاعتماد التقليدي على الدبلوماسيّة الاتكّالية وبالتخاذل المزدوج أمام رصد الموازنات الضخمة لشؤون الدفاع وضرورة مواجهة زيادة الضرائب لتوفير المورد المالي اللازم ، فيؤجل البتّ في شأن الدفاع ، ويُلهي الرأي العام بالمساعدات المالية الضئيلة التي تخصّص للجيش وقوى الأمن ، ويلوذ القادة العسكريون بالصمت ، هذه الفضيلة التي استغلّها بعض السياسيين ضدّ العسكريين إلى حدّ الإجرام .

ومن المنفعة العامّة أن يُعلن الذين اضطلعوا بقيادة الجيش على

الرأي العام ، عن المشاريع والخطط التي رفعوها إلى الحكّام لتأليف جيش يُناسبُ حاجة الدفاع عن البلاد وفقاً لمنطوق القانون ، وبماذا تعثّرت ، ومَنْ عرقلها وبأيّة أسباب تذرّعوا ؟ كي يعلم الجميع أين وقع التقصير ، ومن يتحمّل مسؤوليّته بعد أن تحمّل شعب لبنان وقوّاته المسلّحة نتائجه المأسويّة الأخيرة .

أمّا مسؤوليّة الشعبة الثانية من قيادة الجيش ، أو المكتب الثاني كما اشتهرت ، فتختصر بالاستخبار ووضع الأقدار وتوفير الأمن العسكري .

ورأيت من واجبي كمسؤول عن هذه الشعبة ما بين سنة ١٩٧١ و١٩٧٦ أن أبينّ باقتضاب للرأي العام ما **يُمكن إعلانه** عن إسهام هذا الجهاز خلال هذه الفترة في حقليَ الأمن العسكري والأمن الوطني .

. . . بعد انتخاب فخامة الرئيس سليمان فرنجيه للرئاسة الأولى ، استُبدلت عام ١٩٧١ معظم عناصر « المكتب الثاني » وعُيِّنت عناصر جديدة مكانها ، بينها أنا كرئيس للشعبة . وتوّجب على هذا الجهاز متابعة المهمّة بإمكانات بشريّة وماديّة ضعيفة . مثلاً خُفِّضت المصارفات السرية أيام معالي الوزير سابا إلى ستماية ألف ليرة لبنانية وفي نهاية قيادتي ارتفعت المخصّصات السريّة إلى مليونين وأربعماية ألف ليرة لبنانية لم يصرف إلاّ حوالي خمسها ، بينما احتُجز الباقي منها لأسباب أمنية وسياسيّة . هذا في الوقت الذي بلغ فيه رصيد النفقات السريّة السنويّة لأحد أجهزة المخابرات العسكريّة العربية نحو سبعة عشر مليوناً من الليرات اللبنانية ، ورصيد النفقات السريّة لأحد أجهزة المخابرات القوميّة العربية نحو ثماني مئة مليوناً من الليرات اللبنانية .

وبالرغم من الإمكانات المالية الضعيفة ، والمال هو عصب المخابرات كما هو عصب الأعمال ، نشطت الشعبة الثانية بالوسائل

المتوفّرة لديها ، فوضعت تنظيماً عاماً وخطّة عامّة ومخطّطات خاصّة وظرفيّة ، ونظاماً آلياً والكترونياً لخزن المعلومات ، وتعليمات تنظيميّة للملحقين العسكريين الأجانب واللبنانيين .

وفي حقل التدريب أوفدت للتعليم إلى البلاد العربية والغربيّة تسعة ضباط وثمانية عشر رتيباً . وافتتحت مدرسة موسمية تخرّج منها ١٢٠ رتيباً ، وأصدرت ستة كتب أساسية باللغة العربية ، ووثائق التدريب ومستنداته .

ثم نظّمت التوثيق الاستعلامي الآلي والإلكتروني ، ووضعت نماذج الوثائق المستعملة وحقّقت ستة آلاف وخمسماية ملفاً للأشخاص ، وألف ملف للمؤسسات والقضايا ، وثمانين ألف بطاقة استعلامية مدنيّة ، ومسحاً أمنياً لجميع القرى اللبنانية .

أمّا أهمّ منجزاتها فهي :

ـ **في الأمن العسكري** : نظّمت أمن الثكنات والمؤسّسات وراقبت الطرود البريديّة ، وكشفت ٨٦ عسكرياً حزبياً و٣٥ عسكرياً يتعاملون مع جهات غريبة ، وبعض سرقات الأسلحة ومحاولة عصيان وتمرّد ، ومرتكبي عمليّات التفجير في المحكمة العسكريّة وثكنة صيدا ، وأحالت المتّهمين على القضاء العسكري .

ـ **في الأمن القومي** : كشفت مخططاً تخريبياً لإحدى الدول العربية ، ومكاتب استخبارات لدولة عربية أخرى فأبعدت موظّفيها ، والعناصر التي نفّذت بعض عمليّات خطف الطائرات من أوروبا ، وقبضت على شبكة تجسُّس إسرائيلية تُعدّ لانقلابات عربيّة ، وعلى معظم مهاجمي مخفرَي الفريديس وعين عرب ، وعلى معظم ناسفي خزانات

الزهراني ، وعلى مزوّري جوازات السفر والعملة في مطبعة الخليل ، وعلى العميل الإسرائيلي خضر محمد خليل ، وعلى شبكة تجسس وتهريب وشغب عربية ـ اسرائيلية ـ كردية ، وعلى المخططين لعملية نسف الباخرة «كوين اليزابيت» ، وعلى شبكة تجسّس وابتزاز لبنانية تعمل لحساب إحدى الدول العربية ، وعلى شبكة تهريب سلاح لقبرص ، وعلى محاولي نسف مكاتب «بان اميركان» ، وعلى التنظيم العربي الثائر ، وعلى شبكة لتزوير العملة السوريّة والمصريّة والأردنية والأميركية ، وعلى شبكة لخطف اليهود من وادي أبو جميل ، وعلى العميل الإسرائيلي أحمد الخولي ، وعلى شبكة أمينة المفتي الهادفة إلى اغتيال بعض الزعماء اللبنانيين والفلسطينيين الخ . . .

ـ **في الحقل الاستراتيجي** : الذي يستند على الاستعلام الحرّ في أكثر من ٩٠٪ من مصادره ، فقد رفعت الشعبة الثانية إلى السلطات المعنيّة ما يزيد على مئة وخمسين تحليلاً استراتيجياً باللغتين العربية والفرنسية عن القضايا العالميّة والشرق أوسطيّة وتأثيرها على الوضع اللبناني .

وكانت تتكل الشعبة في القسم الاستراتيجي على نخبة مثقّفة عسكريّة ومدنيّة تتقصّى الاستعلام الحرّ العالمي باللغات الإيطاليّة والروسيّة والفرنسيّة والمجريّة والإنكليزيّة ، والاستعلام العربي والعبري المكتوب والمذاع ، فتحلّل وتبني الفرضيّات وتُناقشها مع قيادة الشعبة ، وتضعها على محكّ المؤشّرات والدلائل والوقائع فتناقشها وتُسقط بعضها وتُوافق على بعضها . وتنتهي الأقدار باتخاذ الشكل النهائي ، فتُرفع إلى السلطات المعنيّة حتى أعلى الهرم .

أما مادة هذا الكتاب فانها تتألف من مقتطعات مختلفة موجزة لخمسة عشر قدراً استراتيجياً وُضعت ما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٦ . ومن

ثلاثة ملاحق هي: حادثة فردان في ١٠ نسان ١٩٧٣، ورسالة من قيادة الجيش ـ الشعبة الثانية إلى وزير الدفاع الوطني في ٦/٣/١٩٧٦، والأبعاد السياسية والعسكرية لمشروع القيادة الاتحادية ـ السورية ـ الفلسطينية.

إنّ الغاية الأولى من نشر هذا المؤلف هو إزاحة طرف الستار عن دور الجيش ومخابراته في الحقل الوطني ما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٦، وفضّ ختم الصمت الذي لاذ به الجيش منذ تعرّضه للانتقاد والتجريح، عقب تولّي اللواء فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية بعد أزمة ١٩٥٨، لكي يطلع اللبنانيون على مقدار الإساءة التي ألحقتها بمؤسستهم الوطنية، غرضيّة الأقلام الرخيصة وغوغائيّة بعض السياسيين، تحت قناع المدافعة عن الديمقراطية والشأن القومي. ونأمل اذ ذاك أن تتعمّق ثقة الجندي بدوره وبجيشه، هذا الجيش الذي ما قويت عليه الأعاصير إلاّ بعد مضّي ثمانية أشهر تقريباً على التفتّت الوطني الذي حلّ بالأمّة. فكان أصمد مَنْ بقي متماسكاً وأسرع من عاد متلاحماً. نذير خير أعمّ لائتلاف أشمل يتحصّن بالديمقراطية ويُعمِّقها ويُصحِّح ممارساتها ويعمل على توحيد التشريعات الأساسيّة في الوطن الواحد، ويُطبِّق النظام الدفاعي تطبيقاً شاملاً دائم التجدّد والقدرة ليحمي المواطن والوطن والقيم الإنسانيّة وأخصّها الحريّة.

أما المقتطعات فهي مأخوذة من الأقدار التالية:

١٩٧٢ ـ الذيول المحتملة لقرار السادات بابعاد الخبراء السوفيات.

ـ مداناة المسألة اللبنانيّة ـ الفلسطينية.

ـ ملامح حلّ للمشكلة الإسرائيليّة ـ العربيّة في إطار سلام أميركي.

١٩٧٣ ـ خطر حالة متفجِّرة في لبنان.

ـ مرتقبات لبنانية على ضوء حرب السادس من تشرين.

ـ تأثير وقع سياسة النفط في الشرق الأوسط على استراتيجية الدول الكبرى.

ـ ماذا يمكن أن يكون هدف الفصائل اليساريّة للمقاومة الفلسطينية على ضوء أحداث أيار ١٩٧٣ التي كان مسرحها لبنان

ـ توارد الاستراتيجيات التخريبية.

١٩٧٤ ـ النفط ـ الحرب العالمية الثالثة.

ـ لبنان في خطر السلام.

ـ الأزمة الاقتصادية والتطوّر السياسي.

١٩٧٥ ـ تقويم الموقف حول النزاع العربي الإسرائيلي في الظرفيّة الدوليّة الراهنة.

ـ فشل مهمة كيسنجر.

ـ الترقُّب المتوتِّر في الشرق الأوسط نتيجة فشل مهمّة كيسنجر واغتيال الملك فيصل.

١٩٧٦ ـ إعادة تقويم السياسة اللبنانيّة على ضوء التحوّلات الاستراتيجيّة في منطقة الشرق الأوسط.

أقدار وتوقّعات

١ ـً مشارف الحرب اللبنانية

لو تساءلنا عن الأسباب البعيدة للحرب اللبنانيّة لوجب إعادة البحث في الميثاق الوطني المتّفق عليه سنة ١٩٤٣ ، وفي التطوّر الذي عرفه لبنان منذ ذلك الحين ، وفي المشاكل الاجتماعية المتراكمة منذ الاستقلال ، وفي بناء الدولة الهرم ، وفي عجز الحكم عن تقديم الحلول الملائمة لمختلف القضايا في الوقت المناسب ، وفي شلل السلطة أثناء الأزمات خاصّة ، بسبب الازدواجية في القمة ، واتجاه كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اتجاهاً مخالفاً للآخر كلّما عصفت الرياح وتصادمت المصالح الشخصيّة والطائفية والعربيّة والعالمية .

أما إذا اكتفينا بالأسباب القريبية للحرب فلا نستطيع إلاّ أن نضعها في إطار الدينامية التي سعت ولا تزال لحلّ القضية الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

٢ ـً الديناميّة السياسيّة لحلّ القضية الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي

للمرّة الأولى في مطلع سنة ١٩٧٣ ظهرت في الصحف الغربيّة شائعات حول قيام خطة أميركية للشرق الأوسط . وبدا حينئذ لفريق

كيسنجر أنه ليس من حلّ قابل للنجاح غير الحلّ الذي يشترك فيه الفلسطينيون بطريقة أو بأخرى فيُعطى المعتدلون منهم دوراً معيناً ومسؤوليّة محدودة في الحلّ النهائي للنزاع .

وتضمّنت الخطوط الكبرى للمشروع الاميركي ما يلي :

أ ـ إقناع مصر بالقبول بتسوية مرحليّة مع إسرائيل فتتراجع هذه عن القناة من خمسين إلى مئة كيلومتراً . وتعبر قوات مصرية إلى الضفة الشرقيّة . وتقبل إسرائيل بإعلان الحلّ مرحلياً موقّتاً فيشكل إحدى خطوات الحل الشامل وتفتح مصر القناة للملاحة الدولية مقابل مساعدة أميركيّة تبلغ ملايين الدولارات . وبدا من غير المستبعد أن ترضى اسرائيل بألاّ يسمح لها في هذه المرحلة باستعمال الترعة على أن تترك المفاوضة بمسألة شرم الشيخ لوقت آخر .

ب ـ في آن معاً ، بموجب هذا الاتفاق أو بمعزل عنه يُؤلِّف الملك حسين حكومة أردنيّة ـ فلسطينية تضمّ ما بين أعضائها عناصر معتدلة من المقاومة . ويترتّب على هذه الحكومة مفاوضة إسرائيل بطريقة غير مباشرة لإعادة قطاعَي الضفة وغزّة إلى إطار الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني . وتُعزّز هذا الاتفاق ضمانات دوليّة تحول دون إقدام الملك حسين أو المقاومة على تصفية أحدهما للآخر .

ج ـ يُعطى الفلسطينيون في قطاعَي غزّة والضفة الغربية استقلالاً ذاتياً محدوداً وتُعينّ مدّة متوسّطة لا يستطيع الفلسطينيون قبل انقضائها ، اتخاذ أي قرار بالانفصال عن دولة الاتحاد وإعلان قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة .

د ـ لا تبدأ مصر واسرائيل المفاوضات بشأن الجلاء الكامل عن سيناء قبل

توقيع هذا الاتفاق ، الذي يرى الاميركيون فيه أنه يُقلّل لدى إسرائيل من أهميّة شرم الشيخ فلا يقف مانعاً دون الحلّ الأخير .

هـ ـ تضمن الدول العظمى والأمم المتحدة احترام الاتفاق وتتعهد الدول العظمى بالتدخل تلقائياً أو بتكليف من الأمم المتحدة عند أي خرق له من قبل أحد الفريقين . وتقف الخوذ الزرقاء بينهما لتحديد المعتدي ومسؤوليته .

و ـ تشترك دول كبرى ومتوسطة في تمويل مشاريع الاتفاق التي تتطلّب مبالغ كبيرة من المال خاصّة لإعادة اللاّجئين إلى غزّة والضفّة الغربية .

وباختصار يتوّخى المشروع الاميركي :

أ ـ إقناع مصر بالقبول بتسوية مرحليّة مع اسرائيل .

ب ـ إنشاء كيان فلسطيني في الضفّة وغزّة تحت سيطرة المقاومة المعتدلة على أن يدخل في اتحاد مع المملكة الأردنيّة الهاشميّة .

ج ـ معالجة مسألة الجلاء عن الأراضي العربيّة المحتلّة بعد توقيع الاتفاق .

(تقرير ٣/٢/١٩٧٣ : مرتقبات حلّ للمشكلة العربية ـ الاسرائيلية في إطار سلام أميركي) .

ومنذ بروز الديناميّة السياسيّة لسلام لشرق الأوسط بدأت تتّضح الاستراتيجيّات المختلفة .

٣ ـ إستراتيجيّات الشرق الأوسط

أهميّة الشرق الأوسط الأولى في أنه يحتوي أكبر مخزون نفطي في العالم . وحول النفط تدور لعبة الأمم في هذه المنطقة . والدول العربيّة

كيسنجر أنه ليس من حلّ قابل للنجاح غير الحلّ الذي يشترك فيه الفلسطينيون بطريقة أو بأخرى فيُعطى المعتدلون منهم دوراً معيناً ومسؤوليّة محدودة في الحلّ النهائي للنزاع .

وتضمّنت الخطوط الكبرى للمشروع الاميركي ما يلي :

أ ـ إقناع مصر بالقبول بتسوية مرحليّة مع إسرائيل فتتراجع هذه عن القناة من خمسين إلى مئة كيلومتراً . وتعبر قوات مصرية إلى الضفة الشرقيّة . وتقبل إسرائيل بإعلان الحلّ مرحلياً موقّتاً فيشكل إحدى خطوات الحل الشامل وتفتح مصر القناة للملاحة الدولية مقابل مساعدة أميركيّة تبلغ ملايين الدولارات . وبدا من غير المستبعد أن ترضى اسرائيل بألاّ يسمح لها في هذه المرحلة باستعمال الترعة على أن تترك المفاوضة بمسألة شرم الشيخ لوقت آخر .

ب ـ في آن معاً ، بموجب هذا الاتفاق أو بمعزل عنه يُؤلِّف الملك حسين حكومة أردنيّة ـ فلسطينية تضمّ ما بين أعضائها عناصر معتدلة من المقاومة . ويترتّب على هذه الحكومة مفاوضة إسرائيل بطريقة غير مباشرة لإعادة قطاعَي الضفة وغزّة إلى إطار الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني . وتُعزّز هذا الاتفاق ضمانات دوليّة تحول دون إقدام الملك حسين أو المقاومة على تصفية أحدهما للآخر .

ج ـ يُعطى الفلسطينيون في قطاعَي غزّة والضفة الغربية استقلالاً ذاتياً محدوداً وتُعينّ مدّة متوسّطة لا يستطيع الفلسطينيون قبل انقضائها ، اتخاذ أي قرار بالانفصال عن دولة الاتحاد وإعلان قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة .

د ـ لا تبدأ مصر واسرائيل المفاوضات بشأن الجلاء الكامل عن سيناء قبل

توقيع هذا الاتفاق ، الذي يرى الاميريكيون فيه أنه يُقلّل لدى إسرائيل من أهميّة شرم الشيخ فلا يقف مانعاً دون الحلّ الأخير .

هـ ـ تضمن الدول العظمى والأمم المتحدة احترام الاتفاق وتتعهد الدول العظمى بالتدخل تلقائياً أو بتكليف من الأمم المتحدة عند أي خرق له من قبل أحد الفريقين . وتقف الخوذ الزرقاء بينهما لتحديد المعتدي ومسؤوليته .

و ـ تشترك دول كبرى ومتوسطة في تمويل مشاريع الاتفاق التي تتطلّب مبالغ كبيرة من المال خاصّة لإعادة اللاّجئين إلى غزّة والضفّة الغربية .

وباختصار يتوّخى المشروع الاميركي :

أ ـ إقناع مصر بالقبول بتسوية مرحليّة مع اسرائيل .

ب ـ إنشاء كيان فلسطيني في الضفّة وغزّة تحت سيطرة المقاومة المعتدلة على أن يدخل في اتحاد مع المملكة الأردنيّة الهاشميّة .

ج ـ معالجة مسألة الجلاء عن الأراضي العربيّة المحتلّة بعد توقيع الاتفاق .

(تقرير ٣/٢/١٩٧٣ : مرتقبات حلّ للمشكلة العربية ـ الاسرائيلية في إطار سلام أميركي) .

ومنذ بروز الديناميّة السياسيّة لسلام لشرق الأوسط بدأت تتّضح الاستراتيجيّات المختلفة .

٣ ـ إستراتيجيّات الشرق الأوسط

أهميّة الشرق الأوسط الأولى في أنه يحتوي أكبر مخزون نفطي في العالم . وحول النفط تدور لعبة الأمم في هذه المنطقة . والدول العربيّة

في الشرق الأوسط مقبلة في مستقبل قريب على التصرّف بالعمودين الفقريّين للعالم المصنّع : **النفط والدولار** .

إنطلاقاً من هذه المعطيات نتبينّ استراتيجيّات الدول حسب ارتهانها لنفط الشرق الأوسط .

(١٠/ ٤/ ١٩٧٣ : أثر سياسة النفط في الشرق الأوسط على استراتيجية الدول الكبرى) .

منذ حلول النفط مكان الفحم والإنسانيّة تتأرجح بين التفاؤل بالطاقة الرخيصة والتخوّف من فقدانها . بالرغم من أنّ العالم غير مهدّد قبل نصف قرن على الأقلّ بنضوب النفط ، حيث إنّ الموارد النفطية العالميّة البالغة ثلاثة وتسعين ملياراً من الأطنان تكفي حاجات الاستهلاك العالمي سبعة أضعاف وهي حسب رأي الخبراء لا تؤلّف أكثر من ثلث مختزنات النفط الجوفيّة للكرة الأرضية .

غير أن التخوّف لا يزال مسيطراً بالرغم من هذه التوقعات المشجّعة ، وذلك بالنظر لارتفاع استهلاك النفط ارتفاعاً سريعاً في البلاد المصنّعة ، خاصةً حيث لا يتوفّر فيها سوى مخزون ضئيل من النفط باستثناء الولايات المتحدة وفنزويلا (اليوم المكسيك) علماً بأنّ هاتين الدولتين قاربت آبارهما على الجفاف بينما آبار الشرق الأوسط هي شبه ممتلئة .

وإذا ما علمنا (بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٧٣ عندما وضع القدر) أن أوروبا تستورد ٦٠٪ واليابان ٨٥٪ والولايات المتحدة الاميركية ٤٪ من حاجاتها النفطية من الشرق الأوسط ، وأن استيراد أميركا من نفط الشرق الأوسط سوف يبلغ عشرة أضعاف في مهلة قصيرة ، لفهمنا لماذا اجتمع في تشرين الثاني سنة ١٩٧٢ المؤتمر القومي الاميركي للنفط وحذّر من أنه

سوف يتوجّب على بلاده سنة ١٩٨٠ أن تستورد نصف استهلاكها النفطي من الخارج . وأنه لن يتوفّر سنة ١٩٨٠ بالرغم من الإنتاج المنتظر للمملكة العربية السعودية (مليار من الأطنان) وللإمبراطورية الإيرانية (٤٠٠ مليون طناً) المورد النفطي الضروري لتأمين حاجات الاستهلاك الأوروبي والياباني والاميركي في آن معاً مما يَلفت الانتباه إلى إمارات الخليج المنتجة الكبيرة للنفط .

وأنه سوف تتصرّف المملكة العربية السعودية لوحدها في الثمانينات بمورد مالي سنوي يصل إلى ١٥ ملياراً من الدولارات فيفوق احتياطها النقدي الاحتياطي النقدي الاميركي والياباني معاً ، وأنه بعد عشر سنوات سوف يتوفر للدول العربية المنتجة للنفط ، إحتياطيّ نقدي أضخم بكثير من الاحتياطي النقدي للعالم أجمع .

فالشرق الأوسط إذاً والدول العربية خاصة سوف يُسيطران على العالم المصنّع من خلال النفط والمال . هذه هي المشكلة الخطيرة التي يُواجهها الغرب منذ اليوم .

وبايجاز تظهر المعادلات التالية :

*- العالم الغربي المصنّع بحاجة متزايدة سريعة إلى النفط ، تلك الطاقة الرخيصة .
*- أهم موارد الطاقة في العالم هو النفط .
*- أضخم مخزون عالمي للنفط هو في الشرق الأوسط .
*- الغرب إذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشرق الأوسط .

٤ً - الخريطة السياسيّة لنفط الشرق الأوسط

إنّ ربط هذه المعادلات بالواقع الجغرافي يُظهر الخطوط العامة

لخريطة نفط الشرق الأوسط .

يقع محور هذه الخريطة في الخليج الذي يضمّ معظم البلاد المنتجة وهي إيران والعراق والعربيّة السعودية والكويت والإمارات .

يتفرّع عن هذا المحور طريقان أحدهما يتّجه نحو البحر المتوسط ، والآخر نحو الخليج .

يموّن طريق المتوسط الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربيّة . أمّا طريق الخليج فيموّن خاصّة اليابان .

على هذه الخريطة تُشتشفُ استراتيجيّة الأعظمين في الشرق الأوسط .

٥ً ـ استراتيجيّة الاتحاد السوفياتي

يحُدّد استراتيجية الاتحاد السوفياتي أمران . إجتناب النزاع المباشرِ مع أميركا والكفاية النفطية لمدة طويلة .

وإذا كان ليس لروسيا حتى اليوم مصلحة حيويّة مباشرة في الشرق الأوسط ، فهذا لا يعني أنها تتخلّى بسهولة عن أهمّ بقعة في العالَم متاخمة لحدودها فضلاً عن أنهّا حيويّة للغرب إلى حدّ يمكّن من المقايضة بها لتحقيق مصالح كبرى في غير أصقاع .

لذا فان تكتيك الاتحاد السوفياتي ، تحت شعار مساعدة الشعوب ، يعتمد على إشاعة الاضطرابات في الشرق الأوسط من خلال الإثارة الذكية للمشاكل الاجتماعية والطائفية والقومية في البلاد الرأسمالية المحافظة ، وذلك بتحريض الأنظمة التقدميّة والأحزاب الشيوعية واليسارية المحليّة والمقاومة الفلسطينية على تأزيم الاوضاع وتصعيدها حتى العنف دون أن يُؤدّي ذلك إلى المجابهة المباشرة مع أميركا .

٦ً ـ استراتيجيّة الولايات المتحدة الأميركيّة

تهدف استراتيجية الولايات المتحدة الأميركيّة إلى تأمين سلامة النفط بين منابعه ومصبّاته بواسطة شرطيين للنفط هما : إيران من المنابع حتى مصبّ الخليج ، وإسرائيل عند مصبّ المتوسّط .

وتتّبع أميركا في هذا السبيل استراتيجية آنيَّة تُعالج بها الأمور الملحّة واستراتيجيّة بعيدة تعالج بها القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي .

٦١ ـ الاستراتيجية الآنيّة للولايات المتحدة الأميركية

ترى الولايات المتحدة الأميركية مصادر الأخطار التي تتهدّد النفط : في روسيا المؤثّرة على بعض الدول العربيّة التقدميّة والأحزاب الشيوعيّة واليساريّة المحليّة والمقاومة الفلسطينية .

وفي بعض الدول العربية مباشرة كالعراق وسوريا ومصر وليبيا .

وفي جبهة التحرير الفلسطينية .

ويَتخذ هذا الخطر مهما كان مصدره شكل احتلال أو تخريب للمنبع أو الضخ أو التدفق أو التخزين أو المصبّ أو كل هذه الأمور معاً .

وبالرغم من عزم إيران على إجهاض أيّة محاولة تستهدف الخليج كما هدّد بذلك رئيس وزراء إيران بتصريح لمجلة « الاكسبرس » ، ومن قدرة اسرائيل على مواجهة أي خطر يُعرِّض سلامة النفط في المتوسّط ، فلقد اتضح حتى الآن أنّ نظام شرطة النفط لم يكن فعالاً كلياً .

فلنتصور أنْ تقوم سوريا بعمل ما في لبنان لمنع تدفّق النفط إلى

المتوسط فماذا يحدث ؟ تنجح سوريا وتُبادر اسرائيل للتصدّي فتهاجم سوريا أو الفلسطينيين أو تحتل جزءاً من لبنان الجنوبي ، أو تقوم بالاعتداءات الثلاثة في آن معاً . فهل تكون تأمّنت سلامة النفط ؟

الجواب طبعاً لا . لأن البلاد العربيّة النفطيّة وخاصّة العراق والسعوديّة والكويت لا يمكنها إلاّ التضامن مع الأشقّاء واتّخاذ إجراءات انتقاميّة تتجسّم بوقف الضخ لزمن ما على الأقل .

في هذه الحال هل يمكن الغرب وهو لا يكاد يملك احتياطياً نفطياً أن يتحمّل الأضرار البالغة الناتجة عن انقطاع النفط مدة أربعة إلى ستة أشهر ؟ الجواب طبعاً لا أيضاً .

إذاً في نظام شرطة النفط ثغرات لا يمكن أميركا أن تتجاهلها أو تسكت عنها إلى ما شاء الله . ويُمكن الجزم أنّ هذا النظام لا بدّ من استكماله بمبادرة سياسية إمّا أنْ تُبقي على الإطار الحالي للشرق الأوسط أو أن تُفجّر هذا الإطار .

٦٢ ـ الاستراتيجيّة البعيدة للولايات المتحدة الأميركيّة

إنّ الاستراتيجية الاميركية البعيدة إمّا أنْ تكون استراتيجية بديلة للاستراتيجية الآنيّة أو أن تكون استراتيجية مكمِّلة لها . أي : إمّا أن تُعيد رسم خريطة الشرق الأوسط ، أو أن تحافظ على الإطار القائم مع بعض التعديل .

٦٢١ ـ الافتراض الأول : إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط

يمكن أن يتخذ شكلَين مختلفين . شكل السيطرة الضامّة أو شكل التفتيت إلى عدد من المواطن القومية والطائفية .

٦٢١ ـ أ ـ شكل السيطرة الضامّة

ما نوع هذه السيطرة الضامّة ؟ هل تكون إيرانية ـ سوفياتيّة ، أم عربيّة ، أم ساميّة ، أم إسرائيلية ؟

من الصعب التصوّر أنْ يساعد الأميركيّون على إقامة سيطرة ضامّة إيرانية ـ سوفياتية هي من طبيعتها معادية لهم ، فيتحوّلون معها إلى مستعمرة اقتصادية للامبراطورية الجديدة .

ومن الصعب كذلك أنْ تساعد أميركا على إقامة سيطرة ضامّة عربية معادية ما دامت اسرائيل موجودة .

ومن المتعذّر جداً أنْ تكون ساميّة أي عربيّة ـ إسرائيليّة قبل عقود من السنين لأنّ الدول العربية لا تقبل بها ولأنّ من شأنها إثارة قلق الولايات المتحدة الأميركيّة .

هل تكون إسرائيلية أخيراً ؟ يمكن الأخذ بهذا الاحتمال للوهلة الأولى لانه قد تتصوّره الولايات المتحدة المتأثرة بالفكر الصهيوني ،بالإضافة إلى أنّه يستند إلى إحدى الثوابت في السياسة الأميركية في بحثها عن الفريق الملائم الذي هو الدولة القويّة التي تستطيع التعاقد والالتزام . من هذه الناحية فإنّ اسرائيل الكبرى الممتدّة من الخليج حتى المتوسّط تُصبح الدولة القادرة على التعاقد والإلتزام والاضطلاع الكليّ بأمن النفط وسلامته .

ولكن هل تذهب أميركا رغبة منها في العثور على الحليف الملائم إلى حدّ التعريض بأمنها فتسلّم زمام أمرها إلى دولة تملك تقنيّات متقدّمة وأعظم مجموعة أدمغة في العالم ، ولا ينقصها لكي تصبح دولة كبرى سوى المجال الحيوي والمال ؟

ولو سلّمنا جدلاً بتحقيق هذا الاحتمال فماذا يكون موقف الروس ؟ هل يتغاضون عن إنشاء دولة جبّارة على حدودهم تكون أشدّ خطراً عليهم منها على أميركا ؟

وأخيراً كيف يستطيع ثلاثة ملايين من اليهود وحتى سبعة عشر مليوناً فيما إذا هاجر جميع يهود العالَم إلى إسرائيل أنْ يصمدوا في وجه مئة مليون عربي ؟ إنهم لا يكفون لتأمين التحرك على المفارق الكبرى لهذه الامبراطورية الشاسعة .

٦٢١ ـ ب ـ شكل التفتّت إلى عدد من المواطن القومية والطائفية

أفضل وسائل الدول الاستعمارية للسيطرة هو بتطبيق شعار مكيافل «فرّق تسد» الذي اعتمدته بريطانيا العظمى بنجاح تامّ حتى التصق بها .

وتطبيق هذا الشعار يشلّ البلاد والشعوب التي تُشكّل تهديداً للأمن فتنشغل بخصوماتها الداخلية المثارة أو المصطنعة .

أمّا البلاد التي يمكن أن تُهدِّد الأمن في هذه المنطقة فهي :

- العراق البعثيّ الوثيق العلاقة مع موسكو والخصومة مع سورية
- وسوريا البعثيّة الوثيقة العلاقات أيضاً مع موسكو والمقاومة الفلسطينية والخصومة مع العراق .
- ولبنان الحرّ حتى الفوضى حيث تقيم بكثافة المقاومة الفلسطينية وتفيد من تناقضاته ومناخه الديمقراطي واضطراره للمساومة بضغط من بعض رأيه العام والحكومات العربية .
- والمقاومة الفلسطينية عنصر الجمع والتفرقة بين العرب وأساس النزاع مع اسرائيل .

ففي العراق عنصرا تناقض واضطراب هما الأكراد والشيعة . ومن السهولة تحريضهما على المطالبة بموطنين قوميين بمساندة تركيا وإيران .

وفي سوريا ظرفيّة ملائمة لتفتّت يُؤدّي إلى إنشاء موطن قوميّ علويّ وموطن قوميّ درزيّ .

أما في لبنان فيُثار مسيحيوه للمطالبة بوطن قومي مسيحي يضمن بقاءه الغرب ، أي الولايات المتحدة الأميركية .

ويبقى الفلسطينيون فتفرض عليهم دولة إتحاديّة مع الأردن أو دُولة مستقلة ذاتياً مقابل مساعدات ماليّة هامّة .

إنّ فوائد هذا الشكل لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط هي شلّ مصادر الاضطرابات في المنطقة فتسهل السيطرة عليها خاصّة وأنّ مثل هذه الدويلات تحمل من عناصر الوهن والخوف ما يجعلها تلوذ بالحماية الخارجية ، ومن الصبغة الدينيّة والعرقيّة ما يُبرِّر قيام اسرائيل .

وهذا التفتّت لا يمكن حدوثه في نظرنا إلاّ كحلّ أخير حيث من الصعب حتى على الولايات المتحدة أنْ ترجع في آخر القرن العشرين إلى نظام بَادَ منذ القرن التاسع عشر ، هذا عدا عن معارضة هذا المشروع من الدول الأوروبية التي ترى نفسها محرومة من المغانم لمصحة أميركا وإسرائيل ومن الاتحاد السوفياتي الذي يتعرّض لخسارة نفوذه ، ما لم يسبق ذلك اتفاق بين الأعظمين ، علماً بأنه من الصعب أنْ تساوم الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط فتدخل الروس شركاء في المغانم .

٦٢٢ ـ الافتراض الثاني ـ استراتيجية تكميلية ضمن الإطار الحالي للشرق الأوسط

ينطلق هذا الافتراض من استراتيجية أميركا اليوم التي توسّلت ايران وإسرائيل للقيام بدور شرطي النفط كما قلنا . وقد بيّنّا أيضاً أنّ نظام الشرطة القائم هذا لم ولن يضمن إلاّ ردعاً نسبياً للاعتداءات على سلامة النفط . خاصّة لجهة إسرائيل . وإسرائيل سيف ذو حدين يؤذي اليد التي تضرب به كما يُؤذي المضروب . ممّا جعل أميركا تنظر إلى أصل الداء أي القضية الفلسطينية التي أدّت إلى النزاع العربي ـ الإسرائيلي فتُعالجه على مرحلتَين :

المرحلة الأولى : وتتوخّى فيها الأمن الآني للنفط

المرحلة الثانية : وتُؤمّن في نهايتها الأمن البعيد للنفط .

٦٢٢ ـ أ ـ الأمن الآني للنفط

في المرحلة الأولى تمارس شرطة النفط مهمّتها في منابع النفط ومصبّاته وعلى الطرق بينهما . على أنْ تُطفأ بؤر الاضطرابات عند المصبّات فيُقام اتحاد فلسطيني ـ أردني ، أو كيان فلسطيني مستقل ذاتياً وتهدأ ثورة الفلسطينيين عنصر الخطر الأساس ، بمساعدات مالية ضخمة تصرف من أجل إعادة توطينهم فوق القسم من الأرض الفلسطينية المخصّصة لهم .

٦٢٢ ـ ب ـ الأمن البعيد للنفط

أمّا في المرحلة الثانية فيُحافظ فيها على الإطار السياسي الحالي للشرق الأوسط بالحؤول دون أي اتحاد أو سيطرة ضامّة بين دوله قد يُؤدّيا إلى مزيد من الضغوط أو التأزم . فتشغل الدول ذات النزعات الوحدويّة

والطموح الضامّ عن أهدافها بالفتن الداخلية التي تشعل نارها في بعض بلاد المنطقة فتُجمّد نشاطها وتُركّز اهتمامها على ما يجري فيها أو حولها .

ويمكن التأكيد أنّ بؤر الاضطرابات المحدودة لا تُعكّر مناخ السلام الأميركي بل تلعب دور غمامة الدخان التي تُغطي شفير الأفق لمن يرصد ما يجري وراءه .

بناء على ما تَقدّم يبدو الافتراض الثاني أسهل تحقيقاً وأكثر واقعيّة من الافتراض الأول ، بمجرّد أنْ تُلقي أميركا بوزنها في كفّة الميزان . كما أنّه لا يفتح أبواباً جديدة أمام الاتحاد السوفياتي يستعملها لزيادة ضغوطه أو توسيع دائرة نفوذه .

٦٢٢ ـ ج ـ وفي حال تحقيق هذا الافتراض ما هي النتائج المتوقّعة على الصعيد اللبناني ؟

يُتوقّع ضمن هذا الافتراض أو معه أنْ تُنفّذ مصر استراتيجية هامشيّة تجرّ وراءها نتائج خطيرة على الساحة اللبنانيّة انطلاقاً من أنّ السياسة المصرية تسير نحو الحلّ السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي . لقد طرق الرئيس السادات حتى الآن جميع الأبواب دون نتائج تُذكر كما أعلن لمجلة « نيوزويك » إذ قال : « إنّ كلّ الأبواب التي فتحتُها أغلقَتها إسرائيل في وجهي . . . وبعد كل الاتصالات التي قُمنا بها أصبحت الحالة في منتهى الوضوح . . . لقد دنت ساعة المواجهة » .

ماذا عنى السادات بهذا القول ؟ يعتقد أكثر المراقبين خبرة أنّ الرئيس السادات لم يقصد التهديد بحرب بل إنذار أميركا والعرب

بأنّ عليهما فرض الحلّ السلمي على اسرائيل وإلاّ تعرّضت مصالحهما للخطر في الشرق الأوسط .

ولأجل إعطاء الدليل على جدّية هذا التهديد قد تبدأ مصر بتأزيم الموقف لكي ينزلق إلى سلسلة من أعمال العنف أو إلى إنفجار شديد عند مصبّات النفط خاصّة مصب المتوسط ، وذلك بتحريض المقاومة على أعمال العنف والتخريب .

ومصبّ المتوسّط يقع على الساحل اللبناني حيث استقرّت المقاومة بقواعدها وقياداتها وعديدها . بذلك يُصيب السادات عصفورين في وقت واحد ، فيدلّل على جدّيّة إنذاره للغرب ويُشغل الفلسطينيين بغمامة دخان تَحجب أُفقَ السلام فيكونون هم واللبنانيون وقودها .

ويُتوقّع منذ الآن أن تلفّ لبنان زوبعة من العنف مخيفة النتائج صعبة الاحتساب .

٧ ـ توارد الاستراتيجيات التخريبية .

قد توقعنا انتشار العنف في لبنان منذ ١٩٧٣/٥/٢٦ في تقرير عنوانه : على ضوء أحداث أيار ١٩٧٣ ـ توارد الاستراتيجيات التخريبية . فقلنا :

٧١ ـ عن مصر

منذ حرب حزيران ١٩٦٧ والانهيار الذي تبعها أيقنت مصر أن السلم أصبح حيوياً لها اقتصادياً وعسكرياً ، وانه من الأنسب تقديم السياسة المصرية على سياسة تزعم المعسكر العربي ولو أدى ذلك الى انعزالها .

ولأجل السلم قامت مصر بتنازلات كبيرة هي بترتيبها الزمني :

. قبول عبد الناصر بمشروع « روجرز » .
. قبول السادات في مناسبات مختلفة بتنازلات هامة منها :

- الاعتراف باسرائيل .
- نزع السلاح من سيناء .
- اعادة فتح القناة .
- اعطاء السفن الاسرائيلية حق العبور في القناة ومضيق ثيران
- وضع مراقبين من الأمم المتحدة في شرم الشيخ .
- طرد السوفيات
- قيام حكومة فلسطينية في المنفى .

إن طلب السادات قيام حكومة فلسطينية في المنفى غايته إزاحة عبء القضية الفلسطينية عن عاتق الدُول العربية فتتحرر من قيودها بعد أن تندمج فصائل المقاومة في حكومة مسؤولة معنوياً وقانونياً . فتصبح كياناً قائماً بذاته ومتميزاً عن الحكومات العربية عندئذ ترفض هذه تأييد اية منظمة فلسطينية معارضة للحكومة الجديدة دون أن تتهم بخيانة القضية . كما يتاح أيضاً للعرب فصل القضية الفلسطينية عن القضايا الخاصة بكل بلد عربي في أثناء المفاوضات .

وعلى المدى البعيد اذا لم يتوفّر حلّ مناسب للقضية الفلسطينية تزول هذه الحكومة الموقّتة بفعل الواقعية السياسية كما زالت قبلها حكومة بولونيا الحرة.

بهذا الاقتراح تُدلّل مصر على أنها تريد الابتعاد عن المقاومة الفلسطينية لكي تطلق فكرة الحل السلمي من جديد .

هذا الحل السلمي تحتاجه مصر اليوم أكثر من أي وقت آخر لأن اضطراباً خطيراً يعصف في داخلها بعد الهدوء الموقّت الذي عقب رحيل السوفيات والاتحاد مع ليبيا .

وبالرغم من التلويح بالحرب في تصريحات السلطة المصرية فإن كل شيء يُغري بالاعتقاد بأنّ نظام السادات اذا كان لا يزال قائماً بعد ثلاثة محاولات انقلابية خلال الأثني عشرشهراً الأخيرة فذلك لا يعود الى حزم النظام وتماسكه ، بل الى أنّ الجيش لم يجد مخرجاً حتى الآن من المستنقَع السياسي والعسكري الذي تتخبّط فيه مصرمنذ أكثر من خمس سنوات .

لـم يكن صعباً على القـادة العسـكريين التخلّص من الـرئيس السادات وإذا كانوا أحجموا حتى الآن فالسبب الأول هو خوفهـم من تحمل النتائج الحتميّة لأي قرار حاسم يقبل بحل سلمي او عسكري .

وقصارى القول يُبقي الجيش قائده الأعلى على سدّته لكي يحملـه المسؤوليات التي قد تنتج عن أحد الحلين السياسي أو العسكري خاصة وأنه لم يعد باستطاعة السادات الاعتماد على مساعدة سخيّة من الاتحـاد السوفياتي ولا على دعم مطلق من الكتلة الشرقية الاشتراكية ، ولا على بوادر مشجّعة من واشنطن بعد تحفظـات ادارة نكسـون تجـاه خطـوات الدبلوماسية المصرية .

أما الاتصالات بأوروبا الغربية التي تعلم حق العلم أهمية العالم العربي اقتصادياً واستراتيجياً بالنسبة لأمنها فكانت مطبوعة بطابع التفهّم لكنّ أوروبا مغلولـة اليدين لارتبـاط مصالحهـا ارتباطاً وثيقـاً بمصالـح الولايات المتحدة الاميركية مما لا يدع مجالاً لها لأن تخالف السياسة الاميركية في المنطقة .

إن المشكلة المصرية هي مشكلة سلطة واقعـة في مأزق تناقضاتهـا الداخلية وعاجزة عن تصور الوسيلـة للخـروج من هذا المأزق بعـد أن عكّرت علاقتها بالسوفيات قبل أن تُلاقـي البـديل . فاذا هي مستعـدّة لاقتنـاص أية فرصـة من أجـل الخـروج من المستنقـع ولـو عن طريق المغامرة .

٧٢ ـ عن سوريا

يجدر لقدر الأهداف السورية من الحل السلمي أن نتسـاءل ماذا تربح سوريا من الصلح مع اسرائيل ؟ الجواب : لا شيء ، لأنه يتضح أكثر فأكثر أنّ اسرائيل لن تقبل بإعـادة الجـولان المسيطـر على أراضيهـا والبالغ الأهمية لأمنها .

إذاً فسوريا تتخبّط في موقف حرج . فمن جهة سلام لا مصلحة لها فيه ، ومن جهة أخـرى حتميّة وقوعـه . في هذه الحالـة ترى سوريا نفسها ملزمة باعتماد أحد موقفين :

- إما رفض الاشتراك بمفاوضات السلام فتصبح الدولة الوحيدة المستمرة في حالة الحرب مع اسرائيل .
- وإما الاحتفاظ بورقة مؤثّرة على طاولة المفاوضات تلعبها لكي تستعيد الجولان .

ولكن الرفض محفوف بالمجهول ويمكن أن يؤدي الى خلافات مع الاتحاد السوفيـاتي . يبقـى اذاً الحـل الآخـر ، أي الذهـاب إلى طاولـة المفاوضات وفي اليد ورقة مؤثّرة ضاغطة ، أي المقاومة الفلسطينية . إنما لا يُمكن استعمال الورقة الفلسطينية قبل احتواء فصائل المقاومة فما هو السبيل إلى ذلك ؟

ان السبل لكثيرة وتلخّص بطريقي الترغيب والترهيب. أما الترغيب فمنه الإقناع بتكامل المصالح وترابط المصائر والمساندة المعنوية والمادية ومناصرة الحلفاء واصدقاء الحلفاء.

وأما الترهيب فمنه التصلب في المواقف ومعاقبة المنحرفين وتأخير المساعدات أو التقتير بها أو منعها وبتمييز المقرّبين المندمجين كالصاعقة ودفعها إلى مركز الصدارة والنفوذ لتتمكن من السيطرة .

غير ان الترغيب الذي تمارسه سوريا لاحتواء المقاومة يضاعف من تعنتها في لبنان ويسير بها وبحلفائها على طريق محفوف بالمخاطر ينذر بانفجار وشيك

إنما اتفاق التعايش الأخير بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية نزع الفتيل موقتاً . ولا شيء يضمن استمرار الهدوء لأنّ هذا الاعتدال المترجرج قد يتهاوى في أية لحظة لسبب أو لآخر .

٧٣ ـ عن المقاومة الفلسطينية

ماذا تريد المقاومة الفلسطينية وما هو هدفها ؟ هل أن هدفها هو تحرير فلسطين كما تزعم ؟

والجواب هو نعم دون أدنى ريب .

لكن المقاومة وخاصة يسارها لا يعتريه أي غرور حيال هذا الهدف .

إن المقاومة تعلم وتعلن أنّ الأعمال الانتقامية التي تجازف بها من

حين إلى آخر في الأرض المحتلة لن تضع حداً لوجود اسرائيل أو تتمكن من كسب معركة واحدة ضدّها .

إنّ المقاومة تَعلم وتُعلن أنّ الدول العربية غير قادرة على الحسم العسكري وانه لضرب من الوهم الاعتقاد بأنّ التصريحات الحربية لبعض هذه الدول يمكن أنْ تتحوّل إلى عمل عسكري واسع على ساحة المعركة .

وأخيراً إنّ المقاومة الفلسطينية تَعلم وتُعلن أنه ما دامت مصر لا ترى غير مصلحة مصر ، وسوريا غير مصلحة سوريا ، والعراق غير مصلحة العراق . . . فلا يمكن مجابهة اسرائيل بأدنى قدر من النجاح .

إن نظرية المقاومة (أصلاً نظرية حواتمة . ثم اعتنقتها عناصر كثيرة من مختلف المنظمات) هي أنه لا يُمكن في حالة الأنظمة والمجتمعات العربية الحاضرة مجابهة اسرائيل . وأنه لبلوغ القدرة على مجابهة اسرائيل لا بدّ من إجراء تغيير جذريّ في المجتمعات والمؤسّسات والأنظمة العربية القائمة يُؤدي إلى صهرها في بوتقة واحدة .

لذلك تبدو المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة خميرة ثورية للعالم العربي أكثر من كونها حركة للتحرير القومي .

بهذا المعنى يجب فهم قصد القائلين أن طريق القدس تمر ببيروت والشام وبغداد والرياض والقاهرة الخ . . .

ولهذا السبب رفضت المقاومة اعتماد العمل السري الهادف إلى التحرير القومي لأنّ غرضها هو العمل الثوري العلني الرامي إلى التحرير الاجتماعي . كما رفضت أيضاً اقتراح الرئيس بورقيبه ثم اقتراح السادات بتشكيل حكومة في المنفى كي لا تتحمّل مسؤولية الدولة فتُقيِّد حريتها في العمل الثوري .

من وجهة النظر هذه لم يعد يبدو عمل المقاومة عملاً طائشاً بل هو بالعكس عمل منطقيٌ وموّغ تسويغاً تاماً وفقاً للجدلية الثورية اليسارية .

إنَّ ما رآه الناس في التحديات الفلسطينية نوعاً من الهستيريا الانتحارية ليس إلاّ سياسة متحرِّرة كسرت القيود التقليدية وسارت بقفزات متتابعة رابحة بالرغم مما كان يبدو أنه مجابهة خاسرة . فعندما تنطلق المقاومة في التصعيد قافزة عشرة امتار الى الأمام فإنها تعلم جيداً أنها سوف ترد على أعقابها ثمانية أمتار فتبدو وكأنّها هُزمت بينما تكون بالفعل كسبت مترين من الفارق ما بين العشرة والثمانية أمتار . وهكذا من وثبة إلى أخرى تتقدم المقاومة مع الزمن تقدماً ملموساً .

من هنا تسقط الاتهامات التي تُوجّه إلى نوعيّة العمل الذي تقوم به المقاومة في لبنان . فماذا يَضيرها الخطر الاسرائيلي ولو أدّى إلى حرب ما دامت هذه الحرب تهدم أسس الأنظمة والمجتمعات العربية القائمة لمصلحة أغراض الثورة الفلسطينية .

أما على الصعيد اللبناني فيتوصل الى النتائج التالية :

إن أيُّ حلّ للمشكلة اللبنانية الفلسطينية لن يكون إلا حلاً هشاً يوفر للمقاومة الفلسطينية مهلة لاستعادة الأنفاس فتعدّ العدّة في أثنائها لتصعيد آخر . وإنْ لم تحصل المهادنة فوسف يُتابع الفلسطينيون القتال لأنهم يرون مصلحتهم في استمرار المجابهة مع جيش لا يستطيع الاتكال على دعم غير مشروط من جميع المواطنين الذي يُساند قسم منهم المقاومة ويتأثر قسم آخر منهم بالضغوطات العربية . كما أنَّ الجيش لا يمكن أنْ يحقّق بعديده اليوم ، ما حقّقه الحسين في الأردن بثمانين ألف مقاتل .

والشيء الوحيد الذي يخشاه الفلسطينيون حالياً دون أن يُصدّقوه

هو أنْ يستغلّ لبنان فرص المهادنة لتأليف جيش قادر على وقف الاندفاع الفلسطيني والسيطرة على المقاومة وعلى الصمود في وجه الهجمات الاسرائيلية المحدودة . فمثل هذا الجيش من شأنه أن يردع المقاومة فلا تجُاذِف كما جاذفت في الأردن وإسرائيل فتتردَّد قبل الإعتداء على لبنان عندما تَعلم أنهّا تتعرّض لخسائر في الأرواح والأعتدة .

٧٤ ـ عن الاتحاد السوفياتي

يُوفِّر الشرق الأوسط من جرّاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي وفقدان التوازن الإجتماعي والقلق السياسي في بعض بلاده ، إمكانات جمّة وملائمة لتدخُّل السوفيات في شؤونه . وذلك بالرغم من عداء الرئيس السادات للشيوعية وصلابة موقفه وموقف القوميين المصريين وقادة الجيش منها .

«إن الإستراتيجيّة التقليدية للإختراق السوفياتي تستند في انطلاقها على البورجوازية القومية المعادية للاستعمار التي لا تلبث أن تُضحّي بها لمصلحة التجمعات اليساريّة المتطرفّة. إنْ هذه الاستراتيجيّة لقليلة الحظ في الشرق الأوسط». جريدة لوموند الدبلوماسية عدد آب ١٩٧٢ .

في الواقع يشتمل تاريخ الاختراق السوفياتي على مرحلتين متميِّزتين تؤلِّفان قسماً واحداً من خطة شاملة . الستالينية والخروشوفية .

كان العمل السوفياتي يعتمد في عهد ستالين على الأحزاب الشيوعية القومية وكان معظم هذه الأحزاب سوفياتي التبعية يستخدم علناً لتمكين أسياده من التغلغل والانتصار واختراق خطوط دفاع الأنظمة المستهدفة لقلبها بالنضال الثوري أو بالتخريب خاصة عندما تكون متاخمة لحدوده فتسهل مساندتها .

بقيت هذه الاستراتيجية متّبعة حتى أيام خروتشوف إلى أن قرَّر

زيارة بلغراد لإعادة العلاقات مع الماريشال تيتو الذي كان أخرج بلاده وحزبه من الفلك السوفياتي . عندئذ ارتكنت الاستراتيجية الستالينية في الزاوية ، وعمد خروتشوف وحلفاؤه الى سياسة الإلتصاق بالأنظمة القومية المعادية للإستعمار . فتغاضى السوفيات عن اضطهاد الأحزاب الشيوعية وتصفية قادتها كما حدث في السودان ومصر أيام عبد الناصر والسادات .

غير أنّه ما لبث أنْ ظهر فشل هذا التكتيك بعد الهزيمة التي مُني بها الاتحاد السوفياتي عقب طرد مستشاريه وخبرائه من مصر . من هنا يستنتج أنّ أسياد الكرملين قد عادوا الى استراتيجية ستالين بعد عملية نقد ذاتي .

وما تصريحات السوفيات المؤيِّدة للمقاومة الفلسطينية في أثناء زيارة ياسر عرفات لموسكو في السنة الماضية (١٩٧٢) بعد أن كانوا امتنعوا عن أي تصريح في السابق سوى الدليل على أنهم عادوا إلى النهج القديم أي إلى الاستناد على الأحزاب والمنظّمات اليسارية ومساندتها في كل مرة لا يستطيعون فيها ولوج الباب الكبير لأيّ نظام قائم .

وعندما تستند موسكو على المقاومة الفلسطينيّة أو على مختلف فصائلها الصغيرة ، فهذا لا يعني أنها تعتبرها المحاور الملائم أو عنصر القوة في المنطقة . بل هذا يعني أنّ السوفيات يستعملون المقاومة لأنّها تفتقر إلى وحدة وهيكلية وانضباط ، ولأنه يُعشعش فيها الشيوعيون مما يُسهِّل تحريكها لتقوم بأعمال التخريب ولتتبع خط النضال الثوري المعروف .

أمّا الأحزاب اليسارية فباستطاعة السوفيات أن تتصرّف بها وتدفعها على الخط الذي تريد من خلال الصلة العقائدية أو الانتهازية السياسية .

وبكل هذه الوسائل والأساليب يعود السوفيات إلى داخل الأنظمة من الباب الخلفي بعد خروجهم من الباب الكبير .

ومن أجل اعداد العمل الثوري والاضطرابات وما يرافقها من عنف ، يحتاج السوفيات إلى قاعدة تكون مقرّهم العام ومنها يتحركون . والبلد الأوحد في الشرق الأوسط الذي يُوفّر لهم مناخ الحرية وجميع شروط النجاح هو لبنان ، حيث المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية ترتع وتمرح ، وحيث التناقضات الإجتماعية والطائفية والقيادات القومية والعقائدية المختلفة تتصارع .

أما إذا فشلت موسكو لسبب ما في تنفيذ خطتها وإنجازها فإنها لن تعترف بالفشل لأنها تعلم أنّ كل اهتزاز أو تغيير في المنطقة لا يمكن أن يكون إلاّ لمصلحتها على الأقل في المدى البعيد ، لأن الفكر الشيوعي يمتد بسرعة أكثر في المناخات المضطربة القلقة .

٧٥ ـ عن اسرائيل

لم تعد نوايا اسرائيل التوسعيّة خافية على أحد فالكل يعرف مشروع إسرائيل الكبرى التي حملت لواءه الأحزاب اليمينية الاسرائيلية المشتركة في الحكم .

وإذا كانت الطموحات الصهيونية التي حدّدها « هرتزل » لم تزل مقبولة لدى الرواد الأقدمين ، فإنّ واقعيّة الفئة الحاكمة قد جمدتها الى حين سنوح الظرفية الملائمة التي لا تلوح في المستقبل المنظور .

والواقعيّة السياسية مضافة إلى حسّ دقيق للإنتهازية يفرضان على دولة اسرائيل أن تفيد إلى أقصى حدّ من الفرص لا بل أن تخلق الظروف الملائمة مع مراعاة التيارات الدولية .

ويبدو مشروع إسرائيل الكبرى في الظرفية الدولية الحالية معاكسا لمجرى التاريخ وإسرائيل التي تعلم ذلك وضعت خطة بديلة منذ زمن بعيد .

هنا يُطرح السؤال : ما هي أهداف إسرائيل في الظروف الدولية والشرق اوسطية الحالية ؟

والجواب قد يكون :

- تأمين سلامتها بتعديل اقليمي يضمن حدوداً آمنة ومعترَف بها .
- تأمين شرعية وجودها بإنهاء القضية الفلسطينية ، إما بتصفية المقاومة أو بإعطاء الفلسطينيين كياناً مسؤولاً ومحدوداً .
- إنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي .
- تأمين الصفة اليهودية لدولة اسرائيل بخلق واقع يُبطل ميزة التفرد والغرابة عنها .
- إقامة نظام متوازن ومَرِن في المنطقة تكون فيه لإسرائيل فعالية أولى درءاً لخطر الحاضر وتعبيداً لطريق المستقبل .

وتصطدم اسرائيل بالواقع لتحقيق هذه الأهداف إذ إنها بالرغم من تفوقها العسكري لم تزل جميع المسائل الأخرى مغلقة في وجهها ناهيك عن عوارض خطيرة انتابت الدولة العبرية كانتقاد بعض الصهاينة المشهورين المنضمين الى صفوف المفكرين اليساريين والليبراليين . وما كتاب « بلاد الإيل » الذي ظهر منذ قريب لمؤلفه « آريه إلياف » ممثل حزب العمال وصاحب الصلة بأندية الحاكمين إلاّ نذير استياء وتهديد إذ قال فيه :

« كل محاولة لتجاهل القضية الفلسطينية هي باطلة . من المستحيل السكوت عن هذه المأساة الإنسانية والقومية . المسألة الفلسطينية هي في أصل النزاع ،وهي جذور الشر الذي تسبب بالعداء بين اسرائل والعرب ، هي جرح تنزف منه دماؤنا ودماؤهم ، هي دمّل يُسمِّم جسمنا وجسم العالم العربي . لن يكون سلام حقيقي أو نهاية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي قبل حلّ المسألة الفلسطينية » .

وصرّح أيضاً الكاتب الصحفي الاسرائيلي « آحوس كنعان » في كرم شالون قائلاً :

« يجب الكفّ عن التمويه . لنقل استعماراً عندما نغتصب الأرض بدلاً من أن نقول التجمعات اليهودية الزراعية . اذا تابعنا سياسة الاغتصاب الخبيث هذه فإننا نُعطي العرب في آخر الأمر « عين برئيرا » أي فقدان الاختيار . . . مما يدفع بهم إلى جمع قواهم في نضال لا يلين ضد اسرائيل المستعمر العسكري الفرّيسّي (أي المرائي) الذي يرتسم على مرأى منّا . يتوجب علينا منذ الآن أنْ نُعلن أمام حكّام بلادنا أنّنا لن نُقاتل في الحرب المقبلة التي يُعدّونها بأيديهم . . . » .

أمّا « ايغال آلون » نائب الوزير الأول فقد ناقض بنفسه تصريحات جولدا مائير وموشه دايان وايبا ايبان عندما أكّد في الرابع من تشرين الأول ١٩٧٢ أمام وفد من اليهود الاميركيين قائلاً : « ليس من مشكلة بما فيه المشكلة الفلسطينية إلاّ ويمكن حلُّها بالتفاوض . . . » .

جميع هذه الأعراض تُقلق الصقور في تل أبيب . إنهم يرون الزمن يعمل ضدَّهم ، وأصبح هدفهم الأول إنهاء القضية الفلسطينية بسرعة قبل أنْ تتخذ ، في الرأي العام العالمي وفي قسم يتعاظم من الرأي العام الاسرائيلي ، صفة الحق والعدالة فلا يعود بإمكانهم تجاهلها بعد ذلك .

وتوّجب إذاً على حكام اسرائيل اختصار المراحل أولاً لتصفية المقاومة الفلسطينية لأنها تمثّل الكيان والحق وعنصر الالاإضطراب ، وثانياً لايجاد صيغة سلام تُنجز في مُهل محدودة وتطمُسُ القضية الفلسطينية وتحقّقُ أهداف إسرائيل .

في هذا الإطار ما هو الحلّ الاسرائيلي ؟

لا يمكن في السياسة وبخاصة في سياسة الشرق الأوسط تأكيد أيّ شيء . كل ما يمكن هو الافتراض مع إعطائه معدّلاً من الإحتمال أو الوثوق . بين جملة الافتراضات هناك افتراض يبدو متوافقاً مع الظرفيّة الحاليّة وخطة تفتيت الشرق الأوسط ، هو إعادة رسم الخريطة بإنشاء دويلات عرقيّة أو طائفية بعد تفجير الإطار الحالي .

فتقوم دويلة فلسطينية تضم الضفة الغربية وغزّة مع ممر إلى البحر . وتنشأ دويلة درزيّة تشمل جبل العرب وجزءاً من الجولان وتمتد إلى صور أوصيدا وتضمّ اسرائيل مجازاً حتى الليطاني . وتستقلّ دويلة مسيحية تشتمل على لبنان الصغير وبيروت . وتنفصل دويلة علويّة في الشمال الغربي من سوريا ، وقد يُعطى الملك حسين سوريا السنّيّة تعويضاً عن فقدان الضفّة . وتستقلُّ دويلة كردية وشيعيّة في العراق تحت حماية إيران فتمتد الأولى إلى كردستان وقد يُضمّ الكويت إلى الجزء السنّيّ من العراق لتأليف دولة جديدة . بينما يقع الخليج تحت النفوذ الإيراني مع إعطاء بعض الامتيازات للمملكة العربية السعدوية .

٧٦ ـ عن الأردن

يظهر الأردن لجهة سياسة النظام القائم البلد الأقل تناقضات بين البلاد العربية المواجهة . والملك حسين بعد أن تردد طويلاً في الخط الذي

ينتهجه مع المقاومة الفلسطينية المهدِّدة لملكه ، قام بمجازفة محتسبة ضدّها وأنهى أخطارها فاستطاع بذلك سحب أوراقه من اللعبة وتمكن من التفرد في متابعة سياسة مستقلة عن العرب لا تعتدّ إلاّ بمصالحه . والمصلحة الحيوية للأردن هي إضعاف المقاومة حيث اليسار المتطرِّف منعاً لعودتها بقوة الى الأردن وقد جنّد لأجل ذلك المخابرات الأردنية التي عملت بنشاط لم يسبق له مثيل .

ولقد رأينا في درس الديناميّة السياسية لحل القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط ماذا توصل اليه خبراء كيسنجر من نتائج لبلوغ الحل السياسي .

وبقي على الملك حسين بعد اطلاعه على الخطوط الكبرى للتفكير الأميركي أن يحصل من الولايات المتحدة على وعد بأنَّ الدويلة الفلسطينية المقبلة لن تنشأ على حساب مملكته وشرقي الأردن ، حيث لن يقبل البدو مهما بلغ الثمن بالعيش تحت النير الفلسطيني . وأصبح الملك الشاب متيقناً من أنْ الغرب وخاصة أميركا لن يُضحيّا بصديق مثله إلا بمنتهى الصعوبة . من هذا اليقين قد تتكوّن ظرفيّة جديدة في نطاق إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط .

٧٧ ـ تقاطع خطوط القوى

بين هذه المصالح والرغبات والأعمال المتناقضة ومختلف خطوط القوى التي تخترق المنطقة هل من تقاطع أو نقطة تلاقي ؟ لاستيضاح الجواب فلنستعرض بإيجاز ماذا يُرجح أن تكون مواقف الدول المعنيَّة أو المستهدَفة .

سوريا

خلافاً لمصر سوف تُقاوم سوريا هذا الحل أشدَّ المقاومة . أمَّا إذا فُرض عليها فقد تغتنم الفرصة لمتابعة النضال في المعاقل العلويَّة .

الأردن

الملك حسين هو الرابح في هذا الظرف لأنه من الصعب على دولته الاستمرار ضمن الحدود الضيِّقة لشرق الأردن إلى جانب دولة فلسطينية طامحة . بينما إذا وقع التفتُّت فإنه يُنقذ مستقبله ويُشبع طموحاته .

الدروز

لا بد وأنْ يرى دروز الجبل في التجزئة تحقيقاً لحلم قديم خنقته القومية العربية المتصاعدة . ربما لاقى هذا الحل بعض التردد لدى دروز لبنان لكن أكثريَّة الطائفة الدرزية وخاصَّة في إسرائيل لن ترفضه إذ يبطل عنها لأول مرة في تاريخها صفة الأقلية الثانية في البلاد العربية .

الأكراد

غنيٌّ عن القول إلى أيِّ حدٍّ تحقِّق التجزئة أماني الشعب الكردي الاستقلالية خاصَّة إذا اتفق على دولتهم ما بين الأعظمين .

العراق

قد تقع أعنف ردود الفعل في العراق وربما خفَّف من حدَّتها أمل ضمِّ الكويت السُنِّيَّة إلى الجزء السُنِّيِّ من العراق .

الفلسطينيون

نظرياً يتناقض هذا الحلّ مع تفكير المقاومة . ولكن هل تظل هذه

المقاومة تُعارضه بعد إقامة دولة فلسطينية يُتاح لها إجراء اتحاد فلسطيني - إسرائيلي بنظام تقدّمي - إشتراكي - علمانيّ هو أساس عقيدتها . سيما وأنَّ اليسار الاسرائيلي ومعظم شباب إسرائيل المتحدِّر من يهود فلسطين يُقارب في تفكيره العقيدة الفلسطينية .

الولايات المتحدة

سبق أن رأينا لماذا وكيف ، كحلّ أخير ، تخدم تجزئة الشرق الأوسط المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة . ونُضيف أنَّ هذا الحلّ من طبيعته ضمان سلامة النفط وإعطاء أميركا التطمينات الضرورية لما خصَّ مستقبل الملك حسين الصديق الغالي والأقليات وبالأخصّ منها مسيحيّي لبنان الذين يُصبحون تحت حماية الغرب أي أميركا ، والفلسطينيين الذين لا تقبل أميركا بتصفيتهم بل تُريد إعطاءهم حلاً انسانياً عادلاً (أميركياً) .

الاتحاد السوفياتي

عملاً بمبدأ اجتناب المجابهة المباشرة مع أميركا فمن الأرجح ألا تُقاوِم موسكو هذا الحلّ مقاومة شديدة خاصَّة إذا حصلت مقابل تساهلها على بعض المكاسب في مناطق أخرى .

هذا بالإضافة إلى أنَّ خطة التجزئة تُحدث انقلابات واضطرابات كبرى في المجتمعات والمؤسَّسات والأنظمة مما يفتح أمام روسيا باب النشاطات الهامشية المؤدي إلى تسريع التغلغل الشيوعي .

يبقى أن نتلمَّس الدور الذي يمكن أنْ تلعبه موسكو في ساحة الشرق الأوسط في مهلة قد تقصر أو تطول إلى أن تنتشر العقيدة الاشتراكية خاصة بعد أن قامت اتصالات علنيَّة بين أجنحة اليسار العربي

والفلسطيني والاسرائيلي كما ورد في جريدة « لوموند » الفرنسية في ١٥ نوار ١٩٧٣ حيث قيل : « يدعو الاسرائيليون والعرب إلى سلام يرفض الضمّ ويرتكز على احترام الحقوق القوميَّة للشعب الفلسطيني . . . » .

من هذا الاستعراض السريع تقع نقطة التلاقي لخطوط القوى في خطة التقسيم وهي التي تُعطي تفسيراً للفوضى المسيطِرة اليوم .

٧٨ ـ ولكن كيف يمكن تحقيق التقسيم ؟

من المرجَّح أنَّه لا يمكن تحقيق هذه الخطة إلاّ في إطار الأمر الواقع وبعد تعبيد الطريق بتطوير ملائم لمجرى الأحداث .

وبحسب المنطق لن تتفتت المنطقة إلا إثر تشظّ ينتج عن تفجر عام . أي أنه لا بدَّ من حرب بين إسرائيل والعرب فتخترق إسرائيل حدود الدول العربية وتحطِّم بنياتها .

وما أحداث لبنان الأخيرة سوى مرحلة تعبيد الطريق لخلق ظرفية العنف المدمِّر مع ما رافقها من تدخلات دولية وعربية لإعطاء اسرائيل ذريعة الاجتياح والتدخل الوقائي .

وقد سبق لحكام اسرائيل أنْ أعلنوا أنَّ الأحداث اللبنانية تُشكِّل خطراً على أمن بلدهم ولو طالت الحرب اللبنانية لما تورَّعت اسرائيل عن خلق الأمر الواقع لخطة إعادة رسم الخريطة .

إنَّ تفجّر الأحداث في لبنان من خلال التحقيقات والاستخبارات يتّهم في آن معاً المنظَّمات الفلسطينية المتطرِّفة وجهات عربيَّة شبه محافظة .

مما يدلّ على أنَّ اليسار الفلسطيني قد فقد الأمل باستعادة أرضه من خلال الأمم المتحدة أو بعمل عربي مشترك فبدأ من لبنان خطة قلب

الأنظمة العربية لأنَّ لبنان بتركيبه وتناقضاته ومؤسَّساته وعبء اللاجئين اليه وحرية التحرك فيه يُشكِّل الساحة المثلى للعنف الثوري وانتقالها بالعدوى إلى غيرها من الساحات العربية . وأن بعض شبه اليمين العربي أطلق أوغذّى في لبنان استراتيجية تخريبية على هامش الاستراتيجيتين الاميركية والروسية تشغل أخصامه وتُعتِّم على مسيرته نحو السلام الأميركي الاسرائيلي .

إنَّ مجمل هذه الاستراتيجيات تلتقي عند المقاومة الفلسطينية التي انجرّت وراء جناحها المتطرف بعد أن فقدت كل أمل في استعادة فلسطين في نطاق الواقع الدولي والعربي الراهن ساعية انطلاقاً من لبنان ، الى قلب الأنظمة العربية المتخاذلة بحسب رأيها .

كما أن استراتجيَّة المقاومة تُلائم الهدف السوري في احتواء المقاومة . وتوافق أيضاً الخطة الاسرائيلية لتجزئة المنطقة ولبنان . وتدخل في نطاق استراتيجية الأعظمين اللذين يتوسَّلان لأغراضهما الدول المعنية في لبنان والمنطقة ويشدُّ كل منهما بطرف الحبل إلى جانبه . مما يثبت ما كتبناه في تشرين أول من سنة ١٩٧٤ عندما قلنا أن أزمة الشرق الأوسط سوف تتعرَّض في الأيام المقبلة الى مستجدات لحل القضية الفلسطينية ، عقدة النزاع العربي ـ الاسرائيلي **و ان ذلك سوف يضع لبنان في مركز التجاذبات المتعاكسة** .

وتبدو اليوم حرب لبنان نتيجة لمختلف الاستراتيجيات المتواردة والمتعارضة في الشرق الأوسط كأنها بدأت يوم الاتفاق السوري ـ الأردني سنة ١٩٧٥ . فباقترابها من الأردن دخلت دمشق دائرة النفوذ الاميركي ورضيت باستراتيجية كيسنجر للسلام . ومن خلال الحرب اللبنانية يتصل محور عمان ودمشق بمنظمة التحرير الفلسطينية وبيروت معبراً للطريق إلى

مؤتمر جنيف .

٨ ـ التوقعات اللبنانية لما بعد الحرب في نطاق سياسة السيطرة الأميركية

في مقابلة مع صحيفة « واشنطن بوست » في ١٣ كانـون الأول ١٩٧٥ صرح الرئيس فورد قائلاً : « بوصفنا أكبر قوة غربيَّة في العالم لي ملء الثقة بمقدرتنا على الاضطلاع بقيادة العالم أجمع » .

وكتبنا في كانون الأول ١٩٧٥ تحت عنوان « نحو تعاون عالمي بقيادة أميركية » « إن الرئيس الأميركي يُعبِّر بوضوح عن عزم الولايات المتحدة على تخطِّي مرحلة القوة الأعظم في العالم إلى مرحلة الدولة القائدة للكرة الأرضية » .

وكان رأينا أنَّ الولايات المتحدة ، خدمة لطموحها العالمي ، سوف تقوم بالآتي :

- تعمل على إضعاف الدول القوية اقتصادياً ومساعدة الـدول الضعيفـة اقتصادياً لأجل التوصُّل إلى مجتمع دوليٍّ شبه متوازن اقتصادياً لا تبرز منه سوى أميركا .
- تساعد على إقامة تكتُّلات دولية مترابطة المصالح توصُّلاً إلى التكتلات الإقليميَّة .
- ربط التكتلات الإقليميَّة فيما بينها على أساس الترابط بين مصالحها .
- جعل واشنطن الدماغ القائد والموحِّد بين مختلف التكتلات الإقليمية .

بهذه النظرة الموجزة للأولويَّات الأميركية نستطيع مداناة مشـاكل الطاقة والمواقع في الشرق الأوسط مداناة أوعى .

٨١ ـ أوروبا وتوظيف الدولارات الناجمة عن النفط

إن ارتفاع سعر النفط قضى باختلال ميزان المدفوعات لدى الدول المتقدِّمة التصنيع وأصاب خاصة أوروبا لأنها المستهلك الأول ، الدائم السعي لايجاد المال اللازم لتغطية العجز .

حتى صار همّ أوروبا الأول اجتذاب دولارات النفط . ودولارات النفط يمكن الحصول عليها :

- إمّا باقتراضها مباشرة من الدول المنتجة للنفط وهي الصيغة التي ترتاح اليها الدول التسع التي تُؤلِّف المجموعة الاقتصادية الأوروبية الغربية الكبرى .
- وإما باقتراضها من المصارف العربيَّة ، أي الأمـيركية خاصـة ، حيث تُودع دولارات النفط . وهي الصيغة التي اعتمدها الدكتور كيسنجر .

في الأسلوب الأول تلعـب الـدول التسـع الدائنـة دوراً بارزاً في الشؤون المالية العالمية ، أما في الأسلوب الثاني فتنتزع الولايات المتحدة قيادة الدول التسع بواسطة النظام المصرفي الأميركي ، مستلهمـة مشروع الدكتور كيسنجر « الميثاق الأطلنطي الجديد » الذي طرحه سنـة ١٩٧٣ على حلفائه الأوروبيين دون أن يستطيع فرضه .

والولايات المتحدة بالرغم من فشل الدكتور كيسنجر لم تترك نظام التزعُّم المرتـكز على ارتبـاط الأمـن والرفـاهيَّة الأوربيين بأمـيركا ، وعلى تضامن أمن أميركا وأوروبا بوجه الخطر الروسي .

لكنَّ الخطر اليوم لا يأتي من الشرق بل من الشرق الأوسط . ولم يعد عسكرياً بل أصبح اقتصـادياً . لذلك لم تعـد المصالـح الأمـيركية والأوروبية متضامنة حياله .

فأوروبا هي أكبر مستهلكي النفط في العالم وأميركا بالرغم من استيرادها بعض حاجاتها من النفط من الشرق الأوسط فهي أكبر منتجيه . وعلى هذا الأساس درس الدكتور كيسنجر احتمال احتلال منابع النفط بوصفه مسؤولاً عن دولة تطمح لقيادة العالم وتأمين سلامة أوروبا خاصة وليس بوصفه مسؤولاً أميركياً فحسب لأنَّ حاجة الولايات المتحدة اليوم من نفط الخليج هي قليلة ، ولأنَّ العربية السعودية وإيران هما صديقان وحليفان أساسيان لأميركا التي تُزوِّد دول الخليج بالسلاح الأميركي الحديث .

٨٢ ـ استراتيجية أميركا العالمية في الشرق الأوسط

أما استراتيجية أميركا في الشرق الأوسط فإنهَّا تختلف اختلافاً محسوساً لأن الشرق الأوسط بالرغم من غناه الأسطوري لم يزل في طريق النموّ ولن يجُاذف بالابتعاد عن العملاق الأميركي . والمبادرة الأميركية تقوم أساساً على تأمين تضامن العالم العربي والخليج بقيادة أميركا مع إمكان الامتداد نحو أفريقيا بفضل مساعدة الدول العربيَّة المنتجة للنفط لمعظم الدول الأفريقية النامية وعلى تقوية السيطرة الأميركيَّة بالاتفاقات المميَّزة مع دول النفط .

أمّا ما يتصل بتضامن العالَم العربي ، فعامِل التضامن هو بلا مُنازع مجُابهَة إسرائيل كما تحقق ذلك في حرب تشرين ١٩٧٣ التي انبثقت منها دائرة أولى جمعت ما بين الملك فيصل والرئيس بومدين . وحيث إنَّ سرطان الشرق الأوسط يمتد إلى الإمارات العربية ودول الخليج فلا بدَّ من اتساع الدائرة لكي تستوعب جميع دول الشرق الأوسط بما فيها إيران وتركيا . وإذا ما تحَقَّقَ ذلك تُصبح المملكة العربية السعودية في الإطار العربي وإيران في إطار الخليج حجرا الزاوية في بناء الاستراتيجية

الأميركية والشريكان المفضّلان لواشنطن ، والمنتجان الأكبران للنفط بالرغم مما بينهما من حالة التنافس المتواطىء إذا صحّ التعبير (بشبه ما هو قائم بين الأعظمين) متنافسين اقليمياً ومتواطئين في تطبيق السياسة الأميركية في الشرق الأوسط مع مقاومة مستمرة للنفوذ السوفياتي مما يَدفعهما الى العمل على تسهيل التقارب بين السعودية وسوريا ومنظمة التحرير ، وإنهاء الخلافات بين بغداد وطهران وحلّ مشكلة الملاحة في شاطىء العرب ، ومشكلة الأكراد ، ومشكلة النفوذ الثوري العراقي ، وأخيراً مشكلة اليمن الجنوبية مع السعودية وذلك بواسطة مصر .

وقد وجد شاه ايران والملك فيصل في السادات دعماً قوياً لأنّ مصر وإنْ كانت لا تملك إلاّ القليل من النفط فإنها تتزعّم العالَم العربي مما يُؤهِّلها لفضِّ الخلافات الإقليمية فتُوفِّق بين إيران والعرب وتدعم مركزها في الخليج .

وبذلك تُشكِّل مصر المرتكَز الثالث للسياسة الأميركيَّة في الشرق الأوسط . وتظلّ هذه الدول المفاتيح ، من حيثُ تدري أو لا تدري رقبة جسر أميركية تُؤمِّن التضامن وحسن العلاقات بين المجموعة العربيَّة والشرق أوسطيَّة ، وتُمكِّن أميركا من بسط نفوذها السياسي والعسكري ، ومن عقد اتفاقات متميِّزة مع الدول المنتجة للنفط ممَّا يُتيح لها الهَيمنَة على نفط الخليج حيث تستفيد الشركات الأميركية من أفضلية المعاملة ولو فقدت ملكيَّة الآبار ، لأنها تحصل على النفط بأسعار أدنى من أسعار السوق وبكميات أكبر . (لقد انتقلت حصة « الشل » مثلاً في إمارة الكويت من مئة ألف إلى أربعماية ألف برميل يومياً سنة ١٩٧٥) .

وتكمّل الاتفاقات المتميزة بعقود بين الدول . وقد أفادت أميركا بنتيجة التعاقد السعودي ـ الأميركي من إعادة توظيف معظم دولارات

الواردات السعودية النفطية في الولايات المتحدة ومن اتّساع العلاقات الاقتصاديّة التجارية بين البلدين .

وبعد هذه الاتفاقات لا يبقى إلاّ القليل من النفط للبيع المباشر . لهذا السبب توقّفت المحادثات التي كانت بدأتها باريس مع دول الخليج وأصبح من الواجب أن يمرّ تموين فرنسا وأوروبا من النفط بواشنطن عبر الشركات الاميركية .

وهكذا تدريجياً تبسط أميركا سيطرتها على أوروبا بفضل احتكار النفط والدولارات وعلى الشرق الأوسط بواسطة حلفائها الأثرياء والاتفاقات المتميِّزة معهم ، وعلى العالم الثالث بالأرصدة الموزَّعة لمساعدة دوله من مال النفط الموظَّف في المصارف الأميركية .

وعلى المدى البعيد تنسج أميركا شبكة العلاقات الاقتصاديّة بين دول الإقليم الواحد ثم ما بين الأقاليم في سوق عالميّة عملاقة . مما يُذكِّرنا بمشروع ديغول لسوق أوروبية تحرِّكها فرنسا والتي تحَققت وأفرزت قوة سياسية استلهمت بها واشنطن وطبقتها على الكرة الأرضية .

ومن نتائج المشروع تضامن دوله كما هي متضامنة دول السوق الأوروبية خشية أن يؤدي إفلاس إحداها إلى انتقال العدوى إلى الأخرى .

وفي مقابلة مع مجلة « نيويورك تايمس » صرّح الدكتور كيسنجر قائلاً : « أملي أن تتوصل الولايات المتحدة مع أوروبا واليابان في نهاية هذا القرن إلى طريقة يتغلبون بها على الأزمة الاقتصادية الحالية لا بل يحوِّلونها إلى عنصر إيجابي بنتيجة معرفتهم ما هي إمكانات كل فريق منهم لإنجاح الفريقين الآخرين فيضعون بالتفاهم ، سياسة تعاون تتمحور

بوضوح حول مصالح المجموعة العالمية . ويتوجّب أيضاً تخليص البلاد النامية من شعور النقص لكي تعي أن عليها المشاركة لا الإبتزاز » .

ويجب أن تُثمر العلاقات ما بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان في بناء مؤسساتها على الأقلّ في بعض الدول المفاتيح ، كما يجب أن ينضم الاتحاد السوفياتي والصين إلى هذا النظام من العلاقات .

وباختصار نُعيد القول بأن الهدف الأول للسياسة الأميركية هو قيادة العالم بالوسائل التالية :

- إضعاف الدول القوية اقتصادياً وتقوية الدول الضعيفة اقتصادياً توصلاً إلى شبه مساواة فيما بينها لا تبرز منه سوى الولايات المتحدة الأميركية .
- المساعدة على قيام تكتّلات دولية ذات مصالح مشتركة توصلاً الى مجموعات دولية إقليمية .
- نسج شبكات التعاون بين المجموعات الدولية الإقليمية .
- جعل واشنطن الدماغ المنسق للعلاقات التي تربط بين المجموعات الدولية الإقليمية .

بينما يحتل الشرق الأوسط القلب من هذه السياسة لأنه أهمّ منطقة حيوية في العالم .

٩ ـ لبنان في خطر السلام

وقد كتبنا في ٣/٣/١٩٧٥ بعنوان : « استراتيجية للشرق الأوسط ـ لبنان في خطر السلام » .

« لا شك أن الشرق الأوسط قد دخل جدلية السلام الذي تنذر بأن

تكون أخطر بكثير على لبنان من حالة الأمر الواقع » . إن اموراً كثيرة تجري في جنيف اليوم بحيث يحق لنا التساؤل ماذا يمكن أن يكون أثرها على لبنان عند تحقيق الحل ؟

من جهة تلعب مصر مخلصة لعبة السلام من المركز المرموق الذي تحتله على طاولة المفاوضات . وقد تتعرض فيه لتجربة كبرى فتضحي بأخوانها العرب لأجل استعادة أراضيها (بعد أن تخلت للملك فيصل عن زعامة العالم العربي ورجعت إلى نوع من القومية الانعزالية) .

ومن جهة أخرى إذا ضحت مصر في جنيف لمصلحتها بالمصالح العربية فان القضية الفلسطينية التي هي شاغلنا الأهم تبقى برغم السلم المصري أصل النزاع في الشرق الأوسط لأنه لا يمكن التوصل الى حل مرض للمسألة الفلسطينية ، بل إلى حلول جزئية .

والخطر هو في أن يعتمد المفاوضون في جنيف حلاً محلياً للقضية الفلسطينية فتتعرض الدول التي تأوي اللاجئين إلى أزمات داخلية خطيرة . والفكرة الأساس هي في أن الكيان الفلسطيني قائم بينما يبدو المفاوضون في جنيف على استعداد للاعتراف به . ومهما كان الشكل القانوني لهذا الكيان فانه لن يمكنه استيعاب التشرد الفلسطيني ، بل سوف يكون مصدراً للمشاكل في الدول المضيفة أي في الأردن ولبنان .

الأردن قد يشاهد نهاية النظام الملكي وولادة دولة اتحادية تحسب فيها المشاركة بالحكم بنسبة عدد السكان .

لبنان قد يقاد إلى مواجهة مع الفلسطينيين تؤدي :

- إما الى انشقاق داخلي ،
- وإما إلى محاولة لتصفية المقاومة معيداً أيلول الأسود .

وفي هذا الوقت الذي تجري فيه محادثات جنيف يجب أن يفهم لبنان انه قد يكون هو الضحية خاصة عندما يظهر أن همّ مصر هو العمل ، قبل كل ، وفقاً لمصالحها الشخصية .

والأخطار الداخلية تتجسم في لبنان بالمقاومة الفلسطينية والمدّ الشيوعي الذي يتخمر في الجنوب ويهدد بالانتشار السريع بدافع التضخم . إن هذه الأخطار قد تؤدي بفعل التكاثف الى الفوضى المطلقة نتيجة لعجز الدولة عن الردّ في آن معاً على الاعتداءات الاسرائيلية وعلى الاضطرابات الاجتماعية وعلى انتفاضة المقاومة الفلسطينية . عندئذ تصبح مشكلة لبنان مشكلة البقاء (تقرير ٣/٣/١٩٧٣ - استراتيجية للشرق الأوسط - لبنان في خطر السلام) .

أمّا في الحالة الثانية (وهي همنا اليوم) فيلتئم مؤتمر جنيف على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بل قد يتجاوز هذا القرار ما دام الأمر يعني انشاء دولة فلسطينية . إن هذا الافتراض يتوافق أكثر مع المواقف الاميركية لأنه يأتي بحل للمسألة الفلسطينية ويسهم في كبح التحركات الشيوعية ويساند الأنظمة المحافظة في المنطقة (خاصة مصر والعربية السعودية) .

فتقيم الولايات المتحدة نظام السلام الاميركي الذي يضمنه حلفاؤها ويرتكز خاصة على تحالفهم مع الدول المفاتيح في المنطقة .

واذ يرى الاتحاد السوفياتي نفوذه يتضاءل يجد بعض الترضية في إبطال الحالات الثورية في الشرق الأوسط ووقف الاختراق الصيني .

وتحتل السعودية ومصر مركزين مرموقين في هذا النظام . وأما الدولة الفلسطينية المرتقبة التي تحكمها العناصر المعتدلة من المقاومة فيشرف عليها التحالف الأردني - الاسرائيلي ، أو الأردني - السوري .

وبذلك تحافظ تل ابيب على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل وتكفل لنفسها في الدولة الفلسطينية يداً عاملة رخيصة وجسراً لاقتصادها إلى العالم العربي .

في هذا الوضع يواجه لبنان أخطاراً من نوع آخر تختلف تماماً عما سبق .

(اعادة تقييم السياسة اللبنانية على ضوء
التحولات الاستراتيجية
في منطقة الشرق الأوسط
في ٧/١٠/١٩٧٥)

١٠ ـ مواجهات السياسة اللبنانية

تواجه السياسة اللبنانية اليوم الواقع التالي :

- الخلل الداخلي الطائفي والاجتماعي والسياسي .
- الثورة الفلسطينية المنظمة والمسلحة .
- العدوان الاسرائيلي المستمر على الحدود وفي الداخل .
- التطور الكياني في المنطقة الذي بدأت تظهر ملامحه بالاتفاقين السوري ـ الأردني والسوري ـ الفلسطيني .
- امكان حل النزاع المصري ـ الاسرائيلي سلمياً وانعكاسات هذا الاتجاه عربياً ودولياً .

تتم هذه المواجهة للسياسة اللبنانية ضمن الموجبات التالية :

- ضرورة رأب التصدع الداخلي ومحاولة تطويق الأحداث بالوسائل المتوفرة تمهيداً للمصالحة الوطنية .

- التمسك باتفاقيتي القاهرة وملكارت وحمل منظمة التحرير الفلسطينية على التقيد بهما .
- الرد بالمستطاع على الاعتداءات الاسرائيلية والتحرك سياسياً لمنع تكرارها .
- التنسيق مع الدول العربية المجاورة سياسياً وعسكرياً .
- الالتزام بالمواقف التي تجمع عليها الدول العربية والابتعاد عن سياسة المحاور والتزام الحياد في الخلافات العربية .

إلى جانب هذه الموجبات الأساسية وضعت الدولة اللبنانية بالحاح من قيادة الجيش سياسة دفاعية بعيدة المدى تعتمد على مشروع قانون خدمة العلم وعلى مشروع تسليح الجيش وزيادة قدرته بحيث اذا ما أقر المشروعان ووضعا موضع التنفيذ أعادا ثقة المواطن في مؤسساته الأمنية وأعطيا السلطة السياسية قوة جديدة يمكنها استثمارها في مجالي الأمن والبناء الاقتصادي والاجتماعي .

والملاحظ أن السياسة اللبنانية هي اليوم بصورة عامة سياسة تعايش مع المعطيات المحلية والاقليمية والدولية ، سياسة امتصاص وتحمل وتلقي لا سياسة مبادرة وقرار وفعل . ومن طبيعة مثل هذه السياسة أن تتردد أمام الخيارات الصعبة حتى تجرفها الأحداث .

هذا الوضع رفضه لبنان وأن متأخراً حين اختار السياسة الدفاعية البعيدة المدى . لكن لا بدّ له من وضعها في اطار سياسي مخطط وشامل يبنى على خيارات مصيرية غير قابلة التأجيل بسبب مرور البلد والنزاع العربي ـ الاسرائيلي في منعطفات حاسمة أبرزها الاتجاه السلمي في مصر والتحول الكياني في المنطقة .

والمطلوب أن يحدد لبنان أهدافه ويعمل لبلوغها قبل أن تفاجئه التحولات الداخلية والخارجية المتسارعة .

إن فهم الاستراتيجية الدولية للشرق الأوسط والتحولات العربية والموقف الاسرائيلي وأسباب الصراع الداخلي والتطور الكياني العربي كل هذا يشكل مقدمة ضرورية لمعالجة الخيارات التاريخية على الصعيدين الاستراتيجي والتكتي .

١١ ـ الاستراتيجيات الغربية

أ ـ الاستراتيجية الاميركية

رافقت الفترة التي اقتضتها اعادة تقييم السياسة الأميركية للشرق الأوسط وقف قرار البت بالطلبات الاسرائيلية للأسلحة المتطورة . وانتهت فترة وقف القرار فور توقيع اتفاق سيناء . فوافقت الادارة الاميركية على الطلبات الاسرائيلية ، وعبرت حكومة الرئيس فورد بهذا الموقف عن استيائها من السياسة الاسرائيلية التي أفشلت مهمة كيسنجر في أواخر آذار الماضي (١٩٧٥).

إن اتفاق سيناء الذي يكلف الخزينة الأميركية حوالي تسع مليارات دولاراً في ثلاث سنوات يشكل هدفاً أساسياً من السياسة الأميركية لأنه يحقق الأغراض التالية :

- يجتذب نظام السادات نحو الغرب ويثبت أن الاتجاه اليميني الذي اتبعه بدأ يعطي ثمار التحرير السياسي والاقتصادي .
- يكرّس تضامن اليمين العربي الموالي للغرب ويمهدّ لتوسيع دائرة هذا التضامن على حساب المد الاشتراكي اليساري العربي .

- ينتزع من سائر الأطراف الدولية كموسكو والأمم المتحدة وأوروبا الغربية مبادرة السلام في المنطقة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي .
- يؤمن مصالح اميركا من نفط الشرق الأوسط .
- يضمن استمرار ارتباط اسرائيل مادياً ومعنوياً بالولايات المتحدة الأميركية .
- يبشرّ بانتصار سياسة أميركا في الشرق الأوسط ، اذ يجعل من مصر مفتاح العالم العربي اليميني فبعد أن كانت مقراً للمستشارين السوفيات ، أصبحت اليوم مركزاً دائماً للمراقبين التقنيين الأميركيين . أضف إلى كل هذه الأرباح أثر هذا الاتفاق في الولايات المتحدة الأميركية على انتخابات الرئاسة المقبلة . . .

إن استكمال النجاح للسياسة الأميركية يفرض عليها اجتذاب سوريا أو على الأقل تجميد جبهتها خوفاً على الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي من الانهيار .

واجتذاب سوريا يمكن أن يعتمد على واقعية الرئيس الأسد الذي يعلم دون ريب أن اتفاق سيناء لم يعزل السادات عن القوى الفاعلة العربية . وانه بامكان أميركا اعطائه بالطرق السلمية الأراضي المحتلة ، واجتذاب الرئيس الأسد أيضاً يمكن أن يعتمد على اقناعه بأن أميركا تؤيد قيام اتحاد بين سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يتولى التفاوض بشأن الضفة الغربية والجولان ، ويستطيع بقدراته السياسية والعسكرية وبالدعمين الدولي والعربي ، توفير امكانات أوسع لنجاح مفاوضات التحرير . واجتذاب الرئيس الأسد أخيراً يستند على النفوذ السعودي.

إلاّ أن الرهان على نجاح السياسة الأميركية واستمرارها يواجه خطر

انهيار الاتفاق بسبب اندلاع حرب مفاجئة في الجولان وخطر رفض اسرائيل أي انسحاب جديد من الأراضي المحتلة وخطر ردّ عنيف لليسارين الدولي والعربي .

ويبدو أن سياسة الضمانات والتعهدات الأميركية غايتها ابقاء ٩٩٪ من مفاتيح حل قضية الشرق الأوسط في يد الإدارة الأميركية .

ب ـ الاستراتيجية الأوروبية

لا تتوفر سياسة موحدة لأوروبا الغربية في الشرق الأوسط . وقد عادت دول المجموعة الأوروبية الغربية بعد مؤتمر الاستسلام السياسي الأوروبي في هلسنكي الى شدّ الحبل فيما بينها وبين اتجاهي الحلف الأطلسي وأوروبا . وانشغلت بترجرج الحالة السياسية في جنوبي أوروبا أي البرتغال وايطاليا واسبانيا . والدولة الأوروبية الغربية الوحيدة التي تتحرك بقوة سياسية واقتصادية نحو الشرق الأوسط خاصة ، والمتوسط عامة هي فرنسا . ونشاطها يتجه على محورين رئيسين هما محور القاهرة ـ الرياض ، ومحور بغداد ـ طهران . من خلال هذين المحورين تؤيد فرنسا الحل السلمي لقضية النزاع في الشرق الأوسط دون تعيين طبيعة الحل أو شموله . والواضح أن هدف فرنسا هو اقتصادي أولاً وانها تتعاطف مع العرب لتحقيقه . وهي تشكل البديل الأوحد لموسكو في تسليح مصر وغيرها بالطائرات ، وتزويدها بالمصانع المتطورة وبيع المفاعلات النووية لايران والعراق .

من هذا الباب الواسع تدخل فرنسا ومعها المجموعة الأوروبية الغربية الى السوق العربية .

ج ـ الاستراتيجية السوفياتية

لقد ارتفع الوزن السياسي للاتحاد السوفياتي بنسبة ما خسر النفوذ الأميركي في الشرق الأقصى وسمعة المؤسسات الفدرالية الأميركية في العالم بعد فضيحة « واتر جيت » . وبالرغم من أن السوفيات لم يرثوا واشنطن في سايغون ، فان برجنيف استفاد من آثار الضعف الأميركي الطارىء . فقدم في هلسنكي الدليل الحسي على نجاح السياسة السوفياتية في روسيا وفي العالم . فسياسة التعايش السلمي مكنت الشيوعية من الفوز في جنوبي أوروبا ، ودفعت بتركيا واسرائيل الواقعتين ضمن دائرة النفوذ الأميركي الى التمرد . كل هذا والعالم الغربي يعاني من أزمة اقتصادية ومالية حادتين وأميركا من أزمة داخلية .

ومع ذلك بقي الاتحاد السوفياتي مدركاً أن دعوته لمؤتمر جنيف الى السلام لن تؤدي في سياسة الشرق الأوسط، لا إلى بسط نفوذه في وقت قريب ، ولا إلى استعادة مواقعه في مصر . وذلك بسبب معاندة السادات وتعذر دخول العرب المؤتمر في جبهة موحدة .

بالإضافة إلى أن انعقاد مؤتمر جنيف في مثل هذه الظروف يحمل خطر التفجير وانهيار الجبهة السورية . وبالتالي احتمال تورط السوفيات عسكرياً في المنطقة وامكان المواجهة المباشرة مع أميركا .

وحيال هذه الأخطار جمدت موسكو الدعوة لعقد مؤتمر جنيف وأخذت تعمل لاعادة الأوضاع إلى حالة اللاسلم واللاحرب . وهي حالة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ ، التي استغلتها موسكو أفضل استغلال فتقدم المد اليساري في المنطقة بفضل الأجواء المتوترة التي تسهل انتشاره .

غير أن هذه المحاولة المستندة الى نجاح تجربة ١٩٦٧ لم يتوفر لها

النجاح سنة ١٩٧٥ لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار التحول الكبير في الثروة النفطية العربية والمورد المالي الناجم عنها ، ولا التحرك المصري السياسي المبني على حسابات جديدة دقيقة لجميع اللاعبين العرب والدوليين .

هذا بالاضافة الى أن الاتفاق المصري ـ الأميركي ـ الاسرائيلي في سيناء أضرّ بالسياسة السوفياتية وضاعف التحول اليميني في مصر ، كما وان نجاح أميركا في بنغلادش وفي البرتغال بشرّ بوقف المدّ الشيوعي .

والصراع في الشرق الأوسط يشكل حالياً مركز الاهتمام في الاتحاد السوفياتي ، الذي يواجه مخطط أميركا واليمين العربي لأجل اعداد المنطقة للسلام الأميركي الاسرائيلي واستمالة دمشق وبغداد ، من خلال الموافقة ، على المشاريع الاتحادية التي يمكن أن تعيد التنظيم الكياني للأرض العربية من المحيط الى الخليج .

وتتضح المواجهة السوفياتية من خلال المواقف التالية :

- رفض اعطاء اتفاق سيناء طابع التوازن الدولي ،
- التشبث بمواقع النفوذ في سوريا ومحاولة الفصل نهائياً بين السياستين السورية والمصرية بالنسبة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي .
- محاولة استقطاب الاتحاد السوري ـ الأردني .
- ازدياد التغلغل الشيوعي في صفوف الثورة الفلسطينية للسيطرة عليها من القاعدة حتى القمة .
- العمل على زعزعة النظام المصري وتنظيم معارضة مصرية بقيادة الحزب الشيوعي المصري المنظم في مصر .
- تكديس الأسلحة الروسية الحديثة في ليبيا في عملية اغراء واسعة للضباط الصقور في الجيش المصري وتحريضهم على الاطاحة بحكم السادت

كشرط أساس لتسلم هذه الأسلحة .

- العمل على قلب الحكم في السودان وتأليف تحالف يساري ـ صومالي ـ سوداني لتهديد النظام المصري من الجنوب ، يلاقيه حصار عربي يساري من الشرق . واذا كان فشل الانقلاب العسكري الأخير في السودان فان القوى اليسارية ما زالت كامنة .
- تحريك الفتنة الطائفية والطبقية في لبنان لتوريط سوريا والمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية والتقدمية يسارياً وصبغ القوى اليمينية بالصبغة الانعزالية ، وذلك بالرغم من تعرّض المقاومة والحريات السياسية التي يستغلها اليسار المحلي أوسع استغلال في لبنان والدول العربية إلى أشدّ الأخطار . . . كما أن تفجير الوضع في لبنان والتدخل العسكري السوري والاسرائيلي الذي قد يتبع ، يمكن الاتحاد السوفياتي من اعادة حالة اللاسلم واللاحرب الى المنطقة مع تجنب مخاطر تعرض الجيش السوري للمجابهة واضطرار السوفيات الى التدخل العسكري .

١٢ ـ التحولات العربية

أ ـ مصر .

يُتساءل هل تخلت مصرعن دورها العربي والفلسطيني بعد توقيع اتفاقية سيناء ؟

مما لا شك فيه أن مصرقد تشاورت مع الفريقين السوري والفلسطيني قبل المفاوضات . ومن الثابت من التصريحات المشتركة أو المنفردة أن مصر وسوريا ومنظمة التحرير والأردن والسعودية كانت تعمل

لكي يتم انسحاب جزئي من سيناء يتلوه اتفاق آخر لانسحاب جزئي في الجولان قبل عقد مؤتمر جنيف .

غير أن المعارضة السورية والفلسطينية العنيفة والمفاجئة لاتفاق سيناء تدفع الى الاعتقاد بأن المعارضة جدية لا شكلية وانها تنذر بانقسام الموقف العربي . كما يلاحظ أن هذه المعارضة لم تظهر الا بعد الاعلان عن نص الاتفاق وانها تركزت على تعهد الفريقين بعدم اللجوء الى القوة لحسم نزاعاتهما دون حصر هذا التعهد بفترة محددة .

فإذا ما كان قد قام تنسيق مسبق بين السادات والأسد وعرفات فان هذا التنسيق لم يتناول هذا الحد من التفاصيل ، وليس اذا من حق السادات أن يفاجأ بالهجوم عليه أو أن يعتبر هذا الهجوم شكلياً وهو الذي ذهب في التنازل إلى حدّ اهمال حلفائه مقابل بعض الكيلومترات الصحراوية التي لا قيمة تذكر لها .

ويرى المراقبون أن انهاء حالة الحرب الذي قبل بها السادات كان بدافع اقتصادي ملح إلى حد تخليه عن قضية تحرير الأراضي العربية المحتلة والقضية الفلسطينية .

ويرى الفلسطينيون أن الاتفاق لم يشر الى قضية الشعب الفلسطيني ولا الى الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية والقدس العربيتين أثناء مراحل المفاوضات بينما أثار مسألة الانسحاب من الجولان .

ب ـ الاتجاه الاتحادي السوري ـ الأردني

يقابل الاتجاه المصري السلمي اتجاه سوري واقعي فاعل في التحرك الكياني للمنطقة . بدأ مع المحادثات التوحيدية الفاشلة مع العراق بعد

حرب تشرين ٧٢ ، ثم أخذ طابع التحدي الثوري بالدعوة التي وجهها الرئيس الأسد في آذار ١٩٧٥ قبل فشل مهمة كيسنجر ، لكي تتسم لقاءاته من الحسين بالواقعية المرنة . هل يشكّل الاقدام السوري هذا خطوة غير مترابطة مع السياسة الأميركية المصرية ـ الاسرائيلية لحل ازمة الشرق الأوسط ؟ أم يدخل في مخطط استراتيجي بعيد لاجراء تحويل كياني تاريخي في المنطقة يحسم على الصعيدين السياسي والعسكري قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، فيعطي سوريا الطبيعية الممزقة حجمها المرتجى الاقليمي والدولي ويسهم في حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

وهل يشكل التحرك الأردني مجرد محاولة للخروج من العزلة التي فرضها على الحسين مؤتمر قمة الرباط ؟ ام انه ادراك للتحولات السياسية الشرق أوسطية واندفاع للإسهام في تحقيقها ؟

وأين يقع لبنان من المخططات الدولية والعربية الشرق أوسطية ؟

ب ١ ـ الهدف السوري من الاتحاد

ب ـ ١١ الهدف القريب

يتميز التحرك السوري باعتماده على خلفية عسكرية واقتصادية جيدة . ومحور سوريا ـ مصر يشكل في الرأي السوري الخلفية العسكرية الضرورية لأي تفاوض عربي متوازن ومجدٍ في قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

لكن انسحاب مصر من الجبهة العربية العسكرية المهددة حدث بعد تنسيق ناقص مع سوريا وكان فاجعة سياسية شلت امكان التفاوض بقصد التحرير ، الأمر الذي دفع سوريا إلى طلب انشاء قيادة سورية ـ فلسطينية سياسية وعسكرية موحدة عشية

فشل مهمة كيسنجر العاشرة في المنطقة .

وبعد ذلك في اجتماع الرياض ، تم الاتفاق بين السادات والأسد على التنسيق الكامل في الأمور السياسية والعسكرية مما يوضح أن الخطوات الاتحادية السورية - الأردنية كانت برضى مصر وموافقتها وكانت الأهداف المصرية - السعودية ، والسورية والأردنية والفلسطينية الموحدة ترمي إلى الاعداد للسلام في حال نجاح مهمة كيسنجر الجديدة أو للحرب في حال فشلها .

كان يهم مصر تأليف جبهة شرقية تضم العراق ومنظمة التحرير إذا أمكن ويكون لها الدور الفعال في تحريك القضية بالتهديد عند فشل كيسنجر . كما كان يهم مصر تأليف وفد موحّد سوري أردني فلسطيني للتفاوض في جنيف في حال نجاح مساعي السلام .

هذه الأهداف كانت توافق عليها سوريا بالرغم من تخوفها من الدور غير الواضح الذي يلعبه الجيش العراقي . . . حتى أعلن اتفاق سيناء . فقام تبدل مفاجىء وعنيف في الموقف السوري ورفض الرئيس الأسد على أثره مقابلة نائب الرئيس المصري مما قضى نهائياً على نتائج قمة الرياض .

وتكرس الموقف السوري بتصريحات الوزير خدام وتنقلاته وبرحلة الرئيس الأسد الى براغ والبيان العنيف الذي صدر هناك مما يشير الى أن سوريا ، بعد أن فاجأتها نصوص الاتفاق عدلت عن اتجاهها اليميني الخجول الذي ظهر في قمة الرياض وأشعرت القاهرة والرياض وواشنطن بأنها ما زالت قادرة على البقاء الى جانب اليسار الدولي وعلى اجهاض أي انتصار اميركي في مؤتمر جنيف ، وحتى على نسف هذا المؤتمر بشحن أجواء المنطقة بما شكل

خطراً على اتفاق سيناء .

إن خطورة هذا التحرك السياسي السوري تكمن في تجاهل الضوابط التي يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يفرضها عليه والأوراق الدولية التي يمكن أن يلعبها من ورائه بحيث قد يجد نفسه محققاً الهدف السوفياتي في العودة بالمنطقة الى حالة اللاسلم واللاحرب ضد مشيئته وإلى ابقاء سوريا في دائرة النفوذ السوفياتي . غير أن التصرفات السورية المتزنة الأخيرة توحي بأن الرئيس الأسد استدرك هذه المخاطر .

أمّا على الصعيد الاقتصادي فالأهداف السورية القريبة متواضعة ومناسبة لطاقات الأردن المتواضعة الا في مجال الاستفادة من ثرواته المعدنية كالفوسفات والنحاس ومن مشاريع التصنيع المشتركة مما ينعش النشاط الاقتصادي في سوريا الجنوبية بقدر تقدم الخطى الأتحادية .

ب - ١٢

إن سوريا وهي الدولة العربية الوحيدة التي لم تؤمن يوماً بحدودها السياسية الحالية ، قد وضعت نصب عينيها هدفاً دائماً هو تحقيق الوحدة الشاملة . وحزب البعث الحاكم في سوريا هو حزب وحدودي .

إن الهدف البعيد السوري من تحقيق اتحاد دول سوريا الطبيعية أو الهلال الخصيب يمكن تلخيصه بالآتي :

- اعطاء الاتحاد الحجم السياسي المؤثر في أي حوار دولي متوازن .
- تطوير المنطقة تطويراً متكاملاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .
- مواجهة اسرائيل بكيان قادر أمّا على التعايش السلمي أو على النزاع

السياسي العسكري .

- اجهاض محاولة اسرائيل ربط اقتصاد الضفة بها .
- اعطاء سوريا دوراً مميزاً قيادياً في المنطقة بحيث يتحول جيشها إلى أداة نفوذ كبيرة ضمن الاتحاد ويتحول جيش الاتحاد الى اداة نفوذ كبيرة في المجتمع العربي والدولي .

ج ـ الهدف الأردني من الاتحاد

ج ١ ـ الهدف القريب

كمعظم الدول الصغيرة ليس للأردن مخطط استراتيجي بعيد . لا نقصد بذلك أن سياسة الأردن هي متغيرة ، بل نقصد أن سياسة الأردن هي سياسة مراقبة وادراك للواقع ومحاولة التكيف معه واستغلال الأحداث للتأثير عليها لا للتأثر بها . والأردن ما زال يعاني من صدمتين كبيرتين هما احتلال الضفة واقتتال ايلول ١٩٧٠ .

والسياسة الأردنية تعتمد على ولاء الجيش المطلق للملك ، وعلى كفاءة هذا الجيش العالية وقدرته القتالية اذا ما توفر له الغطاء الجوي وهي تتشبث بالمواقف التالية :

- استمرار الأردن على الارتباط بمصدر الأسلحة الغربي والأميركي خاصة وباليمين العربي مالياً .
- التعايش مع اسرائيل وفقاً لنوع من التعايش الغامض ، وليد الأمر الواقع

- الموافقة على قرارات قمة الرباط .
- مدّ يد الصداقة للاتحاد السوفياتي .

- التريث في اتخاذ موقف من مؤتمر جنيف .
- التحرك ايجابياً في مسيرة الاتحاد مع سوريا .
- المحافظة على علاقات وثيقة مع ايران .
- الموافقة على اتفاقية سيناء .
- الاستمرار في مد اليد المفتوحة للمقاومة الفلسطينية .

إن الربط بين جميع هذه المواقف يعود إلى أن الأردن بعد أن تعطّل دوره في مؤتمر الرباط وانعزل عن المقاومة الفلسطينية بقي محافظاً على اتجاهه اليميني الموافق على الحل السلمي . وهو انطلاقا من مواقفه السابقة يتحرك للقيام بدور جديد يقدم فيه لسوريا وزنه العسكري والسياسي ويثبت بذلك للمقاومة حاجتها اليه ويتأهب بقبوله الاتحاد مع سوريا لاستيعاب التطورات السياسية الكبرى المرتقبة للمنطقة .

لكن سياسة اقتناص الفرص الأردنية تحتاج الى تلون سريع مع سياسة سوريا الخارجية الحازمة لتتمكن من تحقيق أهدافها .

ج ٢ ـ الهدف البعيد

يؤمن اتحاد دول الهلال الخصيب للأردن دعماً معنوياً ومادياً كافياً لتمكينه من الصمود في وجه اسرائيل في السلم والحرب .

والأردن بطبيعته كيان سياسي موقت مستمر بسبب الظرفية السياسية . واستمرار هذا الكيان كان ولم يزل مرتبطاً بشخص الأمير الأردني منذ عبدالله حتى الحسين . والحسين هو الوريث غير المباشر للشريف الحسين قائد الثورة العربية والوريث غير المباشر لفيصل ملك سوريا ، وهو أخيراً الوريث المباشر لعبدالله صاحب مشروع الهلال الخصيب .

والتجارب علّمت الحسين الكثير وهو ذاته أضاف الكثير إلى معاناة العالم العربي فكان تارة الملك التقدمي وطوراً الملك الرجعي ، وأحياناً الملك العميل والملك الخائن ثم عاد إلى اعتلاء سدة البطولة ، ثم سمي بالملك الجزار ثم عادت اليه هالة البطولة .

فالملك الرجعي حقق مع العراق الاتحاد الذي انتهى عملياً في ١٤ تموز ١٩٥٨ . والملك التقدمي لم يتورع الوحدويون في بلده عن محاولة الاطاحة به لتحقيق دخول الأردن دولة الوحدة فعاد الى دائرة الرجعية . هذا التأرجح السياسي يطرح علامات استفهام حول مدى استقرار الحسين في مواقفه الكبرى . كما انه يمكن أن يفسر بسياسة الاقتناص للظروف المواتية كما يفعل دائماً الصغار للتمكن من فرص العيش والبقاء . والفرص متسعة في مسرح دولة الاتحاد أكثر مما هي عليه على المسرح الأردني الضيق .

د ـ التأثيرات الاقليمية والدولية للاتحاد السوري ـ الأردني

د ١ على الصعيد الفلسطيني

لم تعد الثورة الفلسطينية الشريك الوحيد المفضل لسوريا ، بل اصبح « جزار » الثورة هو الشريك المفضل .

إلا أن قبول الثورة بالاتحاد السوري ـ الأردني وانضمامها اليه بشكل أو بآخر يعني دخولها لعبة المشاركة في تقرير مصير المنطقة ضمن قيادة الاتحاد الجماعية .

أمّا فصائل الرفض فهي مرشحة للمزايدة بهدف منع الثورة من الانضمام إلى الاتحاد وتعميق الخلاف الفلسطيني ـ المصري ووضع حدّ للارتباط الفلسطيني ـ السعودي لسيطرة الرفض على الثورة الفلسطينية .

إن هدم الثقة بين الأنظمة العربية والثورة حفاظاً على المناخ الثوري الفلسطيني اليساري يشكل الهدف الأساس لفصائل الرفض . وهدم الثقة بين أي نظام عربي والنظام الآخر خاصة بين النظامين السوري واللبناني غرض الثورة الثاني الذي تعمل على تحقيقه بالعنف فوق الساحة اللبنانية الأرض المثالية للاقتتال الفوضوي .

د ٢ على الصعيد العراقي

إن العراق الذي يعرف جيداً مصالحه الاقليمية ويتقن السهر عليها ، يستمر في سياسة التصلب ورفع الشعارات القومية .

إلاّ أن الاتحاد قادر على استيعاب الموقف العراقي الاقليمي وعلى خلق توازن جديد في داخله بضم العراق اليه .

إن سياسة التصلب العراقية والمزايدة القومية تربط العراق بالتزام عميق أمام شعبه بالمبادرة إلى المشاركة بأي قتال طويل بين اسرائيل ودولة الاتحاد .

وينعكس الموقف العراقي على الساحة اللبنانية بالعنف الدموي لتشجيعه فصائل الرفض والمقاتلين اللبنانيين الموالين له على التطرف .

د ٣ على الصعيد اللبناني

يبدو أن لبنان الرسمي والشعبي لم يستوعب المتغيرات التاريخية في المنطقة ولم يتهيأ لمواجهتها . ولكن لا بد وأن لاحظ أن من فضل معاهدة سيناء على لبنان تكاثر الاعتداءات الاسرائيلية على حدوده بينما تكاد مشاكله الداخلية الداهمة أن تشل نشاطه السياسي

الخارجي .

ومن الواضح أن سياسة لبنان العربية المتوازنة التقليدية لم تعد تستطيع أن تؤمن له توازنه الداخلي التقليدي خاصة وانه أوشك أن يصبح ورقة لعب على طاولة اللاعبين . وانتماء لبنان الجغرافي لا يكفي لتحديد موقفه بل هو الدافع لاستعماله كساحة اعتراك بين المتنازعين .

د ٤ على الصعيد المصري

تهليل مصر سلفاً للخطوات الاتحادية يعني تخليها عن نزعة السيطرة على سياسات الدول العربية والتفاتها نحو مصالحها الذاتية ، مع محاولة تحقيق ما تستطيعه من التنسيق مع الدول العربية .

غير أن هذا لا يعني أن مصر سوف تنصرف كلياً عن الشأن العربي فتسمح بأن يتجه الاتحاد إلى عزلها عربياً ، بل سوف تحاول بكل قوة كبح التطرف السوري بمختلف الوسائل حتى ولو أدى ذلك إلى عرقلة الاتحاد والاتجاه نحو القوى اللبنانية ودعمها أو مهاجمة سوريا في الساحة اللبنانية لتقليص نفوذها .

د ٥ على الصعيد الاسرائيلي

التخطيط الاسرائيلي معروف وقائم على نقض الكيانات السياسية الحالية لتحقيق دويلات طائفية أو عرقية تبرر الكيان الاسرائيلي الديني والعرقي . وترضى اسرائيل بأن ترتبط هذه الدويلات فيما بينها تحت غطاء شفاف جداً من العروبة باتحاد كونفدرالي تسيطر عليه بفضل تفوقها الفكري والعلمي والتقني والصناعي والعسكري .

وبالتالي فمشروع الاتحاد السوري ـ الأردني هو مرفوض من اسرائيل بالرغم من أنه في النظرة الأميركية يمهّد للتعايش السلمي معها .

إن المجابهة بين الاتحاد واسرائيل يتعلق أولاً بمستقبل الضفة الغربية لأن الضفة ، بالاضافة الى كونها سوقاً لاسرائيل ، فهي الجسر الذي يمكّنها من العبور الاقتصادي إلى دول شرقي المتوسط العربية .

د ٦ على الصعيد الأميركي

الخطوات الاتحادية تدخل في التصور الأميركي لمستقبل المنطقة وفي برنامج التحرّك الأميركي لحلّ النزاع في الشرق الأوسط سلمياً . إلاّ أن هذا التصور الأميركي المبني على اعتدال السياسة السورية قد يفاجئه تصلبها المعاند ورفضها اتفاقية سيناء .

واللعبة السورية تحمل في طياتها خطر تفشيل الدبلوماسية الأميركية . ومن غير المستبعد أن تواجه أميركا الرفض السوري بسياسة حازمة لخفض الوزن السياسي السوري في المنطقة بوسائل مختلفة من بينها مساومة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي على تقليص الدور السوري . إن استمرار الرفض السوري سيرافقه اذا محاولة لعرقلة الاتحاد ولضرب النفوذ السوري في لبنان . ومن نتائجه اقامة حكم اصلاحي في لبنان غير متأثر بالنفوذ السوري ومتعاطف مع القاهرة واليمين العربي والدولي وقادر على لجم التطرف اليساري في صفوف المقاومة وعلى عزلها عن سوريا .

د ٧ على الصعيد الروسي

إن المشروع الاتحادي الذي يتوافق مع التصور الأميركي بدأ

يتوسله الاتحاد السوفياتي لتأمين نجاحه كأحد رئيسي مؤتمر جنيف وكوسيط دولي محتمل للتفاوض المباشر .

ومن الصعب التخيل قبول الاتحاد السوفياتي التخلي عن نفوذه في سوريا أو تقليصه والتنازل عن طموحه لتحقيق حضور عسكري سوفياتي في الجولان مقابل الحضور الأميركي العسكري في سيناء . كما أن الاتحاد المقبل ، وسوريا تشكل مركز الثقل منه ، يبقى في نظر السوفيات منطلقاً لهم في المنطقة وإن كان غير قادر على فرض السلام أو الحرب . وكما انه لا يعارض هدف موسكو من اعادة المنطقة إلى حالة اللاسلم واللاحرب . بالاضافة إلى ذلك أن دخول المقاومة في هذا الاتحاد من شأنه أن يسرّع عملية التحول اليساري فيه .

د ٨ امكانات توسع الاتحاد السوري ـ الأردني

إن الخطوات الإتحادية السورية الأردنية هي منطلق لتحول كياني يشمل الضفة الغربية والعراق والكويت ولبنان ولكنه لا يمكن أن يتمّ إلاّ بإرادة الفرقاء .

الضفة الغربية لا يمكنها الانضمام إلى هذا الاتحاد إلاّ بعد الانسحاب العسكري الاسرائيلي منها ، ويبقى انضمامها رهناً بالظرفية السياسية والعسكرية القائمة . ولكنه غير متوقع حدوثه في السنوات الثلاث المقبلة ولا فور انسحاب اسرائيل ، لأن الفلسطينيين بحاجة إلى الشعور بالسيادة فوق أرضهم وإلى تحقيق ذاتهم الوطنية .

أما انضمام العراق إلى الاتحاد فهو ممكن وصعب في آن معاً . ممكن بسبب أهداف البعث الوحدوية والقومية ، وصعب بسبب التأليف السكاني في العراق . وقد أثبت التاريخ العراقي أن كل اتجاه

وحدوي نحو غرب العراق العربي كان يقابله اتجاه انفصالي في شمالي العراق وشرقه .

وإن استمرار وحدة الوطن العراقي قائم على التوازن الدقيق بين السكان العرب والسكان الأكراد ، وبين الطائفة السنية والطائفة الشيعية . هذا التوازن الذي ما زال قائماً بفضل السيطرة العسكرية قد يختل عند أية محاولة وحدوية أو اتحادية .

إن تصادف الخلافات الحزبية والموانع القومية بين العراق وسوريا ، لا يمهد الطريق نحو الوحدة أو الاتحاد . كما أنه لا يمنع التنسيق الوثيق إلى حدّ الاتحاد الكونفدرالي . فاذا ما نجحت التجربة تساقطت الخلافات وتضاءلت الموانع .

امّا الكويت فانه يعتمد على علاقات متميزة وحميمة مع سوريا للحدّ من الطموح العراقي . « وقضاء » الكويت حسب التعبير القاسمي ، أصبح اليوم دولة عربية متطورة غنية ، تحركها شعلة القومية العربية . إلاّ أن هذه الشعلة لم توضع بعد موضع الامتحان في مشروع تام . ومن الواضح أن حماسة الكويت القومية تتجه نحو البلاد العربية غير المتاخمة له . واهتمام الكويت الأول يرمي إلى احتلال موقع خاص في الخليج ، وتحاشي أطماع السيطرة الضامة ، أكانت سعودية أم عراقية أم ايرانية .

أمّا لبنان فبالرغم من انتمائه إلى تاريخ هذه المنطقة فان مجتمعه الحالي قد يدفعه إلى مواقع سياسية لا تلائم طبيعة رسالته الحضارية .

إن تورط لبنان في اتخاذ قرارات لا تناسب مصلحته أو الإحجام عن اتخاذ القرارات الحيوية الضرورية ، يشكلان الخطر الداهم عليه . إن لبنان عاجز حالياً عن التنسيق أو الانضمام إلى الاتحاد وهو

عاجز أيضاً عن الدفاع عن حدوده وعن داخله أي عن استقلاله . إن هذا المريض الجامع لحضارتي الشرق والغرب اذا تمكن من أن يقف على قدميه سوف يكون قادراً على أداء دوره الحضاري كاملاً في محيطه .

أمّا الحضور الفلسطيني في لبنان فهو ثوري بطبيعته ، يتم على الأرض اللبنانية وعبر حدودها الجنوبية . والرفض الفلسطيني لاتفاق سيناء مع المحافظة على شعرة معاوية مع القاهرة ، ينزلق بالثورة أكثر فأكثر نحو اليسار . واليسار يعمل من القاعدة حتى القمة على احتواء منظمة التحرير . ويطالب اليوم باعادة تقييم شاملة لسياسة عرفات منذ تشرين ١٩٧٣ . وهو يعلم أن ياسر عرفات الذي بنى مجد الثورة الدبلوماسي لم يستطع أن يؤمّن لها أي مكان على طاولة المفاوضات .

الثورة إذاً لم ولن تشارك في تقرير المصير رغم تمثيلياتها الصاخبة وتصفيق العالم .

والواقع أن زعيم الثورة اتخذ مواقف عدة متناقضة أخطرها وقفته على منبر الأمم المتحدة في تشرين الفائت حيث خصص النصف الأول من خطابه لتحية الاتحاد السوفياتي والبلدان الشيوعية الأوروبية والأسيوية وكوبا . ورغم التصفيق فقد اعترف عرفات آنئذ بطريقة غير مباشرة بالتناقض الذي يبني عليه خططه .

هذا الموقف الناصري لا يستطيع أن يستهوي الولايات المتحدة والدول الغربية . ومنذ ذلك التاريخ لم يتغير موقف الولايات المتحدة من منظمة التحرير .

والجمود السياسي النسبي الحالي لا تستطيع أن تعوض عنه الثورة الا بالنشاط العسكري الذي يحتاج الى تخطيط جديد للحضور

الفلسطيني على الساحة اللبنانية .

إن أيلول ١٩٧٠ الذي أنهى الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن أحيا هذا الوجود في لبنان الذي أصبح المعقل الأخير للثورة .

إلاّ أن « الكرامة المسلحة » تترافق عند فصائل المقاومة بأنواع من التجاوزات والمخالفات والاجرام . وتتزايد هذه الأعمال مع الفلسطينيين الذين لا مورد رزق لهم . وأن عدوى التسلح انتقلت الى اللبناني المتعاطف مع الثورة والمتخوف منها على سيادته وكرامته وحريته وأمنه .

ومقابل الكرامة المسلحة الفلسطينية تظهر بأشكال مختلفة الكرامة المسلحة اللبنانية وتنشأ في أول مرة في تاريخ هذا البلد الميليشيات المسلحة المساندة للمقاومة أو المناوئة لها اليسارية واليمينية الحزبية والطائفية .

وبذلك تحوّل الحوار الديمقراطي العريق في لبنان إلى صراخ مسلح أعمى تشارك فيه المقاومة حرّة أو متورّطة .

والسؤال هو أين هي مصلحة القضية الفلسطينية ؟ ومن سيكون الخاسر الأكبر في نهاية الجولات الدموية على الساحة اللبنانية ؟

والجواب هو الثورة الفلسطينية شاءت أم أبت مجروفة أمّا بمخطط اليمين الدولي أو اليسار الدولي . والمخططان يعتمدان على التناقضات اللبنانية ـ الفلسطينية ، والاسرائيلية ـ العربية ، والعربية ـ العربية ، للوصول كل إلى هدفه . وأما بالمخطط الاسرائيلي ومخطط اليسار اللبناني الذي يعمل على توريطها

واستغلالها .

وإن أهم فجوة تتسلل منها المؤامرات هي في الحضور الفلسطيني الشعبي المسلح في المدن والقرى اللبنانية وقربها . ومن الضروري أن تحسم الثورة هذا الموضوع بسرعة لأن عنادها الحالي هو عناد غبي أعمى لا يمكن أن ينجم عنه الا الضرر المحتّم لكل القضية .

والثورة ، إن لم تدمّر نهائياً في نهاية هذه الجولات الدامية فستخرج منها حتماً منهكة .

أما الوضع اللبناني فيخضع لمخططات متعددة داخلية وخارجية .

فهناك مخطط اليمين الدولي الذي يرمي إلى اقامة سيطرة جديدة لليمين السياسي والاقتصادي المتجدد مع تحقيق اصلاحات جزئية في النظام اللبناني . ومن أهدافه ضرب المقاومة .

وهناك موقف اليمين المحلي الهادف إلى المحافظة على السيادة اللبنانية وهو يقبل بجميع الاصلاحات التي لا تؤدي إلى تغيير النظام ويتمسك بوحدة الأرض ، ويرفض العنف وتحوّل الصراع الى صراع طائفي ولكن موقفه غير موحدّ من مسألة تعديل الدستور والوجود الفلسطيني المسلّح .

وهناك موقف اليمين المحلي المتطرف وهو ، بتنسيق أو بدون تنسيق ، جزء من مخطط اليمين الدولي الرامي إلى ضرب المقاومة واليسار . والمضي في هذا الموقف قد يحول الجنوب الى معترك يساري اسرائيلي ، وبيروت الى حلبة يتقاتل فيها الجيش والمقاومة واليسار ،

والشوف والمتن إلى ساحة صراع طائفي وحزبي ، والشمال إلى مسرح لاقتتال شعبي .

أما النتائج فعشرات الآلاف من القتلى .

ويقابل مخططات اليمين مجموعة المخططات التقدمية واليسارية . فاليسار الدولي يعتبر ازدهار لبنان سداً كبيراً في وجه المدّ اليساري في لبنان وخارجه ، وبالتالي تحطيم صورة الازدهار هذه هو أحد أهداف اليسار . أمّا الهدف الثاني فهو توريط سوريا في حرب محدودة مع اسرائيل على الساحة اللبنانية لشدّها نهائياً إلى أحضان موسكو فينقض الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي دون تعريض موسكو لتدخل مباشر . أمّا الهدف الثالث فهو اعادة المنطقة بعد ذلك إلى حالة اللاسلم واللاحرب وثمن هذا المخطط الدماء الغزيرة اللبنانية وتدمير البلد .

أمّا مخطط التقدميين اللبنانيين فيهدف إلى إحداث تغيرات هامة في بنية النظام بالنضال السياسي العنيف وبالتصدي المسلح . وأصحاب هذا المخطط على علاقات وثيقة مع فتح والصاعقة والنظام السوري ، مع المحافظة على بعض الصلة مع مصر .

غير أن تعاون التقدميين مع اليسار الدولي والمحلي سوف يجرهّم إلى مواقف متطرفة خطيرة قد تنتهي بسيطرة الفكر الشيوعي عليهم سيطرة تامة .

وإن وجود زعيم طائفي كبير على رأس التقدميين وجبهة مساندة الثورة الفلسطينية على المستوى القومي العربي ، يشكل خطراً كبيراً على منطقة الشوف . وجراح الشوف التي بقيت سنوات طويلة لكي تلتئم قد لا تلتئم أبداً اذا ما وقعت مذابح جديدة رهيبة .

أمّا المخطط اليساري المحلي المتطرف فيرمي إلى انهاك القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعامة والخاصة تمهيداً للاستيلاء على السلطة بالعنف . ويتبّع هذا المخطط مرحلتين . في المرحلة الأولى يتعاون اليسار المحلي المتطرف مع الفئات التقدمية والمحرومة وبعض فئات الطائفة الاسلامية ، ويطالب باصلاحات معتدلة وببعض المكاسب الطائفية معتبراً تحقيق هذه المطالب ، التي يرفضها أقصى اليمين ، شرطاً لاستقرار الأوضاع .

ويستغل هذه المرحلة للسيطرة على جميع القوى المتحالفة معه ، وعلى قيادات المقاومة ، معتمداً في أعمال العنف على المعادلة التالية : تعادل قوة المقاومة قوة الجيش وتستطيع شلّه وتعطيل عمله . ويقدر تجمع اليسار والتقدميون والمحرومون والطائفيون السنيون على مجابهة قوى اليمين . عندئذ تصبح جميع القطاعات الاقتصادية والحيوية دون حماية وعرضة للتدمير . ويتحول لبنان ، جولة اثر جولة ، إلى بلد سائب منهك .

ولا يخفي بعضهم أن فرصة الحضور الفلسطيني المسلّح في لبنان وامكان تعطيله لدور الجيش في المحافظة على النظام هي فرصة لا تعوّض وانه من الغباء عدم استخدامها اليوم .

أمّا في المرحلة الثانية فيصّعد اليسار المتطرف أعمال العنف فتتحوّل الى انفجار عام يتم فيه تنفيذ مخطط اليسار الدولي ، فيصفّي اليمين اللبناني والمقاومة الفلسطينية المعتدلة بعضهما بعضاً . وينفتح عندئذ الباب على مصراعيه أمام اليسار المنظم ليستولي على الأشلاء وعلى البلد .

أمّا المخطط الاسرائيلي فيعمل على تحقيق هدفين مترابطين .

ضرب المقاومة الفلسطينية مباشرة بالجيش الاسرائيلي ، أو خلق التوتر المؤدي إلى التصادم ما بين المقاومة والجيش اللبناني ، فيتحقق الهدف الثاني بتحطيم المثال الديمقراطي الحرّ المزدهر والمتعدد الطوائف في لبنان . هذا المثال اللبناني الذي يناقض المجتمع الاسرائيلي والذي اعتمدته منظمة التحرير وعدلته بالعلمانية التامة .

ولا يتم تدمير المثال اللبناني إلاّ اذا انتهى بالتقسيم أي باقامة الدولة الدينية الثانية في شرقي المتوسط أي الدولة المسيحية .

هـ ـ الخيارات التاريخية أمام لبنان

هـ ١ أ ـ في الشأن الداخلي

يجب أن يتحقق في لبنان الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من الايمان بوحدة الأرض والشعب .

وهذا الإنجاز في أواخر تشرين الأول ١٩٧٥ ، لم يعد يتحمل أي تأخير . إن لبنان اليوم يقف على أبواب حرب أهلية دموية تدميرية واسعة . وإذا لم يبادر الآن إلى وقف التدهور ، فقد لا تنتهي القضية اللبنانية الا بالتقسيم . وإنها ترتبط خطوة بعد خطوة بالمسألة الفلسطينية بحيث يتعذر حلها قبل هذه .

جميع هذه المخاطر تفرض على الدولة الممثلة للإرادة اللبنانية الموحدة أن تحسم مواضيع الأمن والسيادة وتطوير النظام فوراً وبجميع الوسائل التقليدية والإستثنائية ضمن الأصول والأعراف الديمقراطية التي يجب التشبث بها اليوم أكثر من قبل حتى النهاية ، وضمن الشرعية الدستورية التي هي الضمان الأول لنجاح هذا التحرك الحاسم .

إن وحدة الكيان اللبناني واستقلاله ومناعته في وجه أي مخطط اجنبي

يجب أن تكون المرتكز الأول للإدارة اللبنانية الواحدة ، الممثلة برئيس الجمهورية وبالمؤسسات الدستورية .

إن اسلوب مهادنة القوى الوطنية المتصارعة ومحاورتها لا يجوز تطبيقه على القوى المتآمرة التي تؤمر من الخارج وتسعى لهدم لبنان . وأسلوب التعامل مع هذه القوى يجب أن يكون اسلوب السحق العنيف والبطش برؤوسها أولاً ثم بأجسامها .

إن تطوير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجب أن يتم بسرعة لتأمين الالتفاف الشعبي حول الحكم وتبقى دستورية هذه العملية الضامن الأول لنجاحها لا سيما وأن ارتباطات بعض المحاورين اليوم هي ارتباطات مشبوهة .

إن سيادة الدولة على جميع أراضيها هي سيادة مطلقة ومباشرة ، وهي لا تتعارض مع أهداف الثورة الفلسطينية المرتبطة بالدولة باتفاقيتي القاهرة وملكارت .

وبالتالي فان الحضور الفلسطيني المسلح غير المنظم هو حضور غير شرعي ومن الواجب انهاؤه بالطرق المبينة في الاتفاقيتين .

إن مسؤولية الأمن الداخلي تقع على عاتق قوى الأمن الداخلي التي لا يجوز اعتبارها قوات فصل ، بل يجب أن تعطى كامل صلاحيات السيطرة .

هـ ٢ في الشأن الخارجي

إن سياسة التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي هي السياسة الأصح للبنان اليوم .

وتظهر هذه السياسة في أسلوبها بعض الأحيان سلبية ومنكمشة ومن الواجب تبديل هذا الأسلوب فوراً على الأخص مع بعض البلدان التي تربطنا بها علاقات خاصة .

فباستطاعة لبنان مثلاً أن يصارح مصر بالأخطار التي في نظره تتهدد استقرار المنطقة من جراء الاضطراب في لبنان ، وأن يقترح عليها ما يراه مناسباً لهدوء الحال .

وبمقدور لبنان أيضاً أن يصارح سوريا ويعمل على تلطيف موقفها بالنسبة لاتفاق سيناء .

وبنفس المصارحة يمكن لبنان أن يتحرك في أي من مباحثاته الثنائية مع سائر الأطراف المؤثرة أو التي تشترك في الأعمال المشبوهة على ساحته .

ويمكن لبنان أن يطوّر العلاقات الثنائية المتميزة مع فرنسا ، وهي التي ، تقليدياً ، توازن علاقات لبنان بمحيطه العربي . وأن يبادر إلى ذلك بسرعة ليجني ثمار التحرك مع سائر الفرقاء في المنطقة ومع الأعظمين أيضاً .

في هذا الظرف بالذات لا يكفي لبنان ادراك المتغيرات الدولية بل عليه الاستناد على صداقاته الثابتة والتاريخية وعلى تناقض المصالح الدولية أو تواردها ليبني على ذلك قوته .

هـ ٣ أمام التحول الكياني في المنطقة

إن لبنان الديمقراطي والمتغلب على محنته والمتجدد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لن يستطيع الاستمرار بالتفرج على الصراع العربي الاسرائيلي ولا على التحول الكياني في المنطقة .

إذا تحوّل لبنان إلى دولة مواجهة مع اسرائيل ينتقل الصراع الداخلي إلى الصراع على الحدود . لكن لبلوغ هذا التحول لا بدّ من وحدة الصف الداخلي واقرار قانون خدمة العلم وتوفير ميزانية ضخمة للتسلح وفترة طويلة لا تقل عن خمس سنوات لتحقيق التنظيم والتجهيز .

وهذه الفترة يجب أن تكون فترة مهادنة بين الفرقاء في الداخل وفترة التزام فلسطيني باتفاقيتي القاهرة وملكارت وملحقاتهما ، وتجميد النشاط الفدائي ضد اسرائيل انطلاقاً من لبنان . وإلاّ بقي الوضع هشاً وتفسخت الجبهة الداخلية الموحدة ، وبقي الوطن ممراً ومقراً للفتن والمؤامرات .

إن تحويل لبنان الى دولة مواجهة واقع عملياً ويبقى اختيار الأسلوب هل يدافع لبنان عن حدوده بمفرده أو ضمن الجبهة الشرقية ؟

إن تطور توازن القوى هو الذي سيفرض على لبنان طبيعة الاختيار .

أما التحول الكياني ، أي قيام نوع من الاتحاد بين سوريا والأردن والمنظمة والعراق فيجب ألا يفاجىء لبنان .

غير أن انضمام لبنان لمثل هذا الاتحاد وفقاً لجميع المعطيات والمؤشرات مستحيل ، لأنه يناقض السبب الجوهري لوجود لبنان وأساس الصيغة اللبنانية .

هذا لا يعني أن يمتنع لبنان عن القيام بدوره الحضاري والاقتصادي المتميز في المنطقة . وبالتالي يجب أن تكون علاقة لبنان

بدولة الاتحاد علاقة أخوية منفتحة متكاملة لتحقق ، خطوة خطوة ، نوعاً من التنسيق الوثيق وهو الأكثر نفعاً للفريقين شرط أن يثابر لبنان على أداء رسالته الحضارية وعلى توجيه سياسته العربية والغربية توجيهاً ناشطاً متوازناً .

الخاتمة

يشكل الشرق الأوسط ساحة الرهان الأكبر لأية سياسة عالمية : رهان الطاقة ، ورهان الدولار الناتج عنها وعن سياسة توظيفه وفقاً للاستراتيجية الأميركية ، ورهان السيطرة على الممرات .

والنفط هو أهم عناصر الرهان الذي يفرض على الولايات المتحدة الأميركية ضمان سلامته من منابعه الى مصباته ومن بعدها على طرقه إلى مناطقها ومناطق حلفائها حيث يؤ من مصالح الغرب الحيوية .

وبالمقابل يفرض النفط على الاتحاد السوفياتي عرقلة المنهج الأميركي ومنعه من تحقيق أهدافه بجميع الأساليب والوسائل شرط ألاّ تؤدي إلى مجابهة مباشرة مع أميركا .

أمّا لبنان الواقع في قلب ساحة الرهان الأكبر فمقضي عليه أن يتعرض لتلاطم التيارات الدولية ولوخز المناورات التكتيكية التي تفرزها فوق أرضه وعلى حدوده استراتيجيات الأعظمين والدول الدائرة في فلكهما .

والضمان الأقوى والأساس لاتقاء أعاصير تبدّل الاستراتيجيات أو للتخفيف من أضرارها بما يضمن استمرار لبنان سيّد أرضه ومصيره ورسول حضارة وقيم وجمال ومحبة ، هو في تحقيق أربعة أمور :

أولاً : التحصن بالديمقراطية وتعميقها وتصحيح ممارساتها وتوسيع

قاعدتها حتى تصل بالشعب الى قيادة نفسه بالنخبة من أبنائه .
وتطوير النظام بحيث يصل إلى أبعد لامركزية دون أن تتهدد وحدة الوطن ، وبحيث يتيح انماء الحريات فتزدهر الحضارات وتظهر تعددية المجتمع اللبناني كمصدر للاغتناء بالتنوع وللقوة بالتناسق ، وللجمال بالابداع ؛ وليس كمصدر للافتقار بالتعصب والانغلاق والجمود .

ثانياً : ضمان وحدة المجتمع بوحدة التشريعات الأساسية المتعلقة بالدستور والثقافة والعلم والأحوال الشخصية والواجبات القومية والحريات .

ثالثاً : تطبيق النظام الدفاعي تطبيقاً شاملاً دائم التجدد كي تتوفر للحكم القدرة على الاختيار الحر وفقاً لمصلحة البلد قبل أية مصالح أخرى . ولكي تضمن سلامة الجهد القومي والوطن من الداخل والخارج .

رابعاً : تكثيف الحضور اللبناني الفاعل في العالم والتعاون على تنظيمه مع الجناح المغترب لكي يحقق قوة عالمية يفيد منها في آن معاً الوطن الأم والوجود اللبناني الخارجي المحافظ في ضميره على ولائين متناغمين ولائه للبنان وولائه لوطنه الجديد .

تبدأ القدرة على الاختيار الحر المستقل بوحي المصلحة العامة دون غيرها بقرار تحقيق هذه القدرة وبوضعها في المركز الأول في سلم الأفضليات لأنها الضامنة الأساس لسائر قدرات الأمة .

والقدرة العسكرية أي الجيش يمكنها ، بالاضافة إلى واجب الدفاع العسكري ، أن تسهم اسهاماً واسعاً مفيداً في انماء سائر القطاعات القومية .

في كل دولة يتميز عطاء الجيش بملامح خاصة تستجيب إلى حاجات البلد وبنيته الداخلية وتاريخه . ومن السهل أن نرى في لبنان ما هي السمات المميزة لوجهه ومصيره والتي تدعو الجيش إلى أداء دوره الوطني في مختلف الحقول القومية .

إن لبنان بلد متعدد الطوائف والدستور اللبناني المفسّر على ضوء الميثاق الوطني ، وقد أصبح كلاهما بحاجة إلى تحديث ، لم يزل أساساً لاقامة بنيات سياسية وادارية تربط المواطن بطائفته قبل وطنه مما يؤدي إلى التفردّية وفقدان الروح المدنية واضطراب الروابط القومية .

ولأجل تغيير هذا الواقع يمكن أن يلعب الجيش دوراً مؤثراً فعالاً . فالجندية التي تنتزع المجنّد من بيئته وتنزله في المجتمع العسكري إنما تغرسه في قلب الوطن لأنها تحقق انصهار جميع العناصر التي تتألف منها الجماعة الوطنية في أخوة سلاح متضامنة حتى الموت .

ويتحقق هذا الانصهار بتعليم الجندي معنى التكاتف في التنوّع ، وبفتح الحدود بين طائفته وسائر الطوائف على أساس تكافؤ الفرص . فينظم التعيين والتشكيل والتوظيف والترقّي وفقاً لمقاييس الأهلية والاستحقاق والمصلحة العامة فحسب .

حينئذ يعيش الجنود في المجتمع العسكري عيشة توطد أركانها تبادلات الحياة المشتركة ، ويصبح تنوّع الطوائف التي ينتمون اليها مصدر اغتناء لأنها تتعالى بهذه الممارسة السامية عن الشؤون الصغيرة لتعمل في سبيل الخير على دروب الله .

والمجتمع العسكري أيضاً يوقظ عقل الجندي وقلبه في السلم والحرب على وعي أعمق للتآزر ، وعلى ايمان أوثق بالأخوة التي تلاشي

التناقضات لأنها تربط أمن الجندي بأمن الجماعة العسكرية وتوفق ما بين كرامته وكرامتها .

والمجتمع العسكري أخيراً يعمق المعاني الحضارية في عقل الجندي وقلبه ، فيحترم الحريات أساس الكرامة وخاصة حرية المعتقد لأنها أسماها ، فيتصرف بذهنية علمانية سموحة ، لا تتعصب إلاّ للوطن حيث يعني التعصب منتهى المحبة .

هذه الأفكار ينقلها الجندي معه إلى كل محيط فتبدو مخالفة في البدء ولكنها لا تلبث أن تنمو وتمتّد لتشمل جميع العائلات اللبنانية .

ومن النافع أن يطّلع الجندي على مختلف المذاهب الفكرية ، من قومية وعرقيّة واجتماعية واشتراكية ومادية ، وعلى أساليبها التبشيرية وغاياتها السياسية ونتائجها التاريخية وما يختفي وراء أقنعتها من حسنات وسيئات لكي يعي ويحترز .

ومع التنشئة الدينية والعقائدية ينشأ الجندي تنشئة وطنية انسانية لكي يغدو لبنان حاضراً في قلبه وعقله .

ويغدو لبنان حاضراً في قلبه عندما يتحسس الجندي الروابط الطبيعية والعاطفية التي تشده إلى محيطه وقريته ومنطقته وإلى التراب الذي يضم رفات آبائه وقادته وشهدائه . عندئذ يحنّ إلى كل بقعة خدم فيها وسار على دروبها وناور فوق حقولها فيتعلق بكل شبر منها كما بوجه حبيب ، ويتسع قلبه لكي يحتوي بين شغافه كل الوطن الصغير المتألق الجمال .

ويغدو لبنان حاضراً في عقله بعد أن يتعلم الجندي أن وطنه يجسد القيم الأساسية التي يشهد لها التاريخ وتوضحها الجغرافيا .

فيقرأ في التاريخ عن المنجزات العظام التي قام بها رجال من لبنان في حقل الايمان والفكر والعمران والفن والحرية والاستقلال ويتأكد من أن الثروات الثابتة هي خاصة بالقيم والرجال .

ويقرأ في الجغرافيا عن موقع لبنان الفريد في الشرق الأوسط والعالم . فيتفهم أبعاد بلده وحضوره الكبير ومركزه المؤثر عند طرفي البحر والأصقاع . وما يفرض عليه ذلك من انفتاح متوازن على كليهما واستقلال ناجز يمكنه من أداء دوره في الاتجاهين المتناقضين المتكاملين فيكون بينهما مصنعاً وممراً للروح والفكر والابداع والحرية .

ومثلما يستطيع الجيش أن يؤدي دوراً خلقياً ومعنوياً كبيراً ، كذلك يستطيع أن يؤدي دوراً انمائياً كبيراً بالمشاركة مع معظم القطاعات الرسمية .

ومن السهل تحديد هذه المشاركة بعد استعراض امكانات الجيش وحقول الانماء التي يمكنه الاسهام فيها وحاجات البلد منها .

يتألف الجيش تأليفاً هرمياً ويقف على رأسه قائد تعدّ له الأركان عناصر القرار .

ويتضمن هرم الجيش تنظيمات متعددة نوعية مرنة هي الأسلحة ، تعمل ضمن أطر قيادية هي الوحدات التي تنتظم بدورها في مجموعات مختلفة لتحقيق أهداف تكتية أو استراتيجية بإمرة قائد واحد .

والواجب العام للقوات المسلحة هو الإعداد والاستعداد باستمرار لضمان أمن الوطن من الداخل والخارج مما يفرض على هذه القوات جهوزاً دائماً .

والجهوز العام هدف أسمى يصعب التوصل اليه ولو بمجهود

مستمر . غير أن تنظيم هذا المجهود يفرز جهوزاً معيناً يتحقق مرحلياً بحيث يوفر للسلطة في بدء كل ظرفية سياسية مرتقبة قدراً من القوات المسلحة الجاهزة والكافية لضمان الأمن الوطني ومواجهة الأخطار المحتملة مواجهة ناجحة .

وينتج عن هذه الجهود فائض عن الجهوز المرحلي المحتسب للأزمات وعن الحاجات الأمنية في الفترات الهادئة . هذا الفارق يؤلف القدرة العسكرية المتوفرة للمشاركة الانمائية .

والمشاركة الانمائية للجيش ، وفقاً لطبيعة القدرة العسكرية المتوفرة ، يمكن أن تكون دائمة أو موقتة . تكون المشاركة الانمائية للجيش دائمة في حقول النشاطات العسكرية التي تستمر في السلم والحرب معاً . كالمواصلات الكهربائية والملاحة الجوية والبحرية والترميم الآلي والهيكلي البري والبحري والجوي ، والتعليم التقني وفنّ التمريض والوقاية الصحية والمسح الطبوغرافي والدفاع المدني ضدّ الكوارث .

وتكون المشاركة الإنمائية للجيش موقتة كلما اضطر الجيش أن يستعيد في الأزمات والحرب القدرات التي استغنى عنها في زمن السلم مثل اليد العاملة العادية والمتخصصة ووسائل النقل والوسائل الهندسية ومعظم الملاكات التي يمكن أن تساعد في التربية الرياضية العسكرية وغيرها .

تبقى مسألة تنظيم هذه المشاركة الانمائية .

إن هذا الأمر لا يصعب على الخبراء الإداريين حلّه على الوجه الأفضل خاصة إذا ما استلهموا طريقة ادارة المشاريع الكبرى في القطاع الخاص القائمة على الدرس والتخطيط والبرمجة واتساع المبادرة وارتفاع الانتاج وسهولة الأسلوب الإداري .

وإذا ما قامت القوات المسلحة بما سبق تكون أدّت دوراً وطنياً عظيماً . وعمقّت جذورها في لبنان وحققت وحدة الثالوث الوطني الضامن للقوة والبقاء الكريم

الجيش   الشعب   الأرض .

الملاحق رقم «١» ورقم «٢» ورقم «٣»

الملحق رقم «١»

يتضمن وقائع حادثة فردان في ١٠ نيسان سنة ١٩٧٣ . كما حصلت بالفعل لا بالشائعات والدعاية المغرضة التي أطلقها اليسار المتحد لتغطية خطئه وتقصيره ولزرع الشكوك في كفاءة الجيش واخلاصه في نفس الشعب مباعداً ما بينه وبينهم ، مفسحاً لنفسه المجال لاحتلال المكان الذي يتبوأه الجيش في قلوب المواطنين ، متبعاً بذلك أساليب التخريب المعنوي الفوضوي مقدمة للعنف الثوري .

الملحق رقم «٢»

يتضمن رسالة قيادة الجيش ـ الشعبة الثانية بتاريخ ١٩٧٦/٣/٦ إلى وزير الدفاع الوطني لكي يطلع الرأي العام على حقيقة تحليل القيادة للمشكلة اللبنانية التي نجمت عن حرب السنتين وعن الحلول التي طرحتها خاصة فيما يتعلق بشأن الدفاع الوطني .

الملحق رقم (٣)

يتضمن مناقشة للأبعاد السياسية والعسكرية لمشروع القيادة الاتحادية السورية ـ الفلسطينية على مستوى الأعظميين والمستويات العربية والإسرائيلية .

ملحق رقم «١»

حادثة فردان
١٠ نيسان ١٩٧٣

في ٩/٧ سنة ١٩٧٢ وُضعت على مكتب العماد نصرالله رئيس الأركان بطاقة القرار رقم ٧٣٦/٢ التي أعدّتها الشعبة الثانية على أثر إفادة تنصّت على البثّ العبري الإسرائيلي . كانت اذاعة اسرائيل تنعي إلى مستمعيها العريف شومو يوفيش من بيت يام البالغ من العمر ٢١ سنة والمتوفي ، متأثراً من جراحه إثر اشتباك تواجهت فيه دوريته في التاسعة ليلاً من الليلة السابقة ، مع كومندو فلسطيني تسلّل عبر الحدود اللبنانية . وكان المذيع يستثير المستمعين ويحمّل السلطات اللبنانية المسؤولية .

قبل هذا الحادث ، في شهر آب من نفس العام ، وفي أثناء اجتماع لجان الهدنة المشتركة ، حذّرت اللجنة الاسرائيلية تكراراً الجانب اللبناني من مغبّة اعتداءات قد يرتكبها الفدائيون ضد السكان اليهود ، بمناسبة أعياد رأس السنة العبرية في المستعمرات الحدودية .

وفي نفس النهار من وضع البطاقة ، نشطت الطلعات الجوية الاسرائيلية فوق شريط الحدود ، وفي العمق اللبناني ، مما أنذر بسوء العاقبة ، وأوجب التحسّب لانتقام اسرائيلي ، ودفع الشعبة الثانية إلى قدر الموقف ووضع التوصيات .

وقد رأت بطاقة القرار أنّ الانتقام اليهودي قد يتخذ أحد الأشكال التالية أو جميعها في آن معاً وهي :

١ ـ احتلال العرقوب مع قصف القطاعَين الأوسط والغربي .
٢ ـ تدمير بعض الأهداف الحيوية في لبنان وسوريا ، للضغط على حكّام البلدين لأجل وقف نشاط المقاومة ضد اسرائيل .
٣ ـ قصف المخيمات .
٤ ـ تصفية شخصيات فلسطينية ، خاصة المنتمية منها لفتح ، والجبهة الشعبية . (سُطِّر تحت هذا المقطع في البطاقة تدليلاً على أهميته ، واحتمال وقوعه) .

وأوصت البطاقة بالتدابير الإحترازية التالية :

١ ـ إبقاء دوريّة طائرات في حالة الإنذار ضمن مهلة ١٥ دقيقة .
٢ ـ وضع الجيش في حالة تأهّب رقم «٢» .
٣ ـ اتخاذ تدابير حماية للشخصيات الفلسطينية :
ـ بتوجيه الإستخبار والأمن نحوها ،
ـ بارسال دوريات من الأمن العام وقوى الأمن الداخلي والشعبة الثانية الى جوار مراكزها ومكاتبها ومساكنها .
ـ الخ . . .

قبل ظهر ٩/٧ وافق العماد رئيس الأركان على بطاقة القرار . وفي اليوم التالي وقعها العماد غانم قائد الجيش .

وانتقلت بطاقة القرار إلى شعبة العمليات (الشعبة الثالثة) التي

قامت بتفصيل التدابير التطبيقية ، وعممّتها على جميع المعنيين بالتنفيذ ، كالمناطق العسكرية والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ، والمديرية العامة للأمن العام ، وأطلعت منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة مكتب الارتباط العسكري للشؤ ون الفلسطينية ، على الأخطار المتوقعة والتدابير المتخذة .

كانت بطاقة القرار انبائية قبل سبعة أشهر من عملية فردان . ولكن مع الأسف باءت جميع التدابير الاحترازية بالفشل .

وفي ١٠ نيسان ١٩٧٣ انتقمت اسرائيل جاة انتقاماً وحشياً امتد على طول الشاطىء اللبناني ما بين صيدا وشمالي بيروت . واشتهرت العملية بعملية فردان .

ضرب العدو في آن معاً على فارق بسيط في التواقت ، ضاحية صيدا الشمالية وضاحيتَي بيروت الجنوبية والشمالية ، وقلب المدينة في شارع فردان وجناحها الجنوبي في شارع الفاكهاني .

وفي الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة من صباح ١٠ نيسان ١٩٧٣ أفادني بالهاتف الرائد نزار عبد القادر آمر قسم المكافحة في الشعبة الثانية ، نقلاً عن الملازم الأول فهمي من القسم ، عن اشتباك بالنار ما زال مستمراً في شارع فردان بين ما يُرجَّح أن يكون فريقين متخاصمين من المقاومة قد يكون من ذيول اقتتال سبق وقوعه قبل يوم في مخيَّم الضبيه ما بين الأخوان . فأوعزتُ اليه باطلاع ضابط الدوام في غرفة عمليات الأمن الداخلي على الأمر ومتابعة تطور الحالة ، وأمر الملازم الأول فهمي شاهد الواقع بالمراقبة وعدم التدخل . (كان فهمي يمضي سهرة ناحية فردان في منزل صديقه السيد خازن ، الذي اغتيل في أثناء الحرب اللبنانية) . ثم اتصلتُ بضابط دوام غرفة عمليات قوى الأمن فأكَّد لي الخبر وأفادني بأنه

وجّه إلى مكان الاشتباك دوريتين سيارتين من الفرقة «١٦» .

وقرابة الساعة الواحدة والدقيقة خمسة وأربعين التحقت بمكتبي في وزارة الدفاع حيث بدأت ترد الإفادات راسمة تدريجياً خيوط الأحداث .

أوفدت الفرقة «١٦» ، وهو الرقم الهاتفي الذي عرفت به سرية التدخل في شرطة بيروت ، فور انذارها ثلاث دوريات سيارة إلى مكان الاشتباك في فردان . وما أن شارفت على المكان حتى بادرها مسلحون بإطلاق النار فاشتبكت معهم وكانت الحصيلة وقوع أربعة جرحى بين أفرادها ولم تُعرف خسائر العدو .

وفي الساعة الواحدة والدقيقة العشرين هزّ انفجار قوي منطقة الفاكهاني قرب الجامعة العربية .

وفي الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين انسحب كومندو شارع فردان على متن سيارات سياحية .

ولم يتردد أنْ عملية فردان قامت بها عناصر اسرائيلية إلاّ بعد اتصال دولة الرئيس صائب سلام هاتفياً بالعماد غانم نحو الساعة الثانية صباحاً ، اذ قال له بأن السيد ياسر عرفات في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والأربعين اخبره هاتفياً أن عناصر مسلحة هاجمت زعماء المقاومة في منازلهم ، وأنه يرجح أن تكون العناصر المهاجِمة اسرائيلية .

وفي الثانية والدقيقة العاشرة صباحاً توجّهت على رأس أربع دوريات سيارة من قسم المكافحة إلى الجناح . وعلى مستوى مطعمَي « الادن روك » و « بنايوتي » عثرنا على ست سيارات سياحية ، ثلاثة منها متوقفة أمام كل من المطعمَين واتجاهها نحو الشاطىء .

فتحَرّيناها ورأينا فيها دماء ومماشط وصداري عَوم . وتكرّرت آثار

الدماء على الطريق والشاطىء مع طبعات لأحذية المطاط وأخاديد حفرتها الأجساد المجرورة على الرمال .

كل هذه الأدلة ، بالإضافة إلى كتابات بالعبرية على الصداري والمماشط اكّدت لنا هويّة المعتدين .

وفي الثالثة صباحاً أفاد قائد منطقة جبل لبنان عن نسف مشغل آلي في الدورة لصاحبه حسن لزح الفلسطيني .

وفي الثالثة والدقيقة الخامسة صباحاً ، أفاد قائد منطقة الجنوب عن تدمير مشغل آلي قرب المسبح العسكري شمالي صيدا يخصّ منظمة فتح .

وفي الرابعة صباحاً ، أفاد قائد الكتيبة المضادة للجويات من ثكنة هنري شهاب قرب الأوزاعي عن تدمير منشأ بحري لتصليح الزوارق ، يملكه الماني يعمل لمصلحة فتح .

وكشفت إفادات الرصد عن الآتي :

في الواحدة والدقيقة العشرين صباحاً اتجهت نحو الشمال أربع طائرات على سبعة أميال غربي الناقورة .

وفي الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحاً رأت صور الطائرات الأربعة وبعد عشرة دقائق اكّدت صيدا اتجاهها نحو الشمال على بعد ١٢ ميلاً فوق البحر .

وفي الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين ، رأت صور طوافتين تطيران بعيداً فوق البحر باتجاه الشمال .

وفي الواحدة والدقيقة الأربعين شاهد رادار بيروت هدفان جويّان يبعدان عشرين ميلاً نحو الغرب ويسيران شمالاً .

وفي الثانية والدقيقة العشرين أفادت صور عن طائرة رصد صغيرة وطوافتين تتجهان جنوباً فوق البحر .

وفي الثالثة قدمت طائرة من الجنوب الى ملاقاة هذه الأهداف الجوية وواكبتها الى داخل الحدود الاسرائيلية .

من مختلف هذه المشاهدات البصريّة والرادارية ، ومن واقع الأحداث يمكن إعادة تأليف الاعتداء الاسرائيلي كالتالي :

تحت غطاء جوي وبمساعدة طوافتين متوفرتين للإنقاذ عند الضرورة ، انتقلت الغزوة الاسرائيلية بحراً على متن زوارق سريعة وأبرّت تباعاً على الشاطىء ما بين صيدا وبيروت على مقربة من أهدافها ، بينما بقيت الطائرات في الأجواء الدولية .

أما في عملية فردان فلقد نزل الكومندو الاسرائيلي عند شاطىء « الإدن روك » واستقلّ سيارات سياحية ، تبين فيما بعد أنها استؤجرت قبل ستة أيام ، وقاد سائقوها الدواليل إلى « فردان والفاكهاني » ، حيث اغتال الكومندو زعماء المقاومة ونسف مكاتب الجبهة الشعبية .

إنْ توزّع الهجمات على الشاطىء ، وسهولة الأهداف كانت غايتها تشتيت الانتباه والجهود ، وإشاعة اللامبالاة في سبيل إنجاح المهمّة الأساس في « فردان » .

نتيجة لهذا الاعتداء الوحشي ، ارتفع عدد الضحايا إلى أحد عشر قتيلاً بينهم ثلاثة زعماء للثورة الفلسطينية هم الشهداء : محمد النجار ، وكمال عدوان ، وكمال ناصر . كما استشهد في أداء الواجب شرطي لبناني .

أما عدد الجرحى فبلغ الستة جميعهم من القوات المسلحة ، خمسة

من رجال الشرطة وضابط من الجيش ، هو الملازم الأول فهمي الذي تدخل في شارع « فردان » بالرغم من الأوامر . فأطلق النار على سيارة أوبل توقّفت لتنقل جريحاً فردت عليه بالنار واصابته رصاصة في عضلة فخذه .

اهتزّت البلاد للحادث حكومة وشعباً وتعرّض بعضهم للجيش وتزعم الحملة رئيس الوزراء مطالباً باقالة العماد غانم . كان وراء هذه الحملة القادة الفلسطينيون الذين حرّضوا أعوانهم على تغطية إهمالهم ورفضهم المستمرْ ، التعاون الفعلي مع القوات المسلحة خلافاً لما كانوا به يُصرّحون عن استعدادهم لذلك . وتوسَّل بعض السياسيين كسب عطف المقاومة والشارع بالمزايدة الرخيصة ، وطبّلت الصحف المرتزقة معهم .

تلك الحملة المغرضة إن دلّت على شيء ، فعلى كثير من الجهل والتجاهل وقليل من الصراحة وحسن النية .

أمّا الجيش فقد أحسن القدور والتوقعات ، وتمثّل التدابير الاحترازية . لكنه فشل في التطبيق لأسباب عديدة ،منها تأخُّر الانتقام الاسرائيلي ، وإهمال قيادة منطقة بيروت مراقبة التدابير المكلّفة بها ، وقيادة الجيش في الإشراف عليها وإحجام المقاومة الفلسطينية الفعلي عن التعاون مع القوات المسلّحة ، وتحرشها بدورياتها كلما اقتربت من مخيماتها ومكاتبها ومقراتها ، مما جعل قادة هذه القوات يتذمّرون ويشتكون ثم يقرفون ، فيهملون تنفيذ تدابير المراقبة والحماية ، وأخيراً ، حالة التردد التي يعيشها لبنان بين الحرب والسلم ، الذي تصرّ السلطة عليه فلا تستعد للحرب ولا تسمح بالاجراءات الأمنية ، التي تفرضها الحالة والتي تتجسّم بحالة الطوارىء . ونعلم كلنا من يقف ضد إعلان هذه الحالة ولمصلحة مَنْ يعمل .

والغريب في الأمر أن يسهى عن بال رئيس الحكومة وهو الشديد

المراس والجريء في الأزمات ، أن يفيد بوصفه وزيراً للداخلية سياسياً ولبنانياً من بطولة الشرطة التي يأمر ، والتي قدّمت في سبيل الواجب شهيداً وأربعة جرحى وأوقعت خسائر في صفوف المعتدين ، كما ظهر من آثار الدماء ف في السيارات المدنية التي استقلها المعتدون وتركوها أمام « الإدن روك » و « بنايوتي » ، بدلاً من أن يحمل على الجيش وقائده .

ملحق رقم «٢»

الجمهور اللبنانية
وزارة الدفاع الوطني
قيادة الجيش
الأركان العامة ـ الشعبة الثانية

جانب وزارة الدفاع الوطني

الموضوع : إعادة بناء الجيش .

عاش لبنان أحداثاً صدّعت التعايش بين طوائفه ، وخلّفت الضحايا بالآلاف وهدمت المرافق الاقتصادية ، فغابت الدولة وانشلّت المؤسّسات العامة ، ممّا أدّى إلى قيام دويلات متنوعة المآرب والمشارب في مختلف المناطق ، تسيطر عليها تنظيمات مسلّحة يتسع نفوذها أو يضيق بالنسبة لمتغيرات ظروف الاقتتال .

هذه الأحداث التي اتخذت لبنان مسرحاً لها أبرزت القضية اللبنانية بتفاعلاتها الداخلية والعربية والإقليمية والدولية ولما تزل . لكنّ الانفراج في الداخل بدأ يظهر عقب الوساطة السورية وبفعلها ، وأخذت الحياة تعود تدريجياً إلى مجراها الطبيعي . غير أنّ دوام الاستقرار والطمأنينة رهن بوجود الدولة وبعودة السلطات العامة الى تحمل مسؤ ولياتها ، وإلى ممارسة صلاحياتها . كل هذا يفرض إعادة بناء الدولة وذلك بخلق إدارة مدنية وإدارة عسكرية وإدارة عدلية على أسس علمية حديثة . هذه الإدارات الثلاث التي تُشكل أعمدة الدولة الأساسية يمكنها إزالة الأضرار التي لحقت بالإنسان والممتلكات والجيش وقوى الأمن .

ومن المفيد استعراض اسباب الأضرار التي لحقت بالجيش ، قبل اقتراح المبادىء الضرورية لإعادة بناء الإدارة العسكرية .

أولاً : الأسباب التي أدت إلى إلحاق الأضرار بالجيش

١١ ـ اختلاف الآراء السياسية

لم يكن للسلطات العامة على مختلف مستوياتها ، قبل الأحداث الأخيرة ، سياسة دفاعية واضحة الأهداف ، متوفرة الوسائل في العديد والعدّة .

وقابل هذا الغياب ضغط مصطنَع ومستمر وتشكيك هدام حول دور الجيش ، فرضهما نشاط مختلف الأحزاب والفئات بالإضافة إلى مواقف المنظمات الفلسطينية .

واجه الجيش هذه الأوضاع بإمكاناته المحدودة ، ثم لاذ بالصمت لانضباطه من جهة ، وأمله في أنه لا بد من أن تستقيم الأمور من جهة ثانية .

١٢ ـ الوجود الفلسطيني المسلح

كان للوجود الفلسطيني المسلح على مشارف الثكنات العسكرية والطرق الإستراتيجية بين مختلف المناطق ، القدرة الكافية على تهديد القوات العسكريّة وانتزاع المبادرة منها في الحركة والمناورة ، ومنعها من إمكان التجمع للقيام بعمل عسكري حاسم ، حتى ولو اقتضته الضرورة القصوى .

١٣ ـ تفسّخ المجتمع اللبناني

تعرّض المجتمع اللبناني المتميز بتعدديته الى تفسخ أفقي ، وتباعد عامودي ، ساهم في تركيزهما التفاوت في مستوى المعيشة والتيارات العقائدية ، التي استغلت الحرية الفوضوية وإحجام الحكومات عن التصدّي لها بتنفيذ سياسة اجتماعية متناسقة ، يُضاف إلى ذلك الوجود الفلسطيني المسلح المتعاطف مع الفئات الرافضة سياسياً واجتماعياً . هذا ما أدّى بالمجتمع اللبناني الى معاناة نفسية وفكرية شديدة باعدت ، ولا تزال ، بينه وبين الدولة ، وإلى خلق مناخ خصب للإنحطاط الأخلاقي وللتمرد في التفكير .

والجيش الذي يتألف من عناصر بشرية تنتمي إلى هذا المجتمع قد أصابت بعضه المعاناة نفسها .

١٤ ـ تغيب وفرار وتمرد مسلح

هذه المعاناة الأخلاقية والمعنوية أخرجت العسكري عن وحدة التفكير العسكري ، ودفعت بقسم كبير من العسكريين مباشرة أو بالعدوى ، إلى بيئاتهم العائلية والعشائرية والطائفية ، مما أدى الى تخلف بعض العسكريين عن الالتحاق بوحداتهم بدافع الخوف أو عدم الاقتناع بمسببات وضرورة الاقتتال . وفرار فئة ثانية إلى قراها للدفاع عنها وعن عائلاتها المهدَّدة فيها ، وتمرد فئة ثالثة ورفضها تنفيذ الأوامر لعدم قناعتها بصوابيتها . وأخيراً تمرّد فئة أو انضمامها إلى إحدى الفئات المتصارعة والقتال ضد الجيش .

إن جميع الأسباب الواردة في الفقرات الأربع السابقة أثرت تأثيراً مباشراً في إضعاف فعالية القيادة وخفض نشاط الضباط ، كما ساهمت في

إضعاف تماسك العسكريين وانضباطهم الفكري والمهني على مختلف المستويات والقيادات .

ثانياً : الأسس الجديدة المقترح اعتمادها لبناء الجيش

إنّ واقع البلاد الراهن يحتّم إعطاء الدولة قوة رادعة ويفرض إعادة بناء الجيش على أسس تنظيمية جديدة أهمها :

١ ـ إعادة حقيبة الدفاع الأهميّة الكبرى وإعطاء شؤون الدفاع الأفضليّة الأولى في إعادة بناء الدولة الجديدة على أن تتمتّع السلطة العسكريّة باستقلال ذاتي ، في مجالات التخطيط والتنظيم والتنفيذ بحيث يتمكن الجيش ، في آن معاً ، من استعادة قدرته القتالية والدفاع المجدي عن الحدود من جهة ، وضبط الأمن في فترة قصيرة ، وفي حال الضرورة القصوى من جهة أخرى . على أن يبقى الجيش خاضعاً من الوجهة المالية للقوانين المرعية الإجراء .

٢ ـ إتمام عملية بناء الجيش على مرحلتين متوازيتين : مادية ومعنوية

٢١ ـ المرحلة المادية وتتضمن الآتي :

أ) تنفيذ خطة خماسية تؤدي إلى رفع حجم الجيش إلى ثمانية ألوية قتال ، يُضاف اليها وحدات الدعم العام ، ممّا يقضي بوضع الأموال الضرورية لتحقيق العديد والعتاد ، خاصة وإنّ الخطة المذكورة قد تبناها مجلس الدفاع العربي المشترك ووعدت بعض الدول العربية الشقيقة بالإسهام في تنفيذها . (ملحق رقم «١») .

ب) المباشرة فوراً بتنفيذ خدمة العلم التي توفِّر ، على الأقل ، ثمانية آلاف

إلى عشرة آلاف مجنداً خلال عام ١٩٧٦ ، مما يفرض رصد الاعتمادات الضرورية وقدرها خمسين مليون ليرة لبنانية لتحقيق الألبسة والأعتدة والأسلحة والأبنية ، حتى تتمكن الإدارة العسكرية من المباشرة في المشروع ضمن مهلة خمسة أشهر تقريباً . (ملحق رقم «٢») .

ج) تصديق مشروع الأنصار نظراً للأوضاع الأمنية والسياسية القائمة في مختلف المناطق اللبنانية ، وإذا لم يُصدَّق كامل المشروع ، فيرُجى ، كحد أدنى ، الاكتفاء بالتنفيذ في منطقة لبنان الجنوبي . (ملحق رقم «٣») .

د) إعادة النظر بصورة جذرية في وضع عناصر القوى المسلحة من الناحية الاقتصادية تؤدي إلى رفع الرواتب حتى يُقبل اللبنانيون على التطوع ، فيتأمن للجيش العديد اللازم نوعاً وكماً .

هـ) إعطاء القيادة صلاحيات إجراء تطهير ذاتي في الجيش يشمل الضباط والرتباء والأفراد ، بحيث يخرج من هو غير كفوء خلقياً ومهنياً ، ولا تبقى في صفوفه سوى الكفايات المؤهلة لإعادة البناء المطلوب . (ملحق رقم «٤») .

كما تطلق يد القيادة في تطهير صفوف الموظفين المدنيين العاملين في الجيش ، على أن يتحقّق :

- الإستعاضة تدريجياً عن معظم الموظفين المدنيين بعسكريين يؤمنون استمرارية العمل أياً كانت ظروف الجيش والبلاد .
- الإستبقاء على موظفين مدنيين ممّن لا غنى للجيش عنهم بالنظر إلى الاختصاص .

و) إعتماد سياسة مالية للدفاع تهدف إلى توفير الاعتمادات اللازمة

للإنشاءات والتجهيز ، يُوازيها توفير اعتمادات الصِّيانة اللازمة للحفاظ على مستواها الفني والقتالي . وعلى سبيل المثال يجب توفير المبالغ اللازمة لتتمكن القيادة من مساعفة الأعتدة التي شارفت على الهلاك كالميراج ، أو السلاح باستبدالها بحسب العروض التي قدمتها شركة « اوف ـ أه ـ ما » .

ز) إستعادة الدولة ، وفقاً لخطة تضعها قيادة الجيش جميع الثكنات الواقعة ضمن المناطق الآهلة للتصرّف بها ، وتوفير الاعتمادات اللازمة لبناء ثكنات عسكرية جديدة ضمن نظام جديد يُمكّن الجيش من السيطرة ، انطلاقاً من مشارف الأرض على جوارها وجميع الطرق المؤدِّية اليها . بالإضافة إلى ذلك يعتمد هذا النظام الجديد ، بناء مجموعات سكنيَّة عسكرية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الثكنة ويسكنها الضباط والجند ، فيتحرر العسكري من أعباء السكن ونفسياً من همّ سلامة عائلته وضغوط البيئة الإعلامية والحزبية . (طرابلس ، حاصبيا ، بعلبك ، نادي الضباط المركزي ، الأمير بشير ، فخر الدين ، المصالح ، الطرابلسي ، هنري شهاب ، صيدا وصور) .

ح) التخفيف عن عاتق الجيش في حماية المنشآت الحيوية ، وذلك باصدار قانون يضع على عاتق أصحابها واجب حمايتها ضد أعمال التخريب (ملحق رقم «٥») .

٢٢ ـ المرحلة المعنوية ، وتتضمن الآتي :

أ) لا بد من حماية الجيش من التدخل السياسي في الأعمال العسكريَّة الصرف والشؤون المتعلقة بالأفراد ، وذلك بإبقاء الإمرة العسكرية بيد القائد دون أي منازع لمنح الثواب وفرض العقاب ، وخاصة فيما يتعلّق بالترقيات والدورات الدراسية

والتشكيلات ، شرط اعتماد الكفاءة بجميع مقوماتها الشخصية والمهنية والثقافية والأخلاقية .

ب) اعتماد سياسة توجيهية وإعلاميَّة داخل الجيش هدفها إبرازغنى التعددية اللبنانية الحضاري والثقافي والروحي ، الذي يُعزز قيمة الإنسان ويُقوي روح المواطنيّة بين أفراد شعب يُعبّرون يومياً عن إرادتهم المشتركة في العيش على أرض واحدة .

ج) حماية معنويات القوى المسلحة وهيبتها ، وذلك باستصدار قانون يسمح للسلطة التنفيذية بفرض الرقابة على المطبوعات دون اللجوء الى حالة الطوارىء . (ملحق رقم «٦») .

ثالثاً : القوى والمؤسسات التي تدعم بناء الجيش

إنَّ بناء الجيش لن يُعطي النتائج المرجوَّة إذا لم يُرافقه تنظيم وتعزيز قوى الأمن الداخلي والجمارك ، وسريّة الإطفاء وتجديد قياداتها ، وتطوير عديدها وعتادها ، ونقل ثكناتها ومخافرها التي لا يُمكن الدفاع عنها ، كما يجب استغلال نتائج الاستعلام مركزياً بواسطة جهاز ينشأ لدى رئاسة الوزارة .

(ملحق رقم «٧» وملحق رقم «٨») .

رابعاً : بناء المواطن اللبناني

إذا كان شرف الدفاع العسكري عن الوطن يقع على عاتق الجندي ، فعلى المواطنين بدون استثناء مساعدة الجندي في عملية الدفاع على مختلف المستويات الثقافية والاقتصادية والإجتماعية ، وهذا يتطلب إعادة بناء المواطن انطلاقاً من العائلة ، مروراً بالمدرسة والمجتمع ،

بواسطة سياسة تربوية وثقافية وإعلامية ترسم خطوطها الكبرى ، وتتعهد رعايتها هيئة قوامها كبار المفكرين والمربيين يعون ماهية لبنان ورسالته على صعيد الإنسان الحضاري والروحي .

اليرزة في ٦/٣/١٩٧٦

العماد حنا سعيد قائد الجيش

ملاحظة : لم تنشر الملاحق المذكورة في هذه الرسالة لسريتها وضخامتها .

- الملحق رقم «٣»

الجمهورية اللبنانية
وزارة الدفاع الوطني
قيادة الجيش
الأركان العامة - الشعبة الثانية
رقم ٢/١٦٥ ب.خ

الأبعاد السياسية والعسكرية
لشروع
القيادة الاتحادية السورية - الفلسطينية

اليرزة في ٢١/٣/١٩٧٥

الأبعاد السياسية والعسكرية
لمشروع
القيادة الاتحادية السورية - الفلسطينية

تشمل دراسة الأبعاد السياسية والعسكرية لمشروع القيادة الاتحادية السورية - الفلسطينية النقاط الآتية :

أولاً : الوضع السياسي العام في منطقة الشرق الأوسط الذي تمّ خلاله اقتراح إقامة القيادة الاتحادية .

ثانياً : أسباب الدعوة لانشاء القيادة الاتحادية .

ثالثا : مدى إمكانات تحقيق القيادة الاتحادية .

رابعاً : النتائج المرتقبة لاعلان قيام القيادة الاتحادية على الصعيدين السياسي والعسكري .

أولاً : الوضع السياسي العام

يتلخص هذا الوضع بالعنوانين التاليين :

- التحرك الاميركي نحو تحقيق انسحاب اسرائيلي جزئي مرحلي من سيناء .

ـ التحرك السوفييتي ـ السوري ـ الفلسطيني المضاد الرامي إلى حصر مباحثات التسوية بمؤتمر جنيف .

أ ـ مهمة الدكتور كيسنجر

رغم جو السرّية الذي يحيط بمهمة الدكتور كيسنجر الأخيرة ، ورغم صعوبة الارتكاز على البيانات والتصريحات ذات الأهداف المتشعبة أو على المعلومات المتضاربة المسرّبة عن سير المفاوضات ، فان من الممكن تركيب صورة تقريبية لموقف كل من الفرقاء ولامكانات تطوّر المباحثات ، وذلك بالاستناد إلى المعلومات الثابتة التي تشكل تطوراً حقيقياً في المواقف ، وبعد إجراء عملية مجابهة لاستراتيجية كل من الفرقاء لتحديد النقاط التي يمكن اعتبارها نقاطاً قابلة للالتقاء والنقاط التي يمكن اعتبارها نقاطاً قابلة للتفجر .

أ ـ فالموقف الاسرائيلي :

الذي يصرّ على الحصول على البديل السياسي الاستراتيجي مقابل الانسحاب العسكري الاستراتيجي ، ويعرض ، في حال رفض مصر لذلك ، انسحاباً لا يمثل قيمة عسكرية مقابل التساهل بطلباته السياسية ، وهو يعرف أن كلاً من الاقتراحين يمثل إحراجاً كبيراً للقاهرة لا تستطيع قبوله ، هذا الموقف ، رغم الظواهر كافة ، يتميّز بالايجابيتين التاليتين :

● **الحكومة الاسرائيلية قررت بالاجماع دخول المفاوضات** . أي أن الوزارة لم تعد مهددة بالانفجار الداخلي كما كان يخشى من قبل .

ؤ **إسرائيل لم ترد حتى الآن على عملية أوتيل سافوى** ، لاجمة بذلك التحرك الفدائي المضاد لتفشيل مهمة كيسنجر .

ب ـ كذلك ، **فان الموقف المصري** ، الذي يصرّ على إعطاء الصبغة العسكرية لأي اتفاق جديد مع اسرائيل ، ويصرّ على أن يتم الانسحاب العسكري الاسرائيلي من ممرّي جدى وميتلا ومن حقول أبو رديس ، يؤكد في نفس الوقت :

* أن مصر لن تبدأ بالهجوم ،

* ان إقدام مصر على توقيع الاتفاق هو قرار مصري تمليه فقط إرادة القاهرة .

يرافق هذا التأكيد عملية تطويق للتحرك السياسي السوري والفلسطيني على الصعيد العربي .

ج ـ **أما التحرك الاميركي** فان مستنداته الأساسية ترتكز على :

* المناخ السياسي في كل من مصر واسرائيل ، القابل بالحلّ السلمي المرحلي .

* امكان إيجاد حلّ وسط أميركي يقبل به الطرفان ، وعلى الأخص بالنسبة لتحقيق انسحاب اسرائيلي من المواقع الاستراتيجية ضمن مهلة معقولة ، مقابل تحييد هذه المواقع ومرور البضائع باتجاه اسرائيل في قناة السويس وتأمين حالة عدم اعتداء عملية بين الفريقين بانتظار تحقيق السلام الشامل .

● امكان « تحييد » الاتحاد السوفييتي وسوريا مرحلياً وتجميد المطالب الفلسطينية مرحلياً أيضاً .

وإذا كان قد ثبت تخلخل هذا الأساس الأخير فان الأساسين الأولين يبقيان كافيين لتحقيق نجاح مهمة الدكتور كيسنجر .

هذا التحليل لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار التلازم الزمني للمناورات والاستعدادات العسكرية الأخيرة في كل من مصر وسوريا ، مما يعني أن اختلاف وجهات النظر السياسية بين البلدين لم يصل إلى مرحلة وقف التحالف العسكري ، وأن السادات ، الذي ما زال يعطي كيسنجر ثقته الكاملة ويقدم كل ما يستطيع لانجاح مهمته ، لم يبعد عن حساباته امكانات الحلّ العسكري للأزمة .

٢ً ـ التحرك السوفيتي ـ السوري ـ الفلسطيني

أ ـ التحرك السوفييتي

من الثابت ، الآن ، أن اجتماعات جنيف في ١٦ و١٧ شباط الماضي بين الدكتور كيسنجر وغروميكو لم تؤد إلى نتائج إيجابية ملموسة بالنسبة لتحييد الاتحاد السوفييتي انهاء مهمة الدكتور كيسنجر . فالوفد السوفييتي البرلماني في عمان ، ثم وفد الصداقة السوفييتي في لبنان وسوريا ، ثم تحرك فينوغرادوف في عمان وسوريا ، كل ذلك يؤكد الحاح الاتحاد السوفييتي على خلق الجو الملائم لعقد مؤتمر جنيف أثناء وقبل نهاية مهمة كيسنجر ، مما يقوّي في نفس الوقت الموقف السوري ـ الفلسطيني ويشكل أداة ضغط كبيرة على القاهرة تمنع السادات من تقديم التنازلات التي سيطلبها حتماً الدكتور كيسنجر .

ومن الواضح أن « التعاون » السوفييتي ـ الاميركي لتحقيق السلام في المنطقة ، الذي ظهر على الأخص أثناء زيارة غروميكو لدمشق عشية توقيع اتفاق فصل القوات في الجولان ، قد تحوّل إلى تنافس مكشوف بين العملاقين لتحديد هوية السلام المقبل في المنطقة ، مما يضعه ضمن لعبة **الصراع على مناطق النفوذ .**

ب ـ التحرك السوري

حوار كيسنجر ـ الأسد في شهر شباط ثم في شهر لآذار لم يؤد إلى تحييد سوريا أو سكوتها عن مساعي السلام الأميركية . والتحرك السوري يتناول ثلاثة اتجاهات :

* الاتجاه العربي اليميني : السعودية ، دولة الإمارات ، الكويت . المغرب وتونس .
* الاتجاه العربي التقدمي : الجزائر .
* الاتجاه السوفييتي .

بالاضافة إلى ذلك ، تخلق سوريا المحور الأساسي المعارض لمهمة الدكتور كيسنجر .

المحور السوري ـ الفلسطيني .

والهدف السوري يبقى واضحاً : عدم الوقوع بالعزلة العسكرية ودخول مؤتمر بموقف عربي موحّد .

التناقض الوحيد في سياسة سوريا يبرز في موقفها العدائي من العراق ، وكأنها بذلك تتخلى عن عمقها الاستراتيجي . وتفسير ذلك قد يكمن في عدم توافق مصلحة الحزب الحاكم مع مصلحة الدولة . ومن هنا صعوبة توسيع القيادة المقترحة لتصبح قيادة اتحادية سورية ـ فلسطينية ـ عراقية ، بل وحتى صعوبة إقامة محور ثابت سوري ـ فلسطيني ـ عراقي .

ج ـ التحرك الفلسطيني

رفض مساعي السلام الاميركية من قبل منظمة التحرير يقابل رفض

أميركا الاعتراف بالمنظمة أو إشراكها في مؤتمر جنيف . كذلك فان مخاوف المقاومة تلتقي ومخاوف سوريا من نتائج مهمة كيسنجر ، بل وتتجاوزها بالنسبة للتحرك الاميركي ـ والتحرك المصري ـ باتجاه الأردن .

وتحرك المقاومة الرافض يتجّه في نفس الوقت نحو الدول العربية ـ متسلحاً بقرارات مؤتمري الجزائر والرباط ـ ونحو الاتحاد السوفييتي . ويحد من هذا التحرك الموقف المصري المتشدد والارتباط العاطفي لفلسطينيي القدس والضفة الغربية بالقاهرة .

وتعلم المقاومة أن حرية التحرك العسكري لديها ، على الأخص في الساحة اللبنانية ، مرتبطة إلى حدّ كبير بوثاقة العلاقة بينها وبين القاهرة التي ما زالت تحتفظ بنفوذها لدى قطاعات كبيرة من الرأي العام اللبناني . **وبالتالي فان فترة البرود في العلاقة بينها وبين القاهرة هي فترة حرجة لها** في لبنان .

والتناقض واضح بين ضرورات تثبيت المقاومة لمواقعها العسكرية ، والقيام بعمليات فدائية بهدف تفشيل مهمة كيسنجر ، وبين وضعها الدقيق في لبنان .

وإذا كانت عملية « سافوي » ، الفاشلة على الصعيد السياسي ، لم تستدع استنكار القاهرة العلني ، فان المقاومة لا يمكن إلاّ أن تتحسب لردات الفعل المصرية التي يمكن أن تقوم بها القاهرة ، في لبنان ، بصورة غير مباشرة ، أو تشجع أنصارها عليها بصورة غير رسمية .

هذا الوضع الشائك يوجب على المقاومة أن تستند بصورة أساسية ، على الدعم السوري لها ، وذلك على الصعيد السياسي العام وعلى صعيد حريّة التحرك في جنوبي لبنان

هذا التحرك السوفييتي ـ السوري ـ الفلسطيني ، إذا لم يستطع تفشيل مهمة الدكتور كيسنجر ، فهو ، على الأقل ، قادر على تأزيم الوضع على جبهة اسرائيل الشمالية بحيث يصبح عقد مؤتمر جنيف أمراً ضرورياً وملحاً .

ثانيا : أسباب الدعوة لانشاء القيادة الاتحادية

الأسباب التاريخية وشعارات وحدة النضال ووحدة المصير لا يمكن أن تكفي لتفسير الدعوة السورية في المرحلة الحالية او التوقيت لهذه الدعوة .

كذلك فان هذه القيادة الاتحادية ، التي فاجأ اقتراحها بقية الأطراف في النزاع ، تبدو ، للوهلة الاولى ، خارجة عن الخط العام للاستراتيجية السياسية والعسكرية والسورية او العربية القائمة على مبدأي التنسيق والتعاون العربيين . بل أن البعض يكاد يصف الاقتراح السوري بكونه مجرّد ردّ فعل انفعالي على تصرفات السادات ، ويعطي نفس الوصف للترحيب الفلسطيني بالاقتراح .

ان هذه النظرة السريعة لا تستطيع أن تنفي الملاحظات التالية :

أ ـ ان الدعوة السورية لانشاء الاتحاد القيادي، والترحيب الفلسطيني الفوري، يعطيان مؤشراً «واضحاً» عن مدى وثاقة الصلة، حاليا ، بين القيادتين السورية والفلسطينية على المستويين السياسي والعسكري ، وعلى الاخص في مجال التخطيط الاستراتيجي والتكتي .

٢ً ـ ان الدعوة للاتحاد تشكل كشفا مسبقاً للورقة الكبرى التي ستلعبها سوريا في حال نجاح المخطط الرامي الى عزلها عسكرياً . وهي بذلك

تتخذ طابعاً سياسياً تهديدياً لمصر، ضاغطاً على مصر على المستوى القومي ، كما تتخذ طابعاً تهديدياً عسكرياً ، موجهاً لاسرائيل وامريكا ، يبينّ مدى طاقة التفجير التي تملكها سوريا في المنطقة .

٣ً ـ ان القيادة المقترحة سوف تتخذ، حتماً ، الطابع القومي . وبالتالي فان جميع قراراتها سوف تحمل الصبغة القومية . هذه الصبغة تشكل بحدّ ذاتها عامل ضغط قوي على الاجنحة أو الاتجاهات المختلفة على الصعيدين الداخليين السوري والفلسطيني ، وتعطي القيادتين الحاليتين السورية والفلسطينية هالة قومية مؤثرة

٤ً ـ ان القيادة المقترحة تعطي سوريا ذراعاً طويلة تشمل ، على الاقل ، حدود اسرائيل الشمالية كافة .

٥ً ـ ان القيادة الاتحادية تعطي سوريا امكانية اشعال الحرب خارج الجولان مع تخفيف خطر التعرض لهجوم اسرائيلي، معتمدة بذلك على الاخص على التهديد السوفييتي بالتدخل المباشر في حال دخول الجيش الاسرائيلي سوريا (تهديد دوبرينين المبلغ بصورة صريحة لواشنطن).

٦ً ـ ان القيادة الاتحادية تشكل اداة ضغط سورية هائلة على لبنان بحكم التواجد الفدائي فيه ، وان مجرّد اقتراحها سيجعل لبنان يتحرك ، سياسياً ودبلوماسياً، باتجاه عقد مؤتمر جنيف في أقرب وقت .

٧ً ـ ان القيادة الاتحادية تشكل في نفس الوقت اداة ضغط سورية هائلة على الاردن ، وان نظام الحكم في الضفة الشرقية ملزم بالتالي، ومنذ الآن ، باعادة اجراء حساباته على هذا الأساس الاردن، وعلى الأقل فيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر جنيف.

٨ً ـ ان جميع هذه الأسباب قد لا تكون غريبة عن ارادة موسكو التي يظهر تشددها حالياً بشكل واضح ، **ولعل القيادة الاتحادية لا تشكل، في** آخر الامر ، **سوى ورقة سوفييتية سوف توضع على مائدة المبحثات السوفييتية ـ الاميركية** وليس سراً ان الاتحاد السوفييتي يلحّ على البدء بعقد مؤتمر جنيف قبل موعد قمة بريجنيف ـ فورد في الصيف القادم، وان عقد المؤتمر يعتبر نصراً سوفييتياً يهم موسكو أن تملكه قبل حزيران المقبل .

ثالثا : مدى امكانات تحقيق القيادة الاتحادية

ان ارتباط الاقتراح السوري بالظروف المرحلية التي تمّر بها المنطقة يكفي لاعطاء فكرة واضحة عن مدى صلابة وثبات القيادة المقترحة . فالأسس الظرفية لا تستطيع أن تعطي الاّ كيانا ظرفياً. وان تغيرّ الأسس بتغيرّ الظروف لا يمكن الا ان يؤدي الى تغيرّ الكيان أو انهياره

فالدعوة للاتحاد والترحيب به لا يستدعيان، في المرحلة الحالية، سوى اجراً المشاورات والاجتماعات ، بانتظار نتيجة المباحثات التي يجريها الدكتور كيسنجر.

الاّ أن نجاح مساعي السلام الامريكية، في حال حصوله، سينزع عن الدعوة للاتحاد طابعها التهديدي ليضعها أمام محك التطبيق العملي . فاما النجاح ـ المؤقت ـ، واما الفشل.

١ً ـ ان امكانات نجاح تحقيق القيادة الاتحادية يمكن أن تبحث في المجالات الآتية :

أ ـ وحدة الوضع السياسي المرحلي .

ب ـ وحدة الأهداف السياسية المرحلية .

ج ـ الحاجة المتبادلة السياسية والعسكرية والمادية والمعنوية لاعطاء العمل المشترك السوري الفلسطيني حجماً قومياً فاعلاً .

٢ً ـ هذه الامكانات تصطدم :

أ ـ بصعوبة الاتحاد القيادي بين دولة ذات أرض وحدود مرسومة، وبين ثورة بدون أرض .

ب ـ بفوارق التركيب العقائدي والحزبي لكل من الطرفين باستثناء الصاعقة من الفريق الآخر .

ج ـ بفوارق التنظيم العسكري لدى كل من الطرفين .

د ـ بالاتجاه الديني اليميني لبعض أجنحة فصائل الثورة الفلسطينية وارتباط هذا البعض بالاتجاه المصري ـ السعودي .

٣ً نتيجة لهذه الصعوبات فان من الممكن ترجيح ما يأتي :

أ ـ أنّ تحقيق قيادة موحدة سورية ـ فلسطينية تتولى مباشرة ادارة الاجهزة السياسية والعسكرية السورية والفلسطينية، أمر مستحيل وبعبارة اخرى ان صهر القيادتين السورية والفلسطينية بقيادة واحدة غير ممكن .

ب ـ من الممكن، بالمقابل، انشاء مجلس قياديّ أعلى مشترك ، يعاونه مجلسان قياديان مشتركان على كل من المستويين العسكري والسياسي. وذلك مع احتفاظ كل من الدولة السورية والثورة الفلسطينية بمؤسساتها .

ج ـ من الصعب تصوّر قيام أجهزة أو مؤسسات مشتركة ، متوازية مع الاجهزة والمؤسسات القائمة حالياً ، في المستويات الأدنى من المستوى القيادي .

رابعاً : النتائج المرتقبة لاعلان القيادة الاتحادية

١ً ـ النتائج السياسية تشمل :

مهمة الدكتور كيسنجر، مؤتمر جنيف ، العلاقات الثنائية السوفييتية ـ الامريكية، والعلاقات المصرية ـ السورية ـ الفلسطينية، الاردن ولبنان .

أ ـ **التأثير السلبي للدعوة الى الاتحاد القيادي على مهمة الدكتور كيسنجر** الجديدة واضح كما بينا سابقاً . ولعل الدعوة، بالدرجة الاولى، لا تخرج عن كونها عملاً تهديدياً يهدف الى تفشيل المسعى الامريكي .

ب ـ **مؤتمر جنيف** : سلبيات القيادة الاتحادية على امكان عقد مؤتمر جنيف تتلخص بعبارة الرئيس الأسد الآتية : «اما ان نذهب الى جنيف معاً ـ سوريا ومنظمة التحرير ـ ، أو لا نذهب» : .

وتكمن خلف هذه السلبية الايجابية الآبية : **الوفد السوري ـ الفلسطيني المشترك قد يشكل الحلّ المثالي لمسألة اشراك المنظمة في مباحثات جنيف دون أن تقدم أي تنازل مسبق على الصعيد السياسي .**

(القبول بقرارات هيئة الأمم المتحدة او الاعتراف بالكيان الاسرائيلي) . ومن المسلّم به أن هدف تفشيل مهمة كيسنجر يتوافق مع هدف الاسراع بعقد مؤتمر جنيف .

ج ـ العلاقات السوفييتية ـ الامريكية :

مقابل المحور العربي اليميني تفاجىء موسكو واشنطن بقيادة اتحادية ثورية عربية يسارية ذات نفوذ معنوي عالمي وذات امكانات تدخّل قوية في كل من الضفة الغربية والاردن ولبنان . ولا شك في أن هذه القيادة الاتحادية، مع ما تقدم على تنفيذه على صعيد المنطقة ، تمثل خطوة سوفييتية جديدة لترسيخ نفوذ موسكو في شرق المتوسط وتعطي بريجنيف موقعاً أفضل في مفاوضاته المقبلة مع الرئيس فورد .

د ـ العلاقات المصرية ـ السورية ـ الفلسطينية :

رغم «ترحيب» مصر بالدعوة لانشاء القيادة الاتحادية، ورغم تصريح الرئيس السوري بأن هذه القيادة يمكن أن تنفتح على أكثر من فريق ، فان من الجليّ أن القيادة المقترحة قد تكون مرشحة لأن تحل محل الحلف السوري ـ المصري السياسي والعسكري .

ان هذا الاحتمال لا يتناقض مع ما يأتي :

- التنسيق العسكري بين مصر وسوريا ما زال قائما وان كان مرشحاً للتخلخل في حال التوصل الى اتفاق مصري ـ اسرائيلي لا توافق عليه سوريا .

- ان القيادة الاتحادية لا تمثل اجراء هجومياً سورياً ـ فلسطينياً ضد مصر، بل هي بالاحرى اجراء دفاعياً» للحفاظ على حرية التحرك السوري والفلسطيني في المنطقة .

هـ ـ الاردن

يبقى تأثر الاردن بالقيادة الاتحادية تأثراً معنوياً، رغم وجود قسم من

جيش التحرير الفلسطيني داخل أراضيه . الاّ أنه لا يمكن الاستهانة بهذا التأثير المعنوي الذي سيشمل قطاعات مختلفة من الرأي العام الفلسطيني ـ الاردني . واذا كان القطاع البدوي ملتزما بزعامة الحسين ، فأن القطاع الفلسطيني معرّض للتنازع بين أنصار القاهرة وأنصار القيادة الاتحادية .

و ـ لبنان

تأثر لبنان بالدعوة للقيادة الاتحادية، ثم باعلان مثل هذه القيادة، يتمّ على الصعيدين الآتيين : صعيد العلاقات اللبنانية ـ السورية ـ الفلسطينية ، والصعيد الداخلي .

ـ على صعيد العلاقات اللبنانية ـ السورية ـ الفلسطينية

ـ ان «العلاقات الخاصة» اللبنانية ـ السورية ستصبح فوراً ـ بعد اعلان قيام القيادة الاتحادية ـ «علاقات خاصة متشابكة وغير محددة» . ومن المحتم أن يختل التوازن العربي في لبنان وأن تحاول سوريا الاستفادة من ذراعها الطويل الجديد داخل لبنان لتعميق نفوذها فيه . **الاّ أن سوريا ستتحمل ، في نفس الوقت ، ولو معنويا، مسؤولية العمل الفدائي في لبنان .**

والاختيار ، أمام سوريا ، لكي تلعب دور المسؤول واللاجم للعمل الفدائي في لبنان ، أو دور المحامي والمستغل له، ليس واضحاً : فسوريا تستطيع أن تمسك بجميع هذه الخيوط في نفس الوقت لتشد أحدها حيناً وترخي الآخر حينا اخراً . ومن هنا دقة العلاقة الدولية المقبلة بين سورية ولبنان اذ ليس من الضروري أن يكون لبنان مستعداً ، في كل مرة، لتقبل اللعبة السورية .

ان وضع العلاقات المقبلة اللبنانية ـ السورية سيجعل لبنان لا يملك

سوى «ردات الفعل»، بينما تمسك سوريا، بصورة مستمرة، **بامكان الفعل**. وهو وضع غير معقول قد يعرّض هذه العلاقات، على المدى البعيد، للانفجار. ومن الضروري لمعالجته **أن يقوم لبنان، منذ الآن، بمبادرات لتعميق علاقاته ببقية الدول العربية، مع الاحتفاظ بصداقة سورية**.

- التواجد الفدائي في لبنان كان ولم يزل تواجداً محمياً من سوريا، ولكنه أصبح الآن أكثر قوة والتزاما ولذلك ابعاده المختلفة التي نوهنا بها في هذا التقرير وبتقارير سابقة.

هذا الارتباط بسوريا سيؤثر حتماً على التوازن المعنوي في العلاقات بين لبنان الرسمي وقيادة منظمة التحرير، كما سيؤثر على نفس التوازن المعنوي بين الفدائي العادي واللبناني العادي.

الاّ أن ابعاد اعلان القيادة الاتحادية تتجاوز في الواقع هذه المسائل لتتناول، مباشرة، مسألة تنظيم التواجد الفدائي في لبنان. فمسألة قيام القيادة الاتحادية ستخلق وضعاً قانونياً جديداً، **ومن المقتضى، بالتالي، دراسة أمر ملأمة «اتفاقية القاهرة» لهذا الوضع الجديد**.

ودون الدخول في صلب هذا الموضوع الحساس، نكتفي هنا بملاحظة:

- ان اتفاقية القاهرة - بغض النظر عن شرعيتها - تضم فريقين: الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أي الكيان المعنوي المستقل المنشأ بقرار من مجلس الجامعة العربية. وان قيام القيادة الاتحادية، رغم أنه قد لا يغيّر من الطبيعة القانونية للمنظمة الاّ انه سيخضع ارادة المنظمة، بصورة ملزمة، لسلطة أعلى. وتنفيذ اتفاق القاهرة، من قبل الفريق الفلسطيني، سيرتبط بالتالي بارادة القيادة الاتحادية.

- الارتباط سيكون مباشراً ومتسلسلاً في حال اتخاذ الاتحاد شكلاً شبه فيدرالي، ومن المتوجب عندها اعادة النظر باتفاقية القاهرة التي سيصعب ضمنها اعطاء أي وصف قانوني للحدود اللبنانية - الاسرائيلية.

- الارتباط سيكون غير مباشر في حال اعطاء الاتحاد نوعاً من الاشكال الكونفدرالية. الاّ أن من الافضل، في هذه الحالة ايضاً، اعادة النظر باتفاقية القاهرة وفقاً للتغييرّات الاساسية الطارئة.

- يبقى من الافضل، ايضاً، أن يكون التواجد السياسي الفلسطيني في لبنان نوعاً من التمثيل الدبلوماسي، بدلاً من احتكار القيادات السياسية الفلسطينية فيه. ومن المنطقي أن تتحول مراكز القيادات السياسية الفلسطينية، عند اقامة الاتحاد، الى دمشق.

على الصعيد الداخلي اللبناني

الصبغة اليسارية للاتحاد تجعله حليفاً، ولو على المدى البعيد، لليسار اللبناني. **وهو حليف مسلح، ذو وزن دولي، متواجد بقوة داخل لبنان**.

ومخاطر ذلك معروفة، ولعل التحرك النشط لليسار في لبنان، ثم اضطرابات صيدا مع ما رافقها من اغتيالات وأعمال عنف ضد الجيش اللبناني، ثم محاولات زرع الفوضى في العاصمة وبقية المدن، المستغلة للحساسيات اللبنانية، كل ذلك، لعله غير بعيد عن المخطط اليساري في المنطقة، أوغير بعيد حتى عن أوامر موسكو للاحزاب والحركات اللبنانية والعربية المرتبطة بها، كما أنه قد لا يكون غير بعيد أيضاً عن تحركات بعض الاطراف اليمينية المحرجة كالأردن مثلاً ولو دخل اليسار طرفاً في الشغب.

بل لعل موسكو تعتبر لبنان المضطرب ورقة مساومة بيدها في مباحثاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية ، خاصة إذا كانت تعتقد أن النظام اللبناني لا يستطيع الاعتماد على المساعدة الأمريكية المباشرة له بسبب نفور الرأي العام الأمريكي من التدخل العسكري في المنازعات الخارجية .

لقد استطاع لبنان أن يتجاوز الأزمة مؤقتاً ، الاّ أن المؤامرات اليسارية مستمرة . وسلاح لبنان في معركة استقرار الحكم وهيبة ومناعة الجيش وقيام الفئات الواعية فيه بتحمل مسؤولياتها .

٢ً ـ على الصعيد العسكري

تترافق الدعوة لقيام الاتحاد القيادي بالاحتمالات الآتية :

أ ـ احتمال فشل مساعي الدكتور كيسنجر

هذا الاحتمال ممكن وغير مرجح . ومن المحتمل ، في حال حدوثه ، غض النظر عن تحقيق القيادة الاتحادية أو توسيعها لتشمل مصر ، تمهيداً لبدء مفاوضات جنيف .

ولا يستبعد هذا الاحتمال إمكان تفجير الوضع العسكري على الجبهتين المصرية والسورية بمبادرة ، عربية أو بمبادرة إسرائيلية .

ب ـ احتمال انتهاء مساعي الدكتور كيسنجر بنجاح ظاهر وفشل مبطن :

كأن يتم التوصل إلى إتفاق مبدئي يحتاج تنفيذه إلى وقت طويل ويستند على تقدم سير المفاوضات في جنيف .

وهـذا الاحتمال ممكن . ونتائجه غير بعيدة عن نتائج الاحتمال السابق

ج ـ احتمال انفجار الوضع العسكري في جنوب لبنان لتفشيل مهمة الدكتور كيسنجر :

ان تقدم المباحثات المصرية ـ الامريكية ـ الاسرائيلية يتوافق بصورة جدية ، بخطر اقدام سوريا والمقاومة الفلسطينية على تفجير الوضع العسكري في جنوب لبنان وذلك بتكثيف العمل الفدائي العسكري وبتدخل مقنع سوري (إمداد الصاعقة وغيرها) .

إن سوريا ملزمة باتباع سياسة الحلّ السلمي التي ينادي بها الاتحاد السوفييتي ، وهي على كل حال عاجزة عن القيام بهجوم عسكري شامل ضد إسرائيل وتفضل عدم إتاحة الفرصة لاسرائيل للقيام بهذا الهجوم إذا تحوّل الجولان إلى مسرح للعمليات العسكرية . وبالتالي فهي تفضل أن تظهر اسرائيل بمظهر المعتدي وأن يتم إشراك المقاومة الفلسطينية إشراكاً عملياً في المعركة .

والمنطقة الوحيدة المؤهلة لتكون ميداناً لهذه الحرب هي جنوب لبنان . وتقع على الجيش اللبناني مهمة منع المقاومة أو الجيش الاسرائيلي من استعمال أرض الجنوب لتسخين المنطقة .

د ـ احتمال نجاح مساعي الدكتور كيسنجر نجاحاً حقيقياً

هذا الاحتمال ممكن ومرجح . والغالب أن يتبعه إعلان قيام القيادة الاتحادية السورية ـ الفلسطينية .

وإذا كانت مهمة القيادة السياسية دخول مؤتمر جنيف ، فان تعثر أعمال المؤتمر ستلزمها بالقيام بعمليات ضغط عسكري لتحريك الوضع في المنطقة وحثّ الدول الكبرى لممارسة ضغطها السياسي على إسرائيل وحملها

على الانسحاب من الجولان والضفة الغربية .

إن عمليات الضغط العسكري ستأخذ حتماً شكل حرب الاستنزاف المترافق بعمليات الكوماندوس الفدائية . ومسرح هذه الحرب هو أولاً جنوب لبنان ، وقد يمتد إلى الجولان .

وتنتهي حرب الاستنزاف :

* أما بنجاح المفاوضات وتوقيع اتفاقات السلام وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي .

* أو بهجوم إسرائيلي على جنوب لبنان وسوريا لتحطيم أداة الضغط السورية ـ الفلسطينية .

وتقع على الجيش اللبناني ، في جميع هذه الاحتمالات ، مهمة إبقاء الجنوب اللبناني خارج الصراع العسكري في المنطقة ومهمة حفظ الحدود اللبنانية والدفاع عنها .

التوصيات

١ً ـ التحرك الدبلوماسي السرّي العاجل مع الفرقاء العرب اليمنيين والتقدميين .

٢ً ـ التحرك الدبلوماسي السرّي مع أميركا والدول الأوروبية الصديقة والفاتيكان ودول الاغتراب .

٣ً ـ التحرك الدبلوماسي السرّي العاجل مع منظمة التحرير وتحذيرها بصيغة لبقة وصريحة .

٤ً ـ إصدار قانون خدمة العلم بأسرع وقت .

٥ً ـ تحاشي الاصطدام مع المقاومة الذي يجرّ إلى مواجهة عامة وإلى تقسيم البلاد .

الفهرس

الملاحق